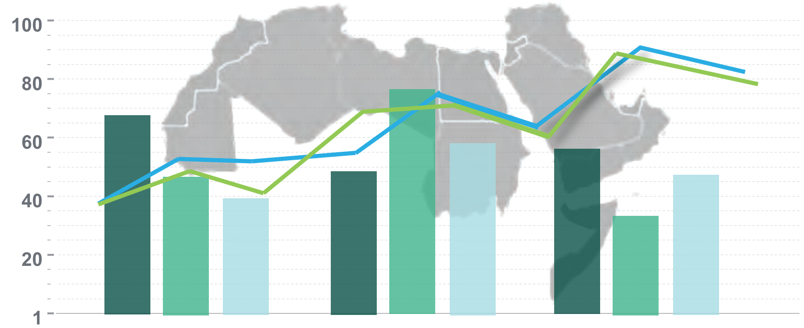
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

مناخ الاستثمار في الدول العربية



مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



2017

www.dhaman.org

مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2017

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

المقر الدائم للمنظمات العربية - تقاطع شارع جمال عبدالناصر وطريق المطار
الشويخ - دولة الكويت

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 24959555 (965+) فاكس: 24835489 (965+)
البريد الإلكتروني: research@dhaman.org
الموقع الشبكي: www.dhaman.org

إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي ترد في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا التقرير لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

المؤسسة العربية لضـمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

Establishment Date	1/4/1974	1974/4/1	**تاريخ التأسيس**
Commencement Date	1/4/1975	1975/4/1	**تأريخ المباشرة**
Director-General	Mr. Fahad Rashid Al Ibrahim	السيد/ فهد راشد الإبراهيم	**المدير العام**
Paid-up Capital	USD 282 million	282 مليون دولار أمريكي	**رأس المال المدفوع**
Reserves	USD 151 million	151 مليون دولار أمريكي	**الاحتياطي**
Credit Rating	"AA, Stable " by Standard & Poor's credit rating agency.	"AA، مستقر" من قبل وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني	**التصنيف الائتماني**
Accumulated Guarantee Contracts 31-12-2016	USD 14.6 billion	14.6 مليار دولار أمريكي	**القيمة التراكمية لعمليات الضمان 2016-12-31**
Dhaman's Organizational Structure	• Shareholder's Council • Board of Directors • Director-General	• مجلس المساهمين • مجلس الإدارة • المدير العام	**أجهزة المؤسسة**
Member Countries	All Arab League member states except Comoros Islands.	كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر.	**الدول الأعضاء**
Financial Institutions (Shareholders)	• Arab Fund for Economic and Social Development • Arab Monetary Fund • Arab Bank for Economic Development in Africa • Arab Authority for Agricultural Investment and Development	• الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي • صندوق النقد العربي • المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا • الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	**المؤسسات المالية (المساهمة في رأسمال المؤسسة)**

المحتويات

افتتاحية التقرير

في إطار ممارسة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لدورها الرامي لنشر المعرفة ورصد التطورات بشأن مناخ الاستثمار في الدول العربية، وذلك من أجل دعم جهود حكومات المنطقة باتجاه تحسين جاذبية دولها للاستثمارات الأجنبية الأكثر مساهمة في رفع الأداء التنموي وتقوية دعائم العمل العربي المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تقدم المؤسسة لدولها الأعضاء التقرير السنوي الثاني والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017، والذي يتضمن عرضا وتحليلا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسّرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص.

وقد تواصل في تقرير هذا العام رصد تطورات مناخ الاستثمار في 109 دول منها 16 دولة عربية من خلال "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، والتي تمثل في مجموعها نحو 95% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دول العالم ونحو 96% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2016.

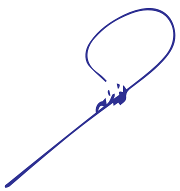
ويتميز مؤشر ضمان، الذي نجح في اكتساب سمعة إقليمية ودولية، بدقته ومصداقية نتائجه وتغطيته الجغرافية الواسعة، واعتماده على 58 متغيرا تم تجميعها من أهم وأحدث قواعد البيانات الموثقة، فضلا عن سهولة استيعاب مخرجاته لصناع القرار والفاعلين والباحثين في مجال الاستثمار.

ولكي يتمكن التقرير من تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية ومن تجاوز العقبات المتمثلة في نقص المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة حول الاستثمار ومكوناته ومصادره واتجاهاته القطاعية، واصلت المؤسسة اعتمادها على أهم مصادر البيانات والمعلومات الدولية المنشورة حول الاستثمار كبديل عندما يتعذر حصول المؤسسة على البيانات المطلوبة من المصادر الوطنية في الوقت المناسب.

وفي هذا الصدد، أجدد شكري الجزيل وتقديري العالي لمختلف الجهات العربية المتعاونة مع المؤسسة في مجال البيانات والمعلومات التي تتباين حسب درجة شمولها وحداثتها ودقتها من دولة لأخرى، وأدعو جميع الجهات العربية لتعزيز جهودها في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها وفق المعايير الدولية، كما أشكر فريق عمل إدارة البحوث والدراسات القائم على إعداد التقرير وكل من ساهم من الإدارات الأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لإنجاز التقرير.

وإذ تأمل المؤسسة أن تكون قد وفقت في مهمتها وأن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة المؤسسة، في وضع أسس موضوعية متينة للترويج للدول العربية كوجهة للتدفقات الرأسمالية، فإنها ترحب بأي ملاحظات أو آراء من شأنها تطوير محتوى التقرير وتعزيز دور المؤسسة في دعم التدفقات التجارية والرأسمالية الأجنبية والبينية في المنطقة العربية.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.



فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

يوليو 2017

الملخص التنفيذي

تصدر المؤسسة التقرير السنوي الثاني والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017، والذي يتضمن عرضا وتحليلا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسّرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص. وقد تواصل في تقرير هذا العام الاعتماد على "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار" مع استقرار عدد الدول التي يغطيها المؤشر عند 109 دول والتي تمثل في مجموعها نحو 97 % من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دول العالم، ونحو 96 % من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2016.

الجزء الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في سياق العولمة

الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2016

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعا طفيفا بنسبة 1.6 %، إلى 1746 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بنسبة 18.2 % إلى 869 مليار دولار. في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ 26,728 مليار دولار بنهاية العام.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية بمعدل 14.1 % إلى نحو 646 مليار دولار، وواصلت حصتها من التدفقات العالمية التراجع لنسبة 37 %، في المقابل ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 4.9 % إلى 1032 مليار دولار عام 2016 لتمثل 59 % من إجمالي التدفقات العالمية. أما الدول المتحولة فقد قفزت التدفقات الواردة إليها بمعدل 79 % لتبلغ 68 مليار دولار في استمرار للاتجاه الصعودي مقارنة بالعام السابق.

ورصد التقرير ارتفاعا طفيفا في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم بنسبة 3.9% إلى نحو 113 تريليون دولار بنهاية عام 2016، في المقابل انخفضت صادراتها إلى 6.8 تريليونات دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 82.1 مليون عامل، كذلك تراجع العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 0.4 % إلى 1376 مليار دولار.

مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في العالم خلال عام 2016

أما على صعيد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في العالم فتشير قاعدة بيانات «أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر» إلى أن عام 2016 شهد قيام نحو 11 الف شركة بإطلاق أكثر من 18 الف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 919 مليار دولار، وقد ساهمت تلك المشروعات في توفير 2.6 مليون وظيفة جديدة .

ومقارنة مع عام 2015 شهد عام 2016 تراجعا بشكل طفيف في مؤشر عدد المشاريع وعدد الشركات المنفذة لها، فيما ارتفعت مؤشرات التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروعات والوظائف التي وفرتها.

تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعام 2016

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة 25 % من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 30.8 مليار دولار عام 2016، إلا أنها لم ترق إلى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغتها عام 2008 عند 96.3 مليار دولار. وقد مثلت الاستثمارات

الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار عام 2016، و4.8 % من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار لنفس العام.

وقد تواصل خلال العام 2016 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر والسعودية على نحو 79.7 % من الإجمالي، بقيم بلغت 9، و8.1، و7.5 مليارات دولار على التوالي. وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا من 807 ملايين دولار وبحصة 3.3 % من الإجمالي العالمي البالغ 25.2 تريليون دولار عام 2016. وشأنها شأن التدفقات، تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2 % من الإجمالي بقيم 231.5، و118، و102.3 مليار دولار على التوالي.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية لعام 2016

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 14% إلى 31.3 مليار دولار عام 2016 وبحصة بلغت 2.2 % من الإجمالي العالمي البالغ 1542 مليار دولار، و8.2 % من إجمالي الدول النامية البالغ 383 مليار دولار لعام 2016.

ومثلت الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان ولبنان على التوالي المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 74 % لعام 2016، في حين شهدت الكويت عودة تدفقات صادرة بقيمة 6.3 مليارات دولار. أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 352.4 مليار دولار بنهاية عام 2016، ومثلت 1.4 % من الإجمالي العالمي البالغ 25.2 تريليون دولار عام 2016. وقد تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية تلتها السعودية ثم قطر ثم الكويت بقيم 113.2، و80.4، و31.3، و51.2، و20.6 مليار دولار على التوالي.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2016

وفق قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، شهد عام 2016 قيام 616 شركة بإنشاء 773 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بتكلفة استثمارية 94 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات ما يزيد عن 115 الف فرصة عمل .

وقد حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلة للمشروعات بقيمة 40.9 مليار دولار تمثل 44.3 % من الإجمالي تلتها السعودية بحصة 12.8 % ثم الإمارات بحصة 10.6%. وتصدرت الصين قائمة أهم المستثمرين في المنطقة بقيمة 29.5 مليار دولار وبنسبة 31.9% من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 15.2 مليار دولار وبحصة بلغت 16.4% ثم الولايات المتحدة بنحو 7 مليارات دولار وبحصة بلغت 7.6 %.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2016

وفق قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets) نجحت دول مجلس التعاون في استقطاب 527 مشروعا جديدا عام 2016 تخص 434 شركة وبتكلفة استثمارية نحو 31 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات أكثر من 51 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استحوذت الإمارات على 57.3 % من تلك المشروعات.

وحلت الولايات المتحدة ثم الإمارات ثم المملكة المتحدة ثم الصين فالهند في مقدمة الدول المستثمرة في دول المجلس لعام 2016 فيما جاءت السعودية والإمارات في مقدمة الدول المستقبلة للمشروعات بنحو 21.6 مليار دولار، تمثل نحو 70 % من الاستثمارات الواردة لدول المجلس. واستحوذت قطاعات العقار ثم المواد الكيميائية ثم الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثم خدمات الأعمال على نصيب الأسد من الاستثمارات بحصة تزيد عن 66 % من إجمالي التكلفة الاستثمارية.

المشاريع الاستثمارية العربية البينية لعام 2016

وفق بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، شهد عام 2016 قيام 91 شركة عربية بإنشاء 142 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولها، وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات بنحو 22.2 مليار دولار حيث وفرت نحو 26.6 الف فرصة عمل جديدة.

وتصدرت مصر قائمة الدول العربية المستقبلة باستحواذها على 60.4 % من الإجمالي تلتها السعودية بحصة 23.4 % ثم الأردن بحصة 3.4 %. وفي المقابل تصدرت الإمارات الدول المصدرة بحصة بلغت 69.4 % من الإجمالي تلتها السعودية بحصة 20.9 % ثم مصر 3.7 %. ويعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية حيث حظي باستثمارات بلغت قيمتها 18.13 مليار دولار وبحصة تبلغ نحو 85.2 % من الإجمالي تلاه قطاع الغذاء والتبغ والطاقة المتجددة والاتصالات.

وإستنادا إلى عدد المشاريع يعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية لعام 2016 بنسبة 85.2 % من التكلفة الاستثمارية ثم قطاعات المنسوجات والخدمات المالية والاتصالات. وتصدرت السعودية قائمة الدول المستقبلة بنحو 21% من عدد المشروعات تلتها سلطنة عمان ثم مصر. وتصدرت الإمارات قائمة الدول المصدرة بحصة بلغت 64.1% من عدد المشروعات تلتها السعودية بحصة 10.6% ثم الكويت 34.9%.

الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 58 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات.

ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات الـ 58 المكونة للمؤشر على 11 مؤشراً فرعياً تضم استقرار الاقتصاد الكلي، والوساطة المالية والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال، وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، والموارد البشرية والطبيعية، وعناصر التكلفة، والأداء اللوجيستي، واقتصاديات التكتل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وفيما يتعلق بمؤشر عام 2017 فقد استقر عدد الدول المدرجة فيه عند 109 دول من مختلف أنحاء العالم من بينها 16 دولة عربية.

الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية

المؤشر العام للجاذبية: تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2017 إلى أن مجموعة الدول العربية استقرت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية للعام الخامس على التوالي. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بتقرير عام 2016 فقد تحسنت نسبياً جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية. وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، والإمارات، الكويت، وقطر، وسلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء كما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة بعام 2016. كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا مع ارتفاع أدائها. وجاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض.

مجموعة المتطلبات الأساسية: ويقصد بها المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار وبدونها قد تكون هناك استحالة في جذب المستثمرين وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤسر العام للجاذبية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال. وقد جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم وارتفعت قيمة المؤشر في الدول العربية، علما بأن الأداء العربي يقل بشكل طفيف نسبيا عن أداء المتوسط العالمي.

مجموعة العوامل الكامنة: ترتكز هذه المجموعة على العوامل التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصا الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه وتضم المجموعة 5 مؤشرات وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية، ومؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الأداء اللوجيستي وأخيرا مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم كما تحسن أداؤها في المجموعة.

مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: يقصد بها العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التميز والتقدم التكنولوجي وتضم المجموعة مؤشرين وهما: مؤشر اقتصادات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وعالميا حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة وتراجع أداؤها في 2017 مقارنة بعام 2016. ومقارنة بعام 2016 تراجع أداء الدول العربية وكذلك بقية المجموعات في العالم فيما عدا أفريقيا.

وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية لمؤشرات عام 2017

مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: الأداء العربي في هذا المؤشر يعد الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحد عشر الأخرى، كما تصدرت دول الخليج الأداء العربي، ثم دول المغرب العربي ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلت في المرتبة الرابعة الأخيرة رغم أدائها الجيد في متغيري عدد أزمات سعر الصرف والحساب الجاري. ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر.

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية : رغم تواضع الأداء العالمي فإن الأداء العربي جاء منخفضا كما تصدرت مجموعة دول المشرق العربي مجموعات الدول العربية.

مؤشر البيئة المؤسسية : جاء أداء الدول العربية متواضعا جدا مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية، ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر واستقر أداء دول الخليج.

مؤشر بيئة أداء الأعمال: يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول الخليج في مؤشري بدء الأعمال والحصول على الائتمان وكذلك قيام بقية المجموعات بإصلاحات عاجلة متصلة بحماية المستثمرين وبدء الأعمال والحصول على الائتمان. ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.

مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول المغرب العربي بخفض التعرفة الجمركية وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات عاجلة في مؤشري نسبة التعرفة الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي. ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء دول المشرق ودول المغرب العربي فيما تراجع أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض .

مؤشر الموارد البشرية والطبيعية : الأداء العربي جاء قريبا جدا من الأداء العالمي ويوضح المؤشر ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول الخليج في مؤشر نمو إنتاجية العمل وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات في معظم المؤشرات الفرعية. ومقارنة بعام 2016 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول المشرق العربي.

مؤشر عناصر التكلفة : الأداء العربي جاء مساوياً للأداء العالمي، وتكشف البيانات عن ضرورة إسراع دول الأداء المنخفض في اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال تكلفة التصدير، في حين يتعين على دول المغرب العربي التحرك على صعيد معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية. ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية فيما استقر أداء دول الخليج.

مؤشر الأداء اللوجيستي: الأداء العربي جاء أقل من الأداء العالمي. ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية بنسب كبيرة فيما عدا دول المغرب العربي.

مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الأداء العربي كان أعلى من المتوسط العالمي في متغيري نسبة مستخدمي الانترنت واشتراكات الهاتف النقال. وقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بفارق كبير في المؤشر، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي. وتميزأداء دول الخليج في غالبية المتغيرات فيما سجلت مجموعة المشرق العربي أداء قريباً من المتوسط العالمي في نسبة مستخدمي الإنترنت والهاتف النقال، فيما تفوقت دول المغرب العربي عالميا في اشتراكات البرود باند والنقال. ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية بنسب متقاربة.

مؤشر اقتصاديات التكتل: جاء أداء المتوسط العربي أقل من الأداء العالمي في المؤشر إلا أنه جاء أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة. وقد تصدرت دول المغرب العربي المجموعات العربية، ثم دول الخليج العربي بفارق كبير، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة. ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات في المؤشر فيما عدا دول الأداء المنخفض .

مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: أداء المتوسط العربي جاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي. وتميزت دول الخليج على صعيد تطور الحكومة الإلكترونية ثم تطور السوق، في مقابل تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الأعمال ودول الأداء المنخفض في جميع المتغيرات الأساسية للمؤشر. ومقارنة بعام 2016 فقد تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة وخصوصا دول المشرق العربي.

فجوة جاذبية الدول العربية

بمقارنة أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية مع الدول المتقدمة ممثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD يمكن اكتشاف التحديات الذي تواجهها الدول العربية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي. وبلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي، كمجموعة جغرافية مرجعية 30.7% عام 2017 وهو مستوى أقل من مستوى الفجوه الذي تم رصده عام 2016 والبالغ 31.3%.

عناصر القوة والضعف في جذب الاستثمار

مع رصد وتقييم نتائج المؤشر يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف أهمها: تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحديات على مستوى البيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال وانغلاق بعض الأسواق. ومستوى رأس المال البشري والأداء اللوجستي وانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي.

الجزء الثالث: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: الملامح القطرية

يحتوي هذا الجزء على ملامح الدول العربية التي شملها مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، الاول يبرز تطور اهم مؤشرات الاداء الاقتصادي العام ووضعية الدولة المعنية في مؤشر ضمان المركب ومؤشراته الفرعية، والثاني يركز على مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة وتطورها وتوزيعها القطاعي والجغرافي استناداً لقاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر للفايننشال تايمز، والثالث يوضح التبادل التجاري للدولة المعنية مع العالم الخارجي وتوزيعه حسب اهم الدول والسلع.

الجزء الرابع: مخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل وآليات التعامل معها

أمام تزايد أثر العولمة المالية وحرية حركة رؤوس الأموال، وظهور الأزمات المالية الدولية وأثرها على أداء القطاع المصرفي والمالي، وفي ظل عامل عدم التأكد، كان لابد من تقدير مستويات المخاطر في المعاملات المصرفية والمالية. ويوجد اليوم العشرات من وكالات التصنيف الائتماني المعترف بها والتي تعمل في مجال قياس مخاطر التمويل والاستثمار والتجارة وتقوم بإصدار تصنيفات للحكومات والشركات والقطاع المالي وهيئات التمويل والأوراق المالية بأنواعها وآجالها، بالاضافة إلى نشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات. كما أصبحت التصنيفات الائتمانية التي تمنحها وكالات التصنيف العالمية هدفا في حد ذاته تسعى الكثير من المؤسسات والشركات المالية المختلفة للحصول عليها، باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد حسن أداء المؤسسة أو البنك وقوة مركزه المالي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ظهرت أدوات وأساليب متخصصة ومتطورة في رصد المخاطر التجارية وغير التجارية وخصوصا المخاطر السياسية وتصنيفها وتقييمها ثم التعامل معها عبر آليات متعددة منها القبول والتجنب والتقليص والنقل.

ويعد نقل المخاطر إلى طرف آخر (مؤسسات وشركات متخصصة) يقدم خدمة التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية داخل الدولة الواحدة أو عبر الحدود أحد أهم الآليات الوقائية والاستباقية الفعالة في التعامل مع المخاطر، حيث تقدم تلك المؤسسات للممول أو المستثمر أو المصدر تعويضا مناسبا عند تحقق الخطر مقابل رسوم سنوية تمثل نسبة متغيرة من قيمة عملياتهم تختلف بحسب معدل الخطر. ويوجد في العالم اليوم نحو 50 مؤسسة إقليمية ودولية وشركة تقدم هذا النوع من خدمة الضمان العابرة للحدود بقيمة تبلغ سنويا بحدود تريليوني دولار تغطي نحو 10% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة العالمية.

ومن بين تلك المؤسسات الدولية نجد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي أسستها الدول العربية في الكويت في منتصف السبعينيات كأول منظمة متعددة الأطراف لتقديم هذا النوع من الخدمات والتي زادت مجمل عمليات ضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات التي قدمتها عن 14.6 مليار دولار بنهاية العام 2016، والتي ساهمت بشكل كبير في إقناع مستثمرين عرب وأجانب بدخول الدول العربية في ظل المخاطر السياسية التي تشهدها المنطقة منذ منتصف السبعينيات.

وفي هذا السياق، ونظرا لأهمية إدارة المخاطر في تحديد حجم وطبيعة ووجهة تدفقات رؤوس الأموال والسلع والأعمال بشكل عام، يتناول التقرير تقديم محور خاص بمخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل يستعرض أنواع المخاطر، وأهمية رصدها وتقييمها، وأدوات استشرافها وآليات التعامل معها.



الجزء الأول:
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في سياق العولمة

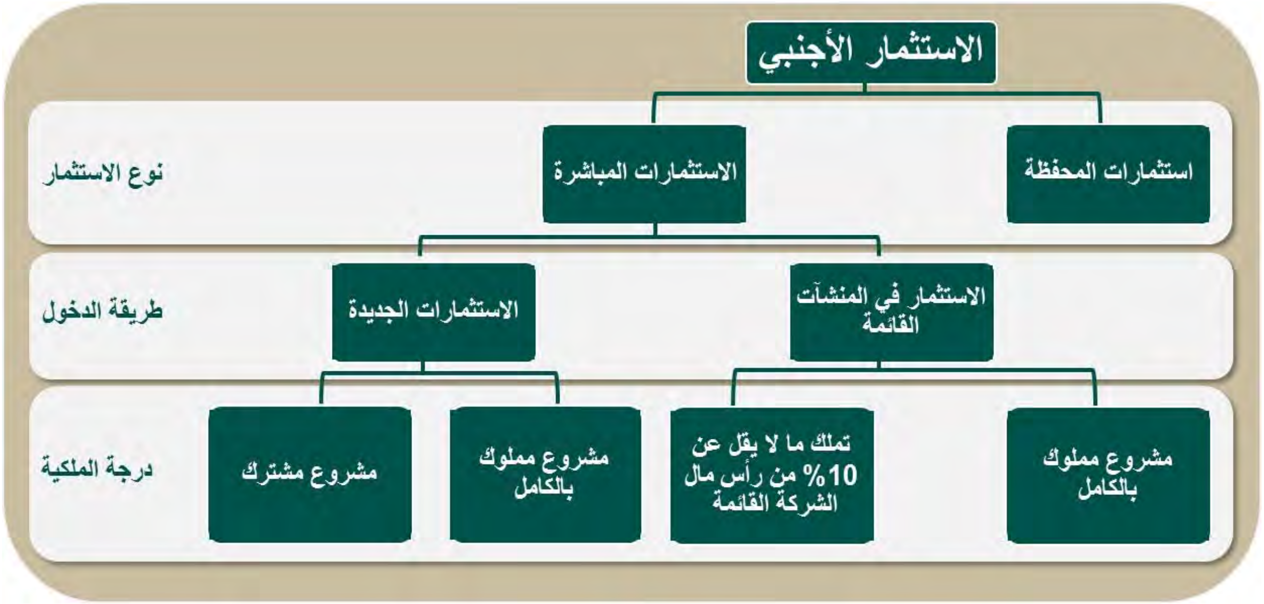
1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.

ومن الناحية الإحصائية، وفق التعريف السابق، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء استثمارات (رقم إيجابي للتدفقات) أو إلغاء (رقم سلبي للتدفقات)، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمار أو إلى توسيع نطاقه أو تصفيته. ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر.

وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10% أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط. أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

ويستخدم هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر عن المؤسسة. إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تلك التقارير، فما زالت بعض الدول تفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقاً فعلياً للاستثمارات المباشرة عبرت الحدود الدولية.



2. الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2016

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعا طفيفا بمقدار 28 مليار دولار وبنسبة 1.6 %، من 1774 مليار دولار إلى 1746 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 134 مليار دولار وبنسبة 18.2% إلى 869 مليار دولار خلال عام 2016. في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ 26,728 مليار دولار بنهاية العام.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية بمعدل 14.1% إلى نحو 646 مليار دولار، وواصلت حصتها من التدفقات العالمية التراجع لنسبة 37% مقارنة بحصة بلغت 42% عام 2015، وقد انخفضت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية وخصوصا شرق وجنوب شرق آسيا بمعدل 20.5% إلى 101 مليار دولار عام 2015، كما تراجعت التدفقات الواردة إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 59 و142 مليار دولار على التوالي.

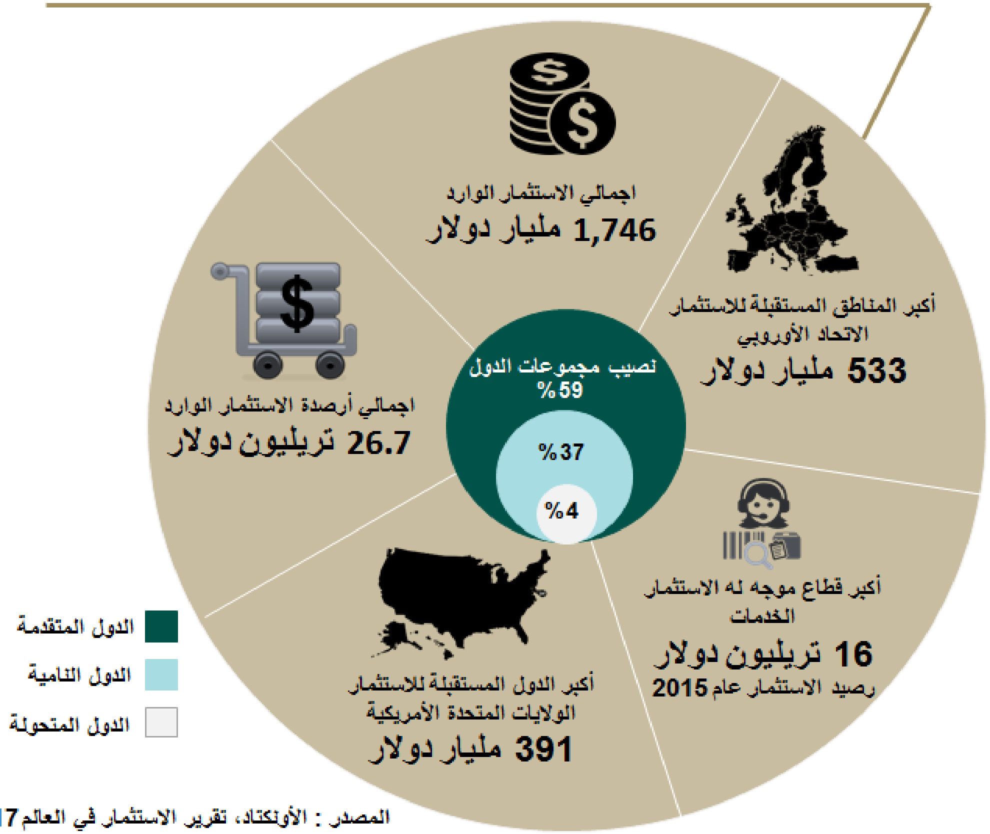
في المقابل ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 4.9 % إلى 1032 مليار دولار عام 2016 لتمثل 59 % من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة ارتفاع التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 9% إلى 425 مليار دولار عام 2016، في مقابل انخفاض التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل 5.8% إلى 533 مليارات عام 2016.

أما الدول المتحولة فقد قفزت التدفقات الواردة إليها بمعدل 79% خلال العام لتبلغ 68 مليار دولار فقط في استمرار للاتجاه الصعودي مقارنة بالعام السابق.

وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعا طفيفا في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم بمقدار 4212 مليار دولار وبنسبة 3.9 % إلى نحو 113 تريليون دولار بنهاية عام 2016، في المقابل انخفضت صادراتها إلى 6.8 تريليونات دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 82.1 مليون عامل.

وعلى صعيد العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار 6 مليارات دولار وبنسبة 0.4 % إلى 1376 مليار دولار عام 2016 كما استقر معدل هذا العائد إلى 6% على أرصدة الاستثمارات لنفس العام.

نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2016



المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2017

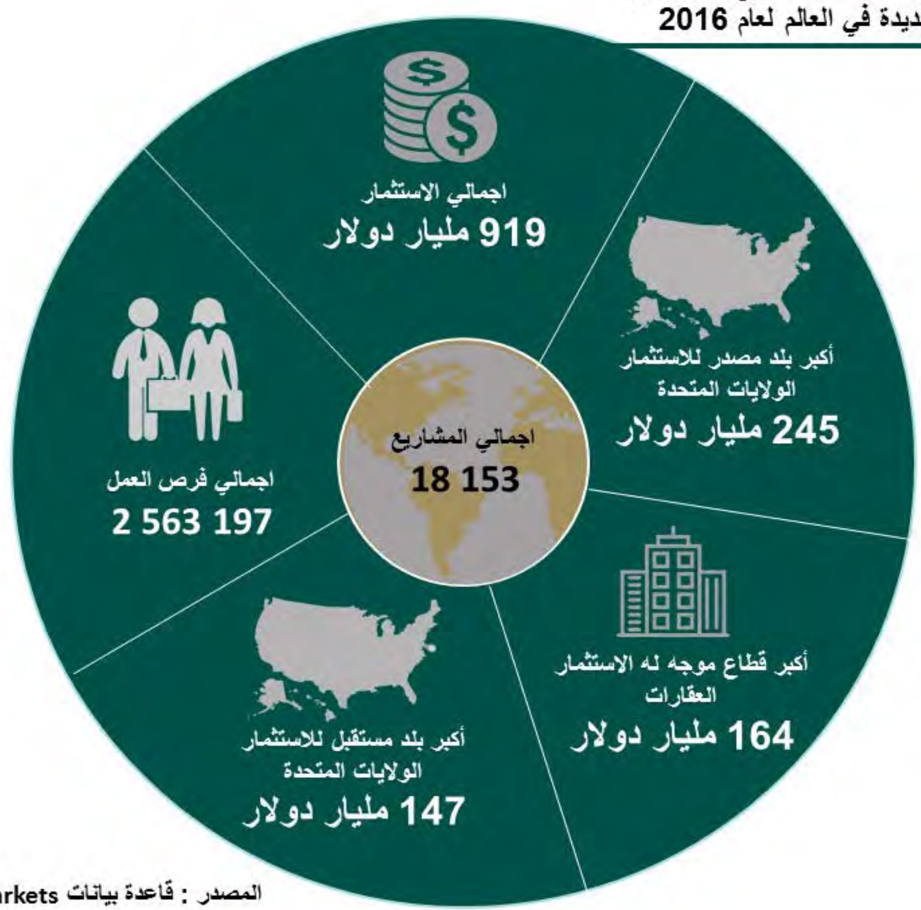
3. مشاريع الاستـثـمـار الأجنـبـي الـمـباشر الجديدة فـي العالم خلال عام 2016

على صعيد مشاريع الاستثمارالأجنبي المباشر الجديدة في العالم تشير قاعدة بيانات «أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر» (FDI Markets) التي أعدتها مؤسسة الفاينانشيال تايمز (Financial Times) إلى أن عام 2016 شهد قيام نحو 11 الف شركة بإطلاق أكثر من 18 الف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 919 مليار دولار بمتوسط 50.6 مليون دولار لكل مشروع. وقد ساهمت تلك المشروعات في توفير نحو 2.6 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 141 وظيفة من كل مشروع .

ومقارنة مع عام 2015 فقد شهد عام 2016 تراجعا بشكل طفيف عن العام السابق في مؤشر عدد المشاريع وعدد الشركات المنفذة لها فيما ارتفعت مؤشرات التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروعات والوظائف التي وفرتها.

أما خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2016 فقد شهد العالم قيام نحو 81 الف شركة بإطلاق نحو 229 الف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بأكثر من 12.4 تريليون دولار بمتوسط 54.3 مليون دولار لكل مشروع، وقد ساهمت تلك المشروعات في توفير اكثر من 35 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 153 وظيفة من كل مشروع.

نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة في العالم لعام 2016



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

4. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2016

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة 25 % من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 30.8 مليار دولار عام 2016، إلا أنها لم ترق إلى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغتها عام 2008 والمقدرة بـ 96.3 مليار دولار.

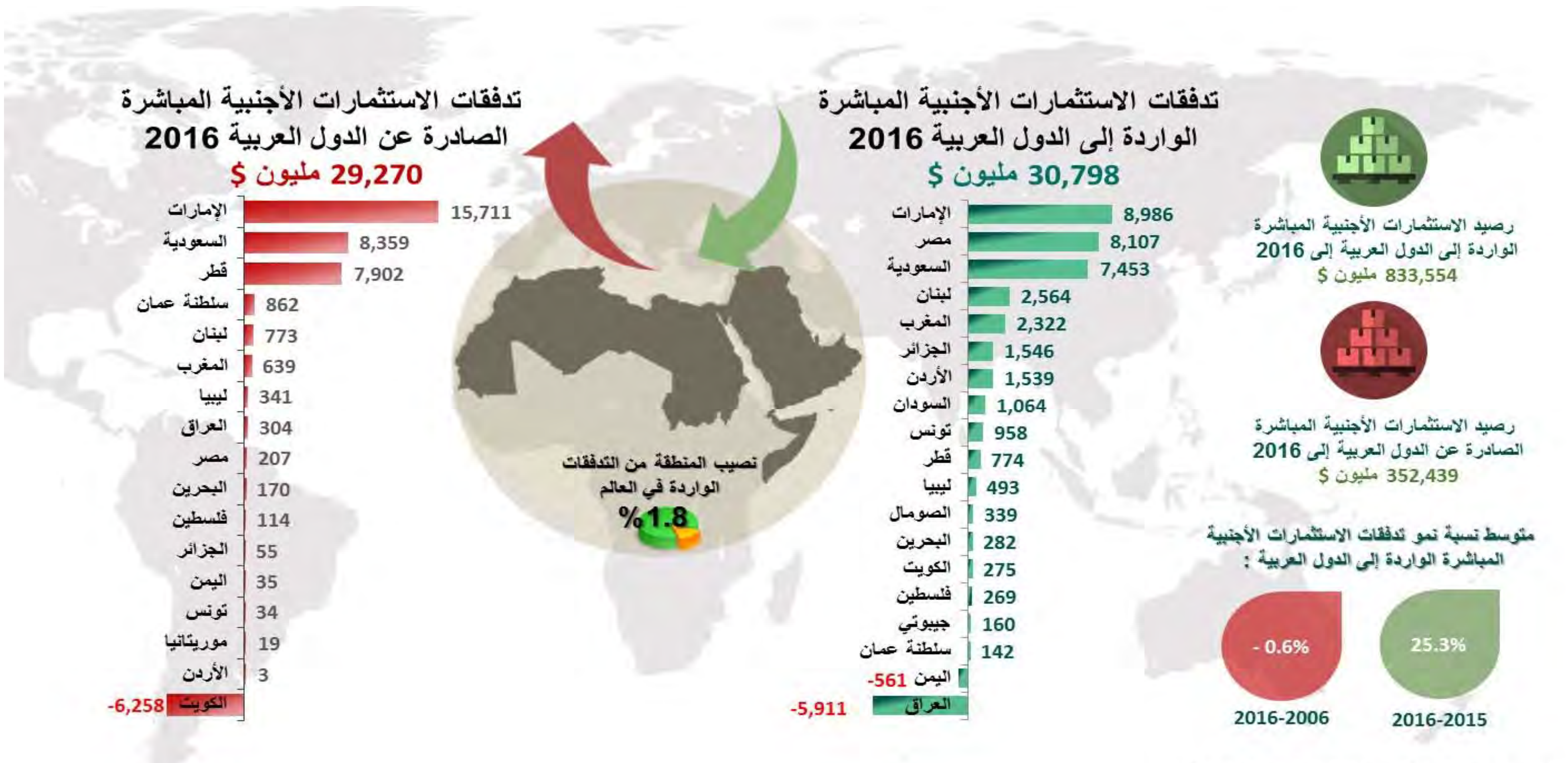
وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار، و4.8% من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4% عام 2000 إلى 6.6% عام 2009 وهو اعلى مستوى لها، ثم تراجعت مرة أخرى إلى 1.4 % عام 2015 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2016 نحو 3.2%.

وقد تواصل خلال العام 2016 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر والسعودية على نحو 79.7 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية،: وتصدرت الإمارات بنحو 9 مليارات دولار وبحصة 29.2%، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليارات دولار وبحصة 26.3%، كما جاءت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 7.5 مليارات دولار وبنسبة 24.2% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 2.6 مليار دولار وبحصة 8.3%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 2.3 مليار دولار وبنسبة 7.5%.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا من 807 مليارات دولار عام 2015 بمعدل 3% لتبلغ 834 مليار دولار عام 2016، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من الإجمالي العالمي البالغ 25.2 تريليون دولار عام 2016.

وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2 % من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية. فقد تصدرت السعودية بقيمة 231.5 مليار دولار وبحصة 27.8 %، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 118 مليار دولار وبحصة 14.1 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 102.3 مليار دولار وبنسبة 12.3% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 61 مليار دولار وبحصة 7.3%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 54.8 مليار وبنسبة 6.6%.





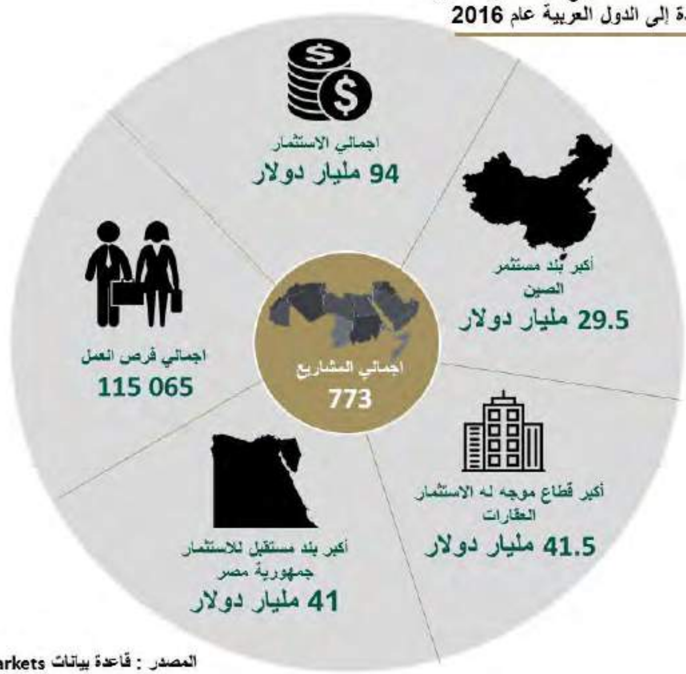
المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2017

5. مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2016

انطلاقا من تحليل قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات المهمة أبرزها ما يلي:

- شهد عام 2016 إنشاء 773 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بزيادة طفيفة عن 2015، وتخص تلك المشروعات 616 شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بنحو 94 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات ما يزيد عن 115 الف فرصة عمل .
- حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلة لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2016 بقيمة 40.9 مليار دولار تمثل 44.3 % من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 11.8 مليار دولار وبحصة بلغت 12.8 % ثم الإمارات بقيمة 9.8 مليارات دولار وبحصة 10.6 %.
- تصدرت الصين قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2016 بقيمة 29.5 مليار دولار وبنسبة 31.9 % من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 15.2 مليار دولار وبحصة بلغت 16.4 % ثم الولايات المتحدة بنحو 7 مليارات دولار وبحصة بلغت 7.6 %.
- تاريخيا ارتفع عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 460 مشروعا عام 2003 إلى 1325 مشروعا عام 2008 ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى إلى 769 مشروعا عام 2015.
- خلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2016 يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6946 شركة بنسبة تزيد على 8.5 % من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدر عددها بأكثر من 81.65 الف شركة، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد على 12 الف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5.2 % من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 233 الف مشروع.

نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الدول العربية عام 2016

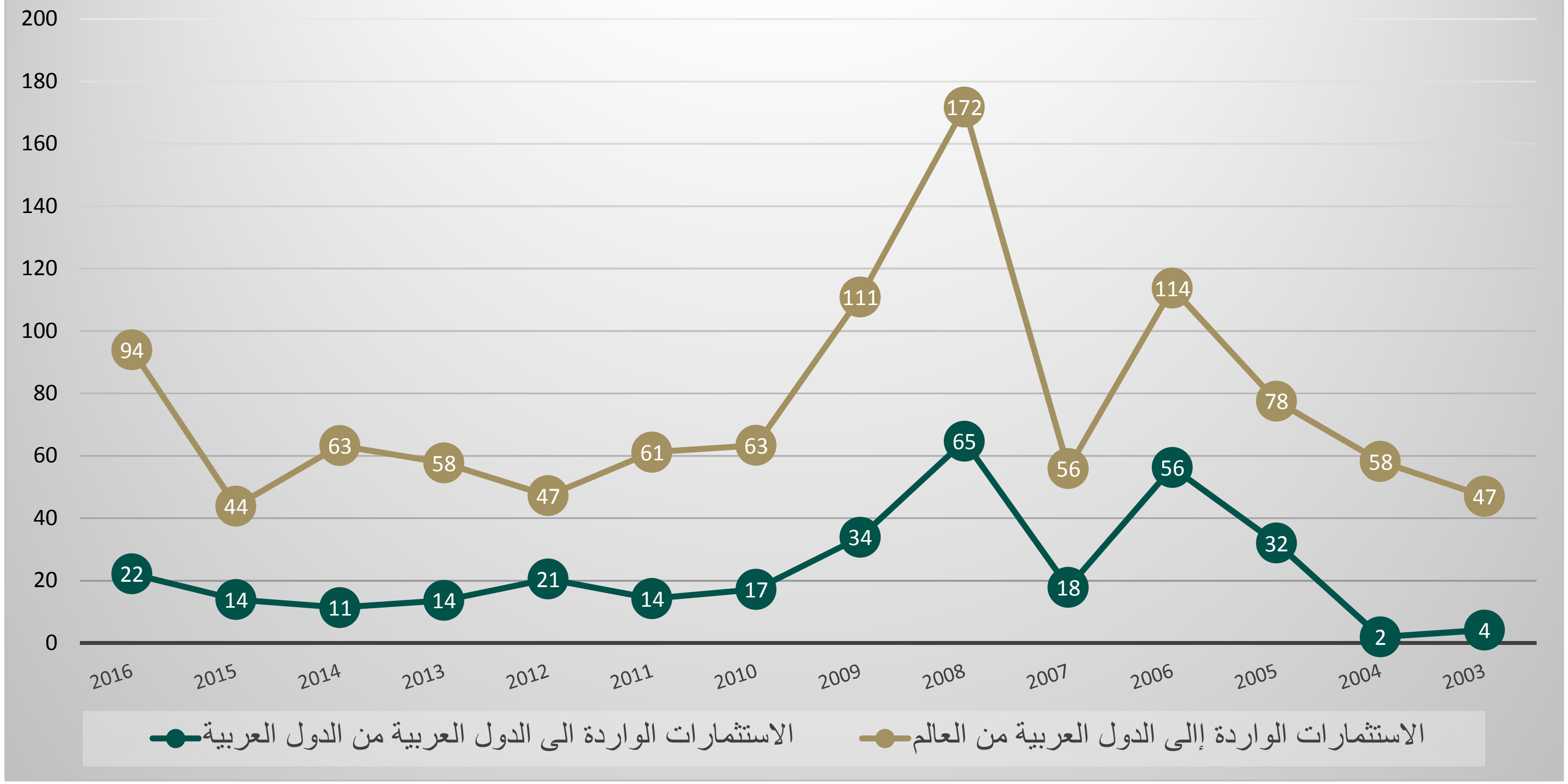


المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2016

الدولة المستقبلة	التكلفة الاجمالية بالمليون دولار	%
مصر	40,914	44.3
السعودية	11,775	12.8
الإمارات	9,824	10.6
الجزائر	7,429	8
المغرب	6,596	7.1
العراق	3,951	4.3
البحرين	3,807	4.1
سلطنة عمان	3,422	3.7
الأردن	3,323	3.6
الكويت	1,286	1.4

تطور المشاريع الاستثمارية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية من العالم ومن دول المنطقة (مليار دولار)



المصدر: FDI Markets

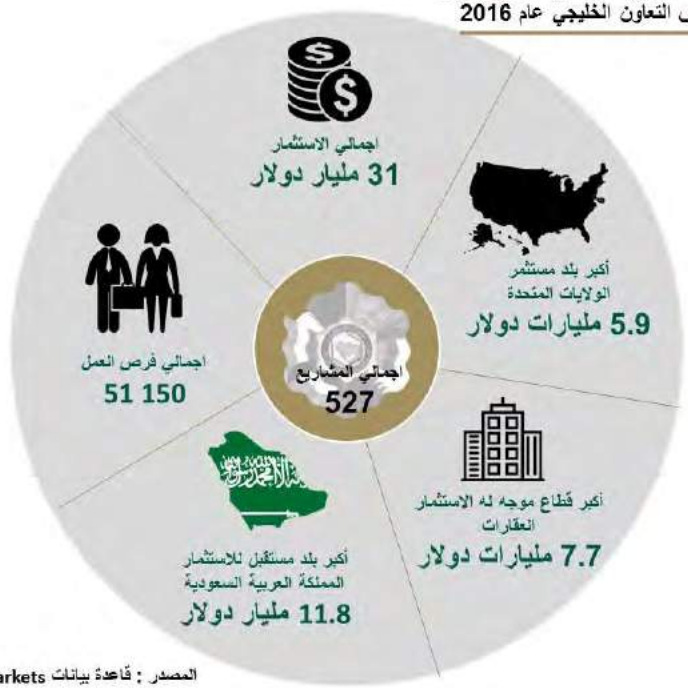
- تركزت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة خلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2016 في عدد محدود من الدول أولها الإمارات التي حظيت بـ 3705 شركات، وبنسبة 37.9 % من الإجمالي العربي وثانيها السعودية بـ 995 شركة وبنسبة 10.2 % من الإجمالي العربي، وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة بـ 698 شركة أجنبية وبنسبة 7.1% من الإجمالي.
- التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2016 تم تقديرها بقيمة تزيد على تريليون دولار بنسبة 8.7% من الإجمالي العالمي البالغ 12.6 تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بما يزيد عن 1.8 مليون فرصة عمل بنسبة 5.1% من الإجمالي العالي البالغ 35.5 مليون فرصة عمل.

6. مشـاريــع الاستـثـمـار الأجـنـبي الـمـبـاشر الـجـديـدة في دول مجلس التعاون الخليجي

توضح قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets) بشأن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في دول مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

- نجحت دول مجلس التعاون في استقطاب 527 مشروعا جديدا عام 2016 تخص 434 شركة وبتكلفة استثمارية نحو 31 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات أكثر من 51 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استحوذت الإمارات على 57.3 % من تلك المشروعات.
- حلت الولايات المتحدة ثم الإمارات ثم المملكة المتحدة ثم الصين فالهند في مقدمة الدول المستثمرة في دول المجلس لعام 2016 فيما جاءت السعودية والإمارات في مقدمة الدول المستقبلة للمشروعات بنحو 21.6 مليار دولار تمثل نحو 70% من الاستثمارات الواردة لدول المجلس.
- خلال عام 2016 استحوذت قطاعات العقار ثم المواد الكيميائية ثم الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثم خدمات الأعمال على نصيب الأسد من الاستثمارات بحصة تزيد عن 66% من إجمالي التكلفة الاستثمارية.
- شهدت دول الخليج استقرارا نسبيا لمشروعات الاستثمار الأجنبي الجديدة في بداية العقد الماضي حيث بلغت التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات 68.4 مليار دولار عام 2010 ثم بلغت 67.5 مليار دولار عام 2011 قبل أن ترتفع إلى 71 مليار دولار عام 2012 حيث بدأت بعدها اتجاها عاما نزوليا قبل أن تصل إلى 51.2 مليار دولار عام 2016.
- خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2016 استقطبت دول الخليج 4629 مشروعا تابعا لـ 3109 شركات أجنبية بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 199 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات نحو 408 آلاف فرصة عمل جديدة، وقد استحوذت الإمارات على 68 % من تلك المشروعات.
- خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2016 جاءت الولايات المتحدة في مقدمة كبار المستثمرين في دول الخليج بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 31.8 مليار دولار تمثل 16% من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 22 مليار دولار وبحصة 11% ثم الهند بقيمة 21.1 مليار دولار وبحصة 11 % ثم فرنسا بقيمة 18مليار دولار وبحصة 9%.
- قطاعيا استحوذ العقار على 18% من مشروعات الاستثمار في دول الخليج خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2016 تلاه قطاع المواد الكيميائية بحصة 17% ثم قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بحصة 15% ثم الفنادق والسياحة بحصة 10%.

نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي عام 2016



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

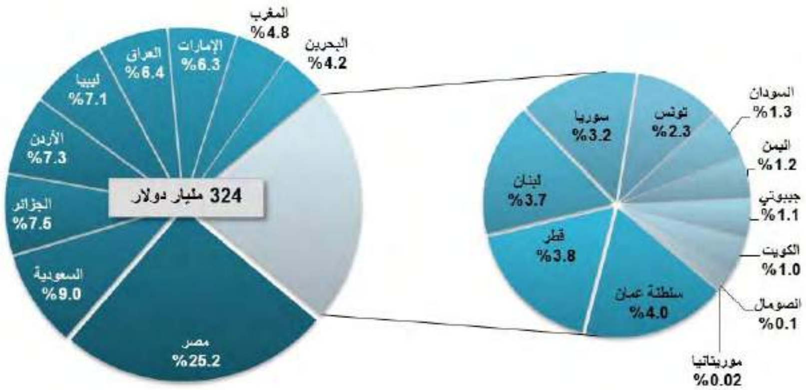
7. مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2016

تكلفة المشاريع البينية الجديدة لعام 2016

استنادا إلى بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، والتي أعدتها الفايناننشيال تايمز(Financial Times) كأحد قواعد البيانات الأكثر شمولا لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلاقا من عام 2003، يمكن استخلاص ما يلي:

- شهد عام 2016 قيام 91 شركة عربية بإنشاء 142 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولها وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات بنحو 22.2 مليار دولار حيث وفرت نحو 26.6 الف فرصة عمل جديدة.
- حسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2016 تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على 60.4% من إجمالي الاستثمارات تلتها السعودية بحصة 23.4% ثم الأردن بحصة 3.4% .
- حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2016 تصدرت الإمارات بحصة بلغت 69.4% من الإجمالي تلتها السعودية بحصة 20.9 % ثم مصر 3.7 %.
- يعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية لعام 2016 حيث حظي باستثمارات بلغت قيمتها 18.13 مليار دولار وبحصة تبلغ نحو 85.2% من إجمالي تكلفة المشروعات تلاه قطاع الغذاء والتبغ بقيمة مليار دولار وبحصة 4.8 % ثم قطاع الطاقة المتجددة بقيمة 900 مليون دولار وبحصة 4.2 % ثم قطاع الاتصالات في المرتبة الرابعة بقيمة 483 مليون دولار وبحصة 2.3 %.
- قدرت قيمة التكلفة الإجمالية لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2016 بما يزيد على 324 مليار دولار وبارتفاع بلغ 14 مليار دولار وبنسبة 4.5 % مقارنة مع 310 مليارات دولار بنهاية أبريل 2016.
- حسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 و2016 تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشروعات بقيمة 81.8 مليار دولار وبحصة 25.2% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة تلتها السعودية بقيمة29.1 مليار دولار وبنسبة 9% من الإجمالي ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بقيمة 24.3 مليار دولار وبحصة 7.5%.
- حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 و 2016 تصدرت الإمارات بقيمة 160.9 مليار دولار وبنسبة 49.6% من الإجمالي تلتها البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 38.5 مليار دولار وبحصة 11.9 %، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 38 مليار دولار وبحصة 11.7% .

توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الاجمالية للمشروعات) حسب الدول المستقبلة ما بين عامي 2003 و2016



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

عدد المشاريع البينية الجديدة لعام 2016

يعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية لعام 2016 بنسبة 85.2% من التكلفة الاستثمارية فيما جاء قطاع المنسوجات الاول من حيث عدد المشروعات حيث حظي بعدد 24 مشروعا وبحصة تبلغ نحو 16.9% من إجمالي عدد المشروعات البالغ عددها 142 مشروعا تلاه قطاع الخدمات المالية والعقارات بعدد 16 مشروعا لكل منهما وبنسبة 11.3 % لكل منهما.

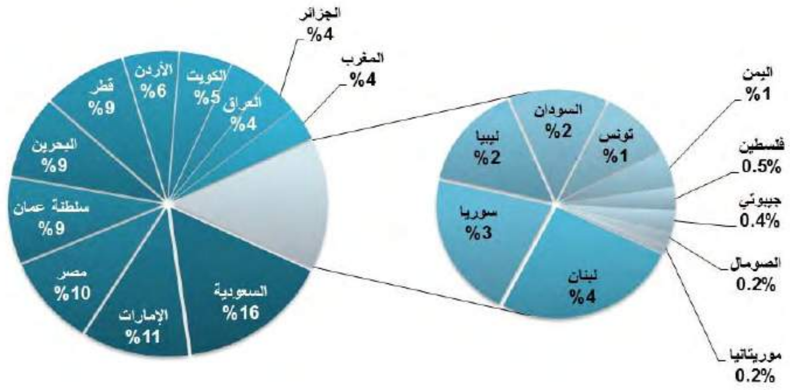
حسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2016 فقد تصدرت السعودية قائمة الدول العربية باستحواذها على 21 % من عدد المشروعات تلتها سلطنة عمان بحصة 12 % ثم مصر بحصة أقل من 12% .

وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2016 فقد تصدرت الإمارات بحصة بلغت 64.1 % من عدد المشروعات تلتها السعودية بحصة 10.6% ثم الكويت 34.9%.

يقدر عدد مشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2016 بنحو 2552 مشروعا، وحسب الدول المستقبلة لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة فقد تصدرت السعودية باستحواذها على 402 مشروع وبحصة 16% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية باستحواذها على 283 مشروعا وبحصة 11 % ثم مصر في المرتبة الثالثة باستحواذها على 247 مشروعا وبحصة 10% ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة باستحواذها على 238 مشروعا وبحصة 9 % ثم بقية الدول.

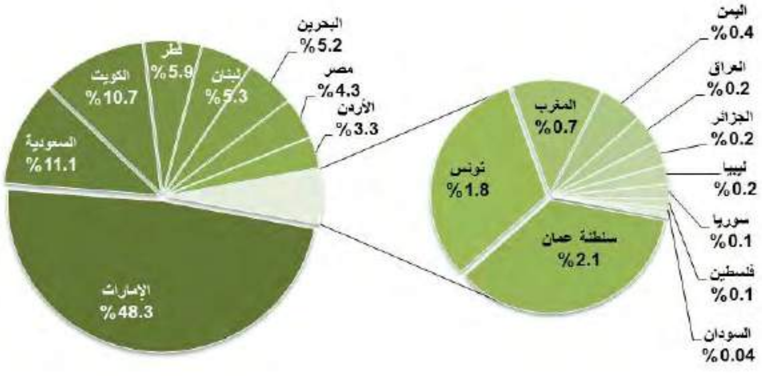
حسب الدول المصدرة لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 و 2016 فقد تصدرت الإمارات باستحواذها على 1232 مشروعا وبحصة 48.3 % من الإجمالي العربي، تلتها السعودية في المرتبة الثانية باستحواذها على 284 مشروعا وبحصة 11.1% ثم الكويت في المرتبة الثالثة باستحواذها على 274 مشروعا وبحصة 10.7% ثم قطر في المرتبة الرابعة باستحواذها على 150 مشروعا وبحصة 5.9 % ثم بقية الدول.

توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشروعات) حسب الدول المستقبلة ما بين عامي 2003 و2016



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشروعات) حسب الدول المستثمرة ما بين عامي 2003 و2016



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

8.تطور مشاريع الاستثمار البيني العربي

تطور عدد المشروعات العربية البينية من 2003 إلى 2016



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2016 شهدت مؤشرات الاستثمارات العربية البينية تذبذبا واضحا، حيث شهدت مؤشرات عدد الشركات والمشروعات والتكلفة الاستثمارية البينية بين الدول العربية ارتفاعا من عام 2003 إلى عام 2006 قبل أن تتراجع تلك المؤشرات مرة أخرى عام 2007.

خلال عام 2008 وقبل ظهور نتاج الأزمة المالية العالمية ارتفع مختلف مؤشرات الاستثمار العربي البيني قبل أن تعاود التراجع عام 2009 ثم تواصل نمو المؤشرات حتى عام 2012 حيث ظهرت بعدها تداعيات الربيع العربي بشكل عام في المنطقة وبدأت تأثيرات الأحداث في الظهور مع الانخفاض المتتالي اعتبارا من عام 2011.

خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2016 شهدت المؤشرات اتجاها عاما للنمو حيث ارتفع عدد المشرعات من 69 عام 2003 إلى 221 مشروعا عام 2006 ثم تراجع إلى 108 مشروعات عام 2007 قبل أن يقفز إلى 257 مشروعا عام 2008 وذلك قبل أن يتأثر بالأزمة العالمية وينخفض بشدة إلى 191 مشروعا عام 2009 و212 مشروعا عام 2010 مع تحقيق رقم قياسي بلغ 352 مشروعا عام 2012.

توافقت حركة تطور التكلفة الاستثمارية للمشروعات البينية مع تطور عدد المشروعات حيث ارتفعت من 4.2 مليارات دولار عام 2003 إلى نحو 22.2 مليار دولار عام 2016 وبقيمة تراكمية خلال تلك الفترة تقدر بما يزيد على 324 مليار دولار.

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 14 % من 36.6 مليار دولار عام 2015 إلى 31.3 مليار دولار عام 2016. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.2 %من الإجمالي العالمي البالغ 1542 مليار دولار، و 8.2 % من إجمالي الدول النامية البالغ 383 مليار دولار.

ومثلت الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان ولبنان المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 74% لعام 2016، حيث تصدرت الإمارات القائمة بقيمة 15.7 مليار دولار وبحصة بلغت 50.2 % تلتها السعودية بقيمة 8.4 مليارات وبحصة 26.7 % ثم قطر في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 7.9 مليارات، في حين شهدت الكويت عودة تدفقات صادرة بقيمة 6.3 مليارات دولار.

أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 352.4 مليار دولار بنهاية عام 2016. ومثلت 1.4% من الإجمالي العالمي البالغ 25.2 تريليون دولار.

وقد تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية بقيمة 113.2 مليار دولار وبحصة بلغت 32.1 % تلتها السعودية بقيمة 80.4 مليار دولار وبحصة 22.8% ثم قطر في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 51.2 مليار دولار وبحصة 14.5 % ثم الكويت في المركز الرابع بقيمة 31.3 مليار وبحصة 8.9 % ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 20.6 مليار وبحصة 5.9%.

التغير في التوزيع القطاعي

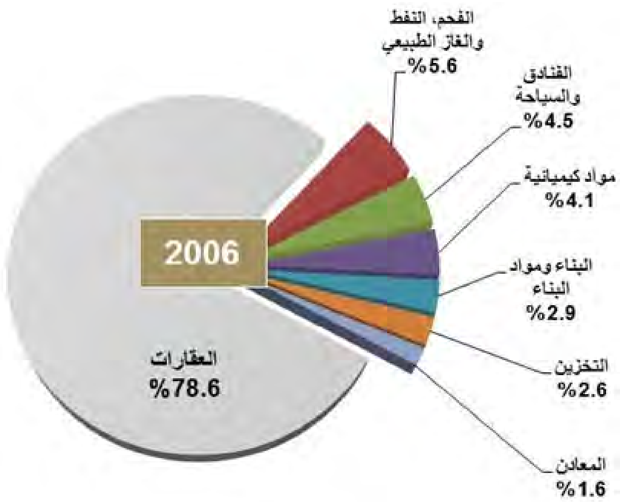
على صعيد التغير في التوزيع القطاعي خلال العقد الأخير يتضح أن هناك تغيرات ما بين التوزيع القطاعي في عامي 2006 و2016، فحسب عدد المشروعات يلاحظ الارتفاع الواضح للأهمية النسبية لقطاع المنسوجات من 5.4 إلى نحو 16.9% ليصبح القطاع الأهم في مقابل تراجع كبير لقطاع الخدمات المالية من 23.5% إلى اقل من 11.3%.

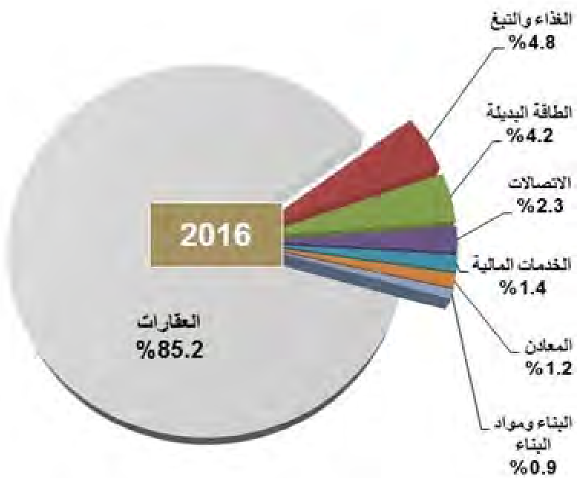
حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات فقد شهد التوزيع القطاعي للمشروعات البينية العربية تغيرات أيضا ما بين عامي 2006 و2016، حيث استقرت الأهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة من حول 80 % مقابل تراجع كبير للأهمية النسبية لقطاع الفحم والنفط والغاز من 5.6 % إلى اقل من 1 % وكذلك تراجع قطاع الفنادق والسياحة من4.5 إلى نسبة متدنية.

خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2016 جاءت شركة الخليج للتنمية (تعمير) البحرينية كاهم مستثمر في مشروعات الاستثمار العربي البيني بتكلفة استثمارية بلغت 21.6 مليار دولار تلتها شركة إعمار الإماراتية بقيمة 18 مليار دولار ثم مجموعة ماجد الفطيم الإماراتية بقيمة 13.8 مليار دولار ثم شركة المعبر الإماراتية بقيمة 11.6 مليار دولار ثم شركة بروة العقارية القطرية بقيمية 10.9 مليارات دولار.. وقد ساهمت الشركات العشر الأكبر من حيث الاستثمارات بنحو 37 % من الاستثمارات العربية البينية خلال تلك الفترة.

فيما يتعلق بعدد المشروعات خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2016 جاءت مجموعة لاندمارك الإماراتية في المقدمة بـ 86 مشروعا تلتها مجموعة EMKE الإماراتية بعدد 68 مشروعاً ثم مجموعة ماجد الفطيم الإماراتية بـ 45 مشروعا ثم شركة إعمار العقارية الإمارتية بـ 32 مشروعا ثم مجموعة روتانا الإماراتية للفنادق بـ 32 مشروعا أيضا. وقد ساهمت الشركات العشر الأكبر من حيث عدد المشروعات بنحو 17% من عدد المشروعات العربية البينية خلال تلك الفترة.

توزيع المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة (التكلفة الإجمالية) حسب القطاعات الواردة إليها





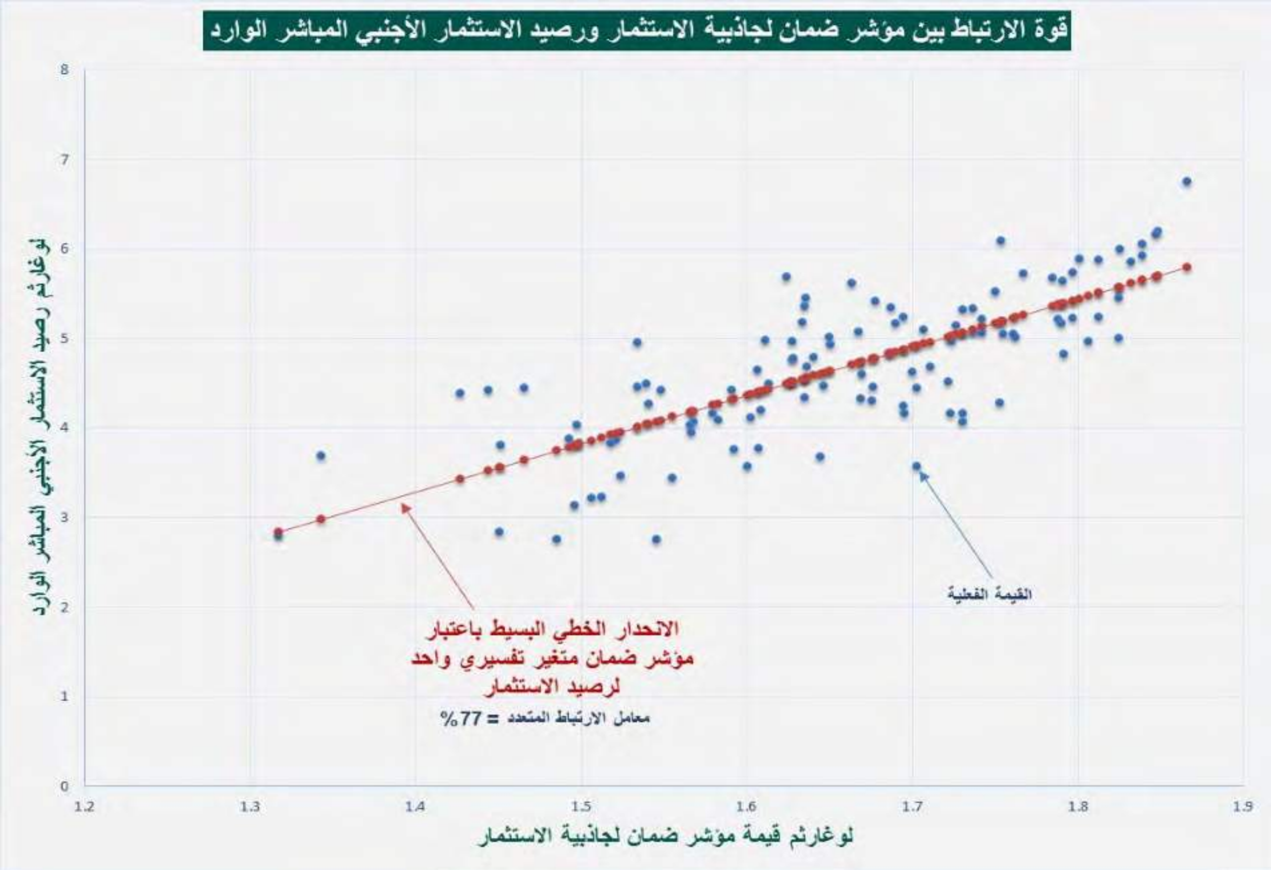
المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets



الجزء الثاني:
جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

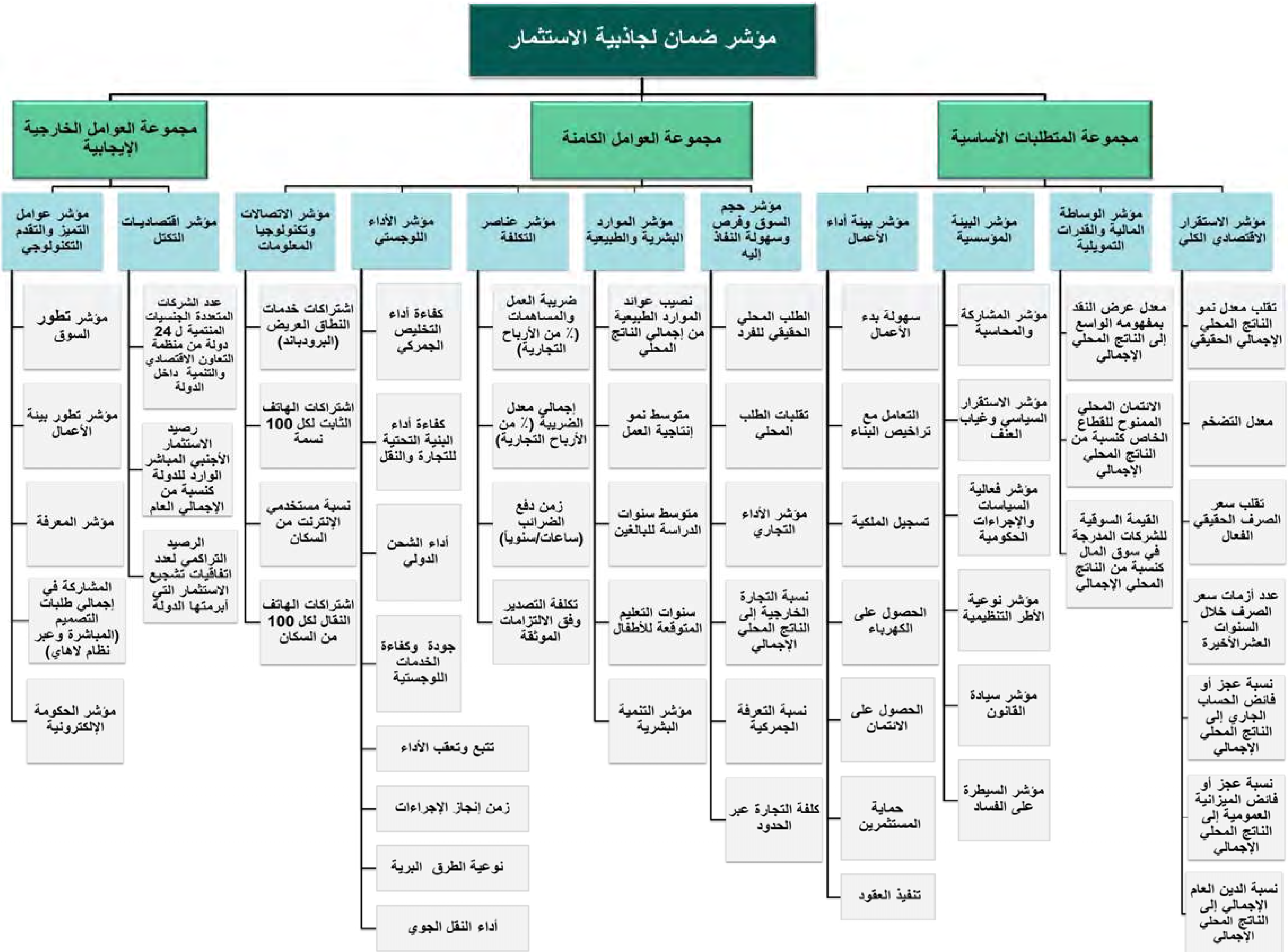
يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين. كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار.



وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشراً فرعياً تتفرع بدورها إلى 58 متغيراً كمياً، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوفرة (في هذه النسخة من 2014 إلى 2016) وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي.

كذلك تم التطرق إلى ضوابط بناء المؤشر (يرجى مراجعة الإصدار رقم 28 لتقرير مناخ الاستثمار) لضمان قدرته على تفسير تغيرات الاستثمار في الدول والمجموعات المختلفة التي تم إدراجها داخل المؤشر وأخيرا استعراض هيكل المؤشر لإعطاء صورة واضحة عن مكوناته ومؤشراته الفرعية والمتغيرات المدرجة فيها.

وتبين القيم المرتفعة لمعامل الارتباط بين مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قوة الارتباط من ناحية وتفوق المنهجية المتبعة في بناء المؤشر.


مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
مجموعة المتطلبات الأساسية
مجموعة العوامل الكامنة
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
معدل التضخم
تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال
عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة
نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي
نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية
معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي
الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر البيئة المؤسسية
مؤشر المشاركة والمحاسبة
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية
مؤشر نوعية الأطر التنظيمية
مؤشر سيادة القانون
مؤشر السيطرة على الفساد
مؤشر بيئة أداء الأعمال
سهولة بدء الأعمال
التعامل مع تراخيص البناء
تسجيل الملكية
الحصول على الكهرباء
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
تنفيذ العقود
مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه
الطلب المحلي الحقيقي للفرد
تقلبات الطلب المحلي
مؤشر الأداء التجاري
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
نسبة التعرفة الجمركية
كلفة التجارة عبر الحدود
مؤشر الموارد البشرية والطبيعية
نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي
متوسط نمو إنتاجية العمل
متوسط سنوات الدراسة للبالغين
سنوات التعليم المتوقعة للأطفال
مؤشر التنمية البشرية
مؤشر عناصر التكلفة
ضريبة العمل والمساهمات (٪ من الأرباح التجارية)
إجمالي معدل الضريبة (٪ من الأرباح التجارية)
زمن دفع الضرائب (ساعات/سنوياً)
تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة
مؤشر الأداء اللوجستي
كفاءة أداء التخليص الجمركي
كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل
أداء الشحن الدولي
جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية
تتبع وتعقب الأداء
زمن إنجاز الإجراءات
نوعية الطرق البرية
أداء النقل الجوي
مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند)
اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة
نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان
اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان
مؤشر اقتصاديات التكتل
عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية ل 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العام
الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
مؤشر تطور السوق
مؤشر تطور بيئة الأعمال
مؤشر المعرفة
المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)
مؤشر الحكومة الإلكترونية

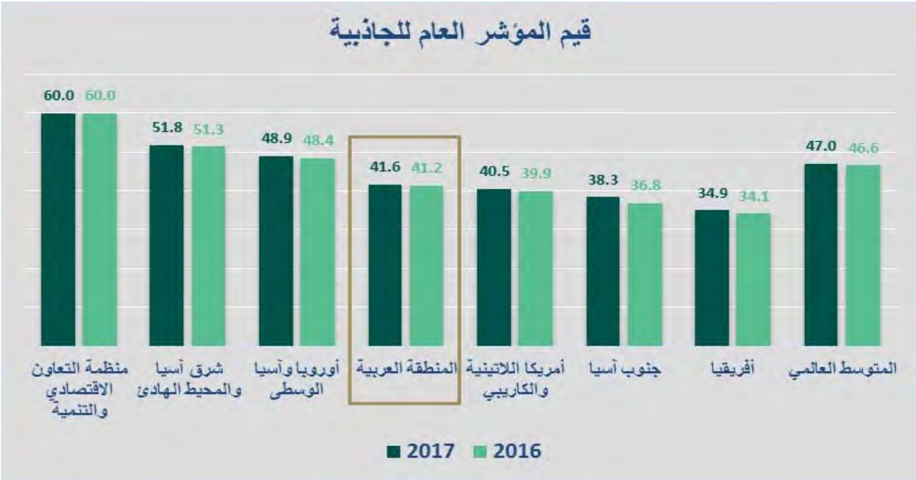
2. الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية

المؤشر العام للجاذبية

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2017 إلى أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 41.6 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68 نقطه، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بتقرير عام 2016 فقد ارتفعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية.

وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 51.1 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2017، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وذلك بعدما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة بعام 2016. كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 42.5 نقطة، مع ارتفاع أدائها مقارنة بمؤشر عام 2016. ثم جاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 40.3 نقطة ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض .





مجموعة المتطلبات الأساسية

يقصد بمجموعة المتطلبات الأساسية المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار وبدونها قد تكون هناك استحالة في جذب المستثمرين. وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤسر العام للجاذبية وهي: مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال.

جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2017 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ53.2 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71.

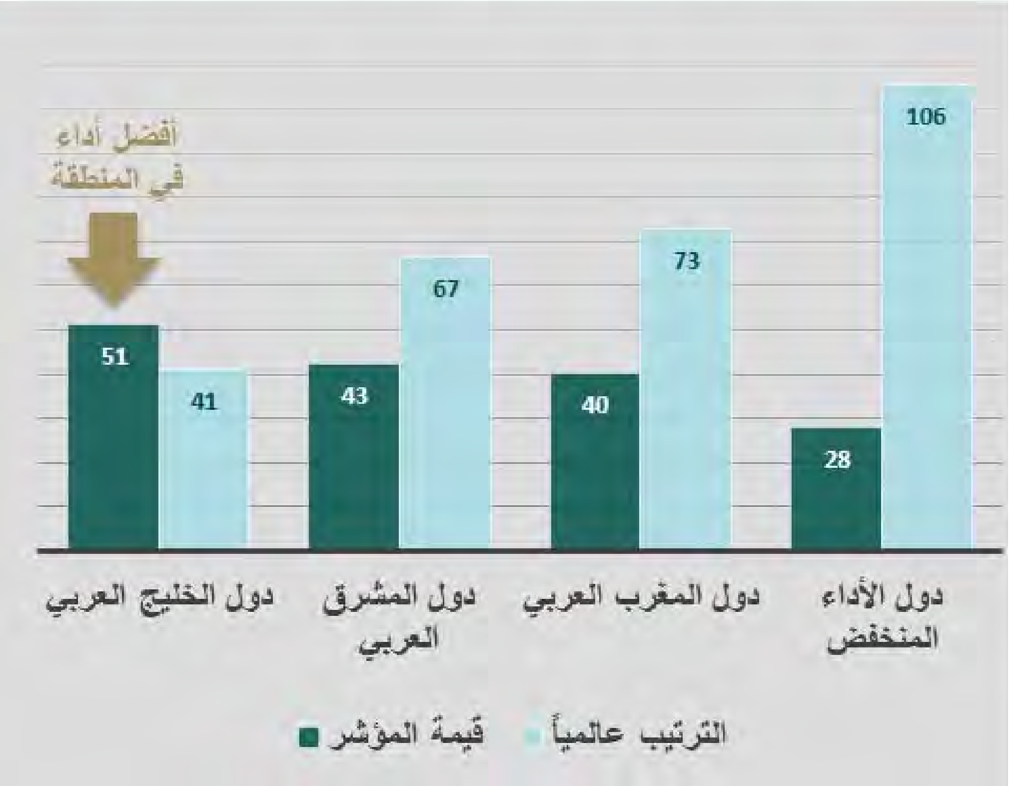
وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة ودول أفريقيا في المرتبة السادسة، وأخيرا دول جنوب آسيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بمؤشر عام 2016 فقد ارتفعت قيمة المؤشر في الدول العربية، وكذلك ارتفع الأداء في مجال المتطلبات الأساسية في بقية المجموعات الجغرافية التي يرصدها المؤشر، علما بأن الأداء العربي يقل بشكل طفيف نسبيا عن أداء المتوسط العالمي.

كذلك تكشف بيانات المؤشر التفوق النسبي لدول الخليج، حيث تشير النتائج إلى تصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة 60.6 نقطة، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 54.2 نقطة. ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة، وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض .

كما تميزت دول الخليج العربي على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي تلتها وبفارق ضئيل دول المغرب العربي . وتميزت دول المشرق العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية. وشهد مؤشرا البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال تفوقا واضحا لدول الخليج وبفارق كبير عن بقية المجموعات العربية.

أداء الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية 2017



مجموعة العوامل الكامنة

ترتكز هذه المجموعة إلى العوامل التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصا الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، خصوصا وأن تلك الشركات تعد احد اهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن وجودها يعتبر حافزا رئيسيا لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، لاسيما مع قدراتها الضخمة وسيطرتها على ما يزيد على 80% من حركة التجارة العالمية. وتضم المجموعة 5 مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الأداء اللوجيستي وأخيرا مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة لعام 2017 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 49.6 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول، داخل المجموعة، يبلغ 63 نقطة وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

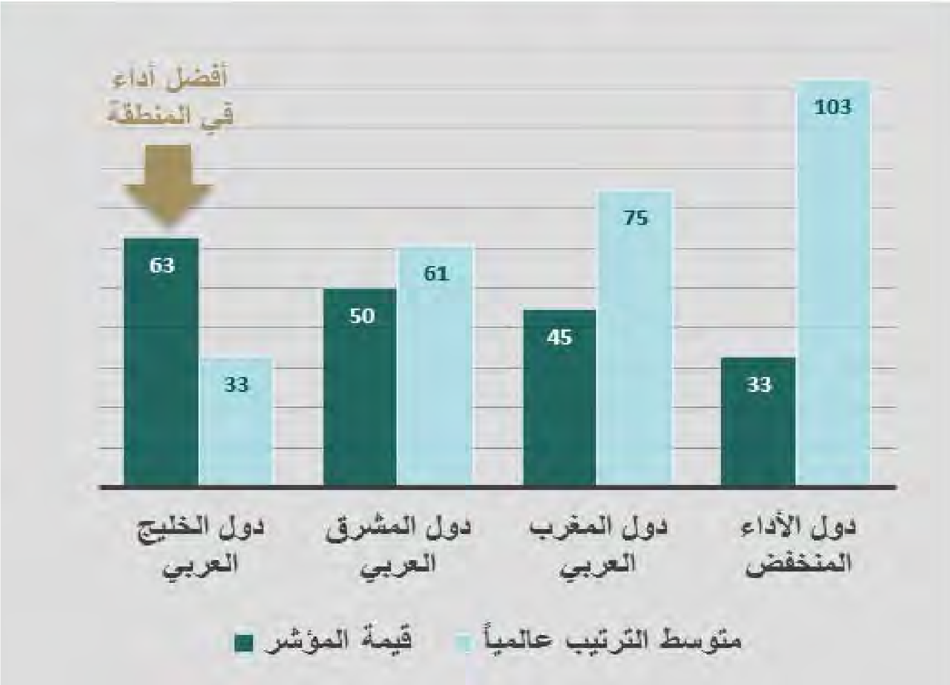
ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة وكذلك بقية المجموعات فيما عدا دول شرق آسيا والمحيط الهادئ.

ويلاحظ أيضا استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تشير النتائج إلى تصدر دول الخليج قائمة الترتيب العربي بدرجة 61.4 نقطة بأداء متوسط يزيد قليلا على المتوسط العالمي البالغ 52.8 نقطة، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير تلتها دول المغرب العربي وأخيرا مجموعة دول الأداء المنخفض .

كما حققت دول الخليج أداءً أفضل من بقية المجموعات العربية ومقارنة بالمتوسطات العالمية في المؤشرات الخمسة المكونة لمجموعة العوامل الكامنة .

وجاء أداء دول المشرق العربي في مؤشري عناصر التكلفة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أفضل كثيرا من دول المغرب العربي وكذلك دول الأداء المنخفض.

أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة 2017



مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

يقصد بمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم. وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهما؛ مؤشر اقتصادات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

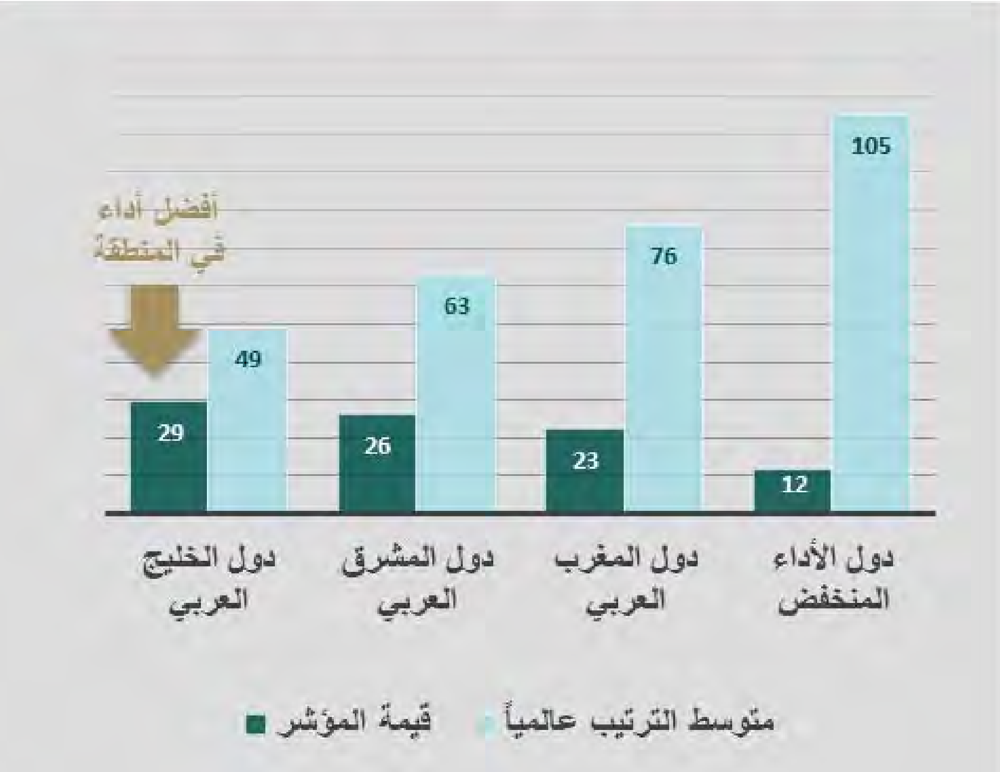
عالميا حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لجاذبية الاستثمار لعام 2017 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 23 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71 نقطة. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 40.5 نقطة ومتوسط ترتيب يبلغ 22 نقطة، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بعام 2016 تراجع أداء الدول العربية وكذلك بقية المجموعات فيما عدا أفريقيا.

وتوضح البيانات تصدر دول الخليج مرة أخرى الأداء العربي بقيمة 29.4 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 28.9 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بفارق كبير عن بقية المجموعات.

وتكشف البيانات تميز أداء مجموعتي دول المشرق والمغرب العربي في مؤشر اقتصادات التكتل، وضعف أداء المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي فيما عدا دول الخليج.

أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية 2017



3. وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية

يقيس المؤشر العام جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال احد عشر مؤشرا فرعيا يرصد كل منها مقوماً من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية وهي: مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر القدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجيستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وتضم تلك المؤشرات الفرعية 58 متغيرا يرصد بصورة أكثر تفصيلا المتغيرات الحاكمة لقدرة الدولة على جذب الاستثمار وتحديد وضعيتها في مؤشر الجاذبية بدقة شديدة، وفيما يلي التفاصيل:

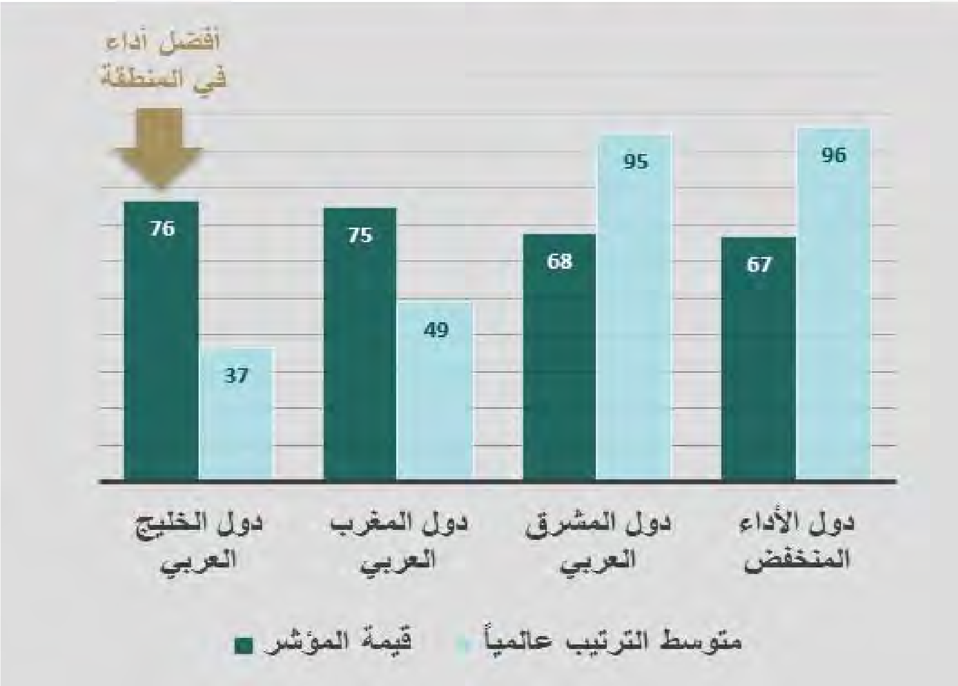
مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

يعد استقرار الاقتصاد الكلي عنصرا مهما لجذب الاستثمار حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق النتائج التي تم رصدها يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الرئيسية ابرزها ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر يعد الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحد عشر الأخرى حيث يقترب متوسط الأداء العربي البالغ 72.1 نقطة من المتوسط العالمي البالغ 73 نقطة.
- على صعيد المجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي وتميزت بأدائها في ثلاثة متغيرات أساسية هي استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد أزمات سعر الصرف وأداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية.
- حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وتميز أداؤها في مؤشر تقلب معدل نمو الناتج ونسبة فائض أو عجز الموازنة من الناتج.
- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلت في المرتبة الرابعة الأخيرة رغم أدائها الجيد في متغيري عدد أزمات سعر الصرف والحساب الجاري.
- مقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

أداء الدول العربية في مؤشر الاستقرار الإقتصادي 2017



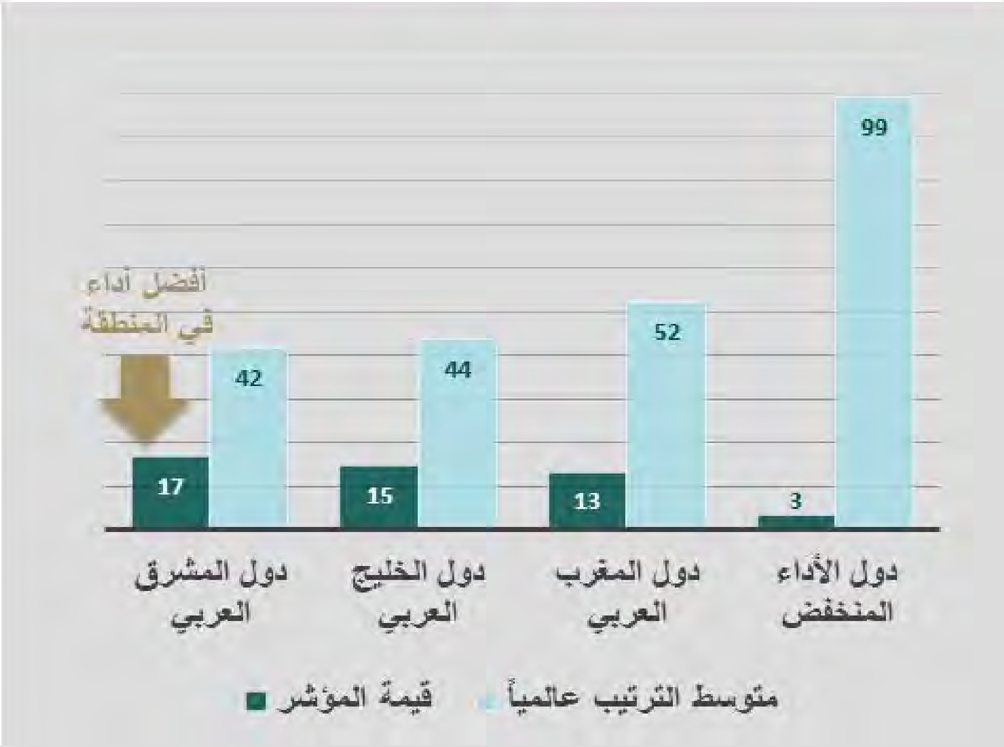
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

يكشف مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الاقتصاد لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاثة متغيرات أساسية هي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الموضحة لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

- رغم تواضع الأداء العالمي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمتوسط 15 نقطة فإن الأداء العربي جاء منخفضا وبفارق كبير عند 11.9 نقطة.
- الأداء العربي جاء ضعيفا على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المال من المتوسطات العالمية.
- تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية بزيادة عن المتوسط العالمي البالغ 16 نقطة.
- حلت دول الخليج في المرتبة الثانية ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.
- على صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر فقد كانت دول المشرق العربي الأفضل عربيا في السيولة المالية (معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي) فيما تميز أداء الأسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار (القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في دول الخليج العربي، فيما كان أداء كل المجموعات متوسطا فيما يتعلق بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيما عدا دول الأداء المنخفض التي جاء أداؤها ضعيفاً جدا.
- مقارنة بعام 2016 تراجع أداء دول المشرق العربي ودول المغرب العربي وارتفع أداء دول الخليج واستقر أداء دول الأداء المنخفض.

أداء الدول العربية في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية 2017



مؤشر البيئة المؤسسية

يتأثر مناخ الاستثمار بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية، كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية.

ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكده التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

وفي هذا السياق، تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات أو المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة أداء الدول وتتضمن عدداً من المتغيرات من أهمها المشاركة والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد.

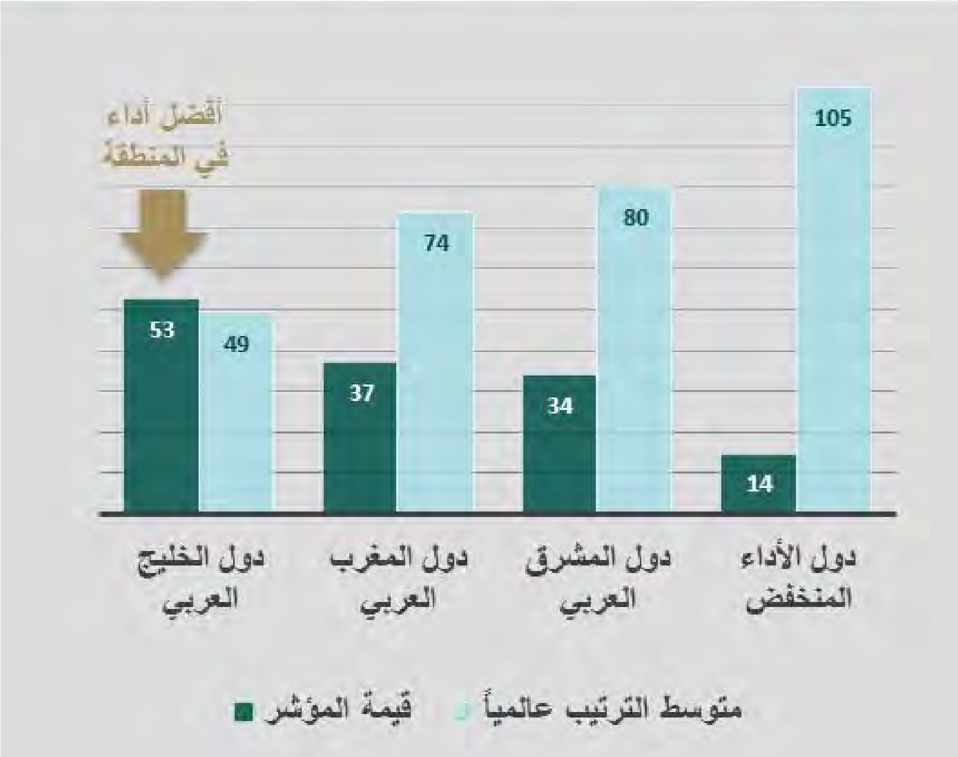
وقد كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت دول المنطقة متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 36.8 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 51.7 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر.

وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 52.8 نقطة بأداء اعلى من المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بفارق ضئيل، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.

وكان من اللافت تحقيق دول الخليج أداء جيداً في مؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد.

ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر واستقر أداء دول الخليج.

أداء الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية 2017



مؤشر بيئة أداء الأعمال

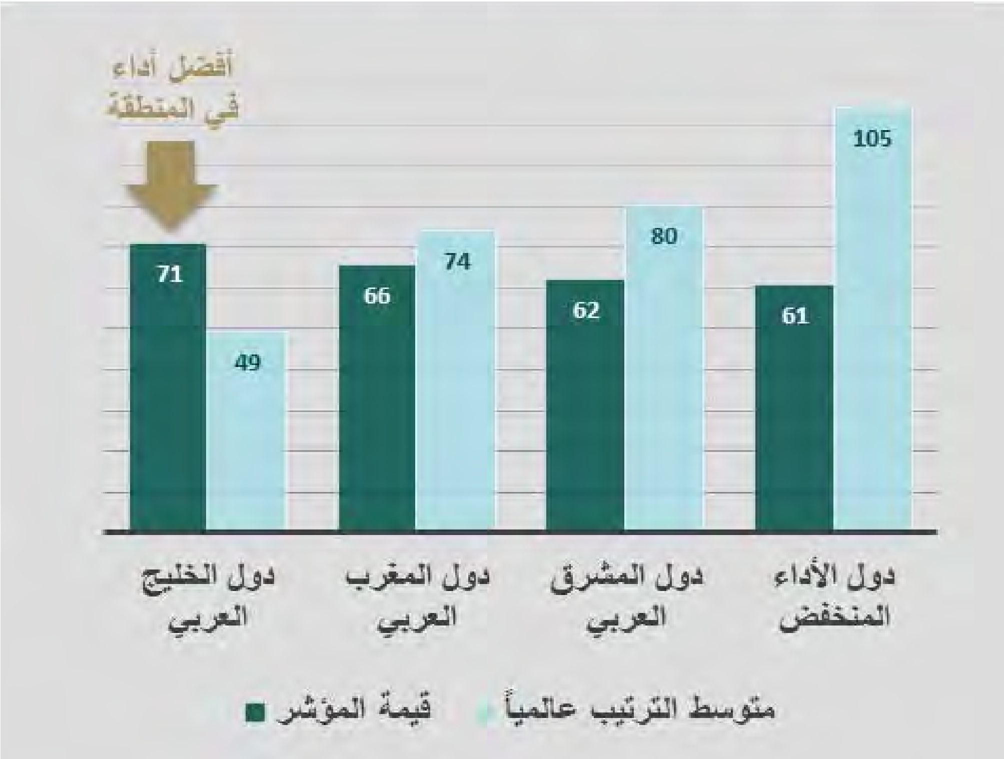
من المعروف أن بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ويتم قياسها ضمن المؤشر الفرعي انطلاقا من 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي خصوصا بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم.

وفي سياق القراءة التحليلية لنتائج المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الأساسية من أهمها:

- حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا، بفارق ضئيل عن مجموعة دول امريكا اللاتينية والكاريبي، وبأداء (65.9 نقطة) أقل من المتوسط العالمي (69.8 نقطة).
- جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي في متغيرات التعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء وتنفيذ العقود فيما كان الأداء اقل من المتوسط في مكونات بدء المشروع و الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 70.2 نقطة بأداء افضل من المتوسط العالمي، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض.
- تميز أداء دول الخليج في مؤشرات التعامل مع التراخيص وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء وتنفيذ العقود، كما تميز أداء دول الأداء المنخفض في مؤشري تسجيل الملكية والحصول على الكهرباء.
- يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول الخليج في مؤشري بدء الأعمال والحصول على الائتمان وكذلك قيام بقية المجموعات بإصلاحات عاجلة في مؤشر حماية المستثمرين وبدء الأعمال والحصول على الائتمان.
- مقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال.

أداء الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2017



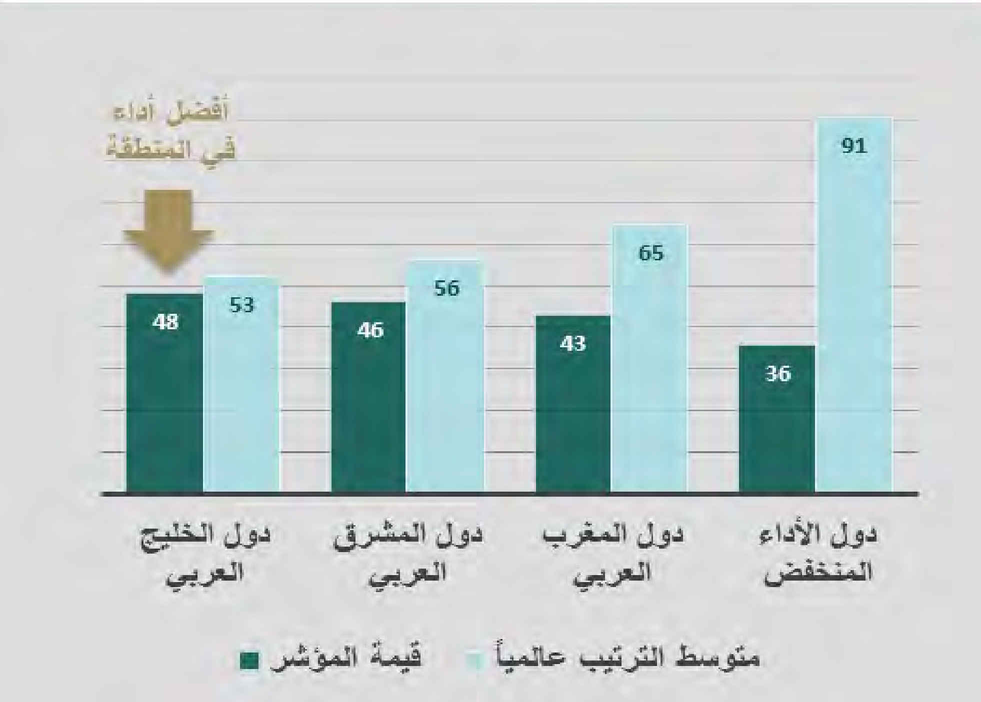
مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه يعد من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، بحسب الدراسات والتجارب العملية. وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعرفة الجمركية، وأخيرا كلفة التجارة عبر الحدود.

وتوضح نتائج الرصد ما يلي:

- لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه.
- تحظى الدول العربية بوضعية أفضل من متوسط الأداء العالمي في متغير نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت الوضعية أقل من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد وتقلبه والأداء التجاري وتطبيق التعرفة الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي.
- تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء متوسط بحلولها في المرتبة الأولى وبمعدل أعلى من المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبفارق كبير.
- تميز أداء دول الخليج عالميا في مؤشر الطلب المحلى الحقيقي للفرد، وكذلك في مؤشري الأداء التجاري ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تفوقت دول المشرق في مؤشر تقلبات الطلب المحلي وتطبيق التعرفة الجمركية .
- يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول المغرب العربي في مؤشر تطبيق التعرفة الجمركية وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات عاجلة في مؤشري تطبيق التعرفة الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي.
- مقارنة بعام 2016 تحسن أداء دول المشرق ودول المغرب العربي فيما تراجع أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض .

أداء الدول العربية في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه 2017



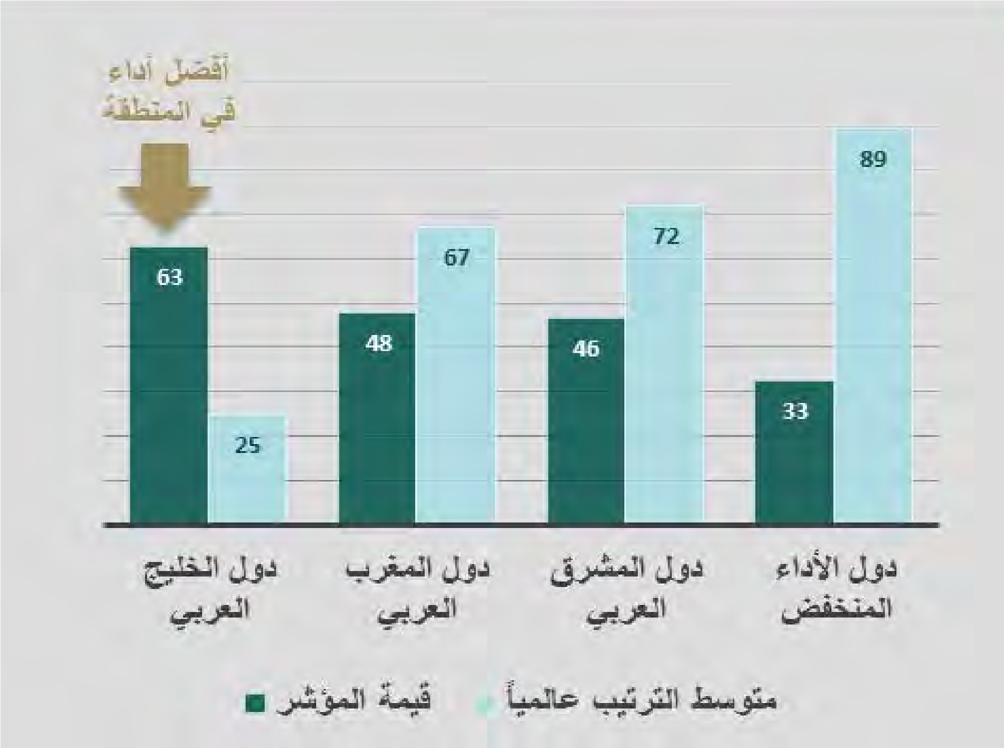
مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

هناك العديد من أنماط الاستثمار في العالم تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفء والمدرب في البلد المستهدف بالاستثمار، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو إنتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، وأخيرا مؤشر التنمية البشرية .

وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا جدا من الأداء العالمي حول 50 نقطة لكل منهما.
- الأداء العربي جاء أفضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي بما يزيد على الضعف بكثير وذلك بفضل توافر النفط في دول الخليج وليبيا والجزائر وموارد تعدينية أخرى في موريتانيا واليمن والسودان.
- جاء الأداء العربي قريبا من الأداء العالمي في مؤشر التنمية البشرية، فيما جاء اقل من المستوى العالمي بشكل واضح في مؤشر إنتاجية العمل واقل بشكل طفيف في بقية المؤشرات.
- تقدمت دول الخليج الدول العربية في المؤشر وبفارق كبير عن المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا ثم دول المغرب العربي بفارق قليل وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا.
- يوضح المؤشر ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول الخليج في مؤشر نمو إنتاجية العمل وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات في جميع المؤشرات الفرعية فيما عدا نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي.
- مقارنة بعام 2016 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول المشرق العربي.

أداء الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية 2017



مؤشر عناصر التكلفة

تعد تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود تباين كبير بين دول العالم في هذا المجال، ويقيس مؤشر عناصر التكلفة 4 أنواع رئيسية من المتغيرات هي: ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، الوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنويا، تكلفة التصدير والاستيراد حيث تم تغيير طريقة قياس هذا المتغير من دولار لكل حاوية نمطية إلى تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة.

ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء مساوياً للأداء العالمي المرتفع أصلا، عند 76 نقطة.
- تصدرت دول الخليج الدول العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بقيمة 85 نقطة، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة واخيرا جاءت دول الأداء المنخفض.
- تميز أداء دول الخليج في غالبية المتغيرات فيما عدا تكلفة التصدير مقارنة بالمتوسط العالمي وجاء أداء دول المشرق جيدا ودول المغرب منخفضا في مؤشر معدل الضريبة.
- دول الأداء المنخفض عليها الإسراع في اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال تكلفة التصدير في حين يتعين على دول المغرب العربي التحرك على صعيد معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية.
- مقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية فيما استقر اداء دول الخليج.

أداء الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة 2017



مؤشر الأداء اللوجيستي

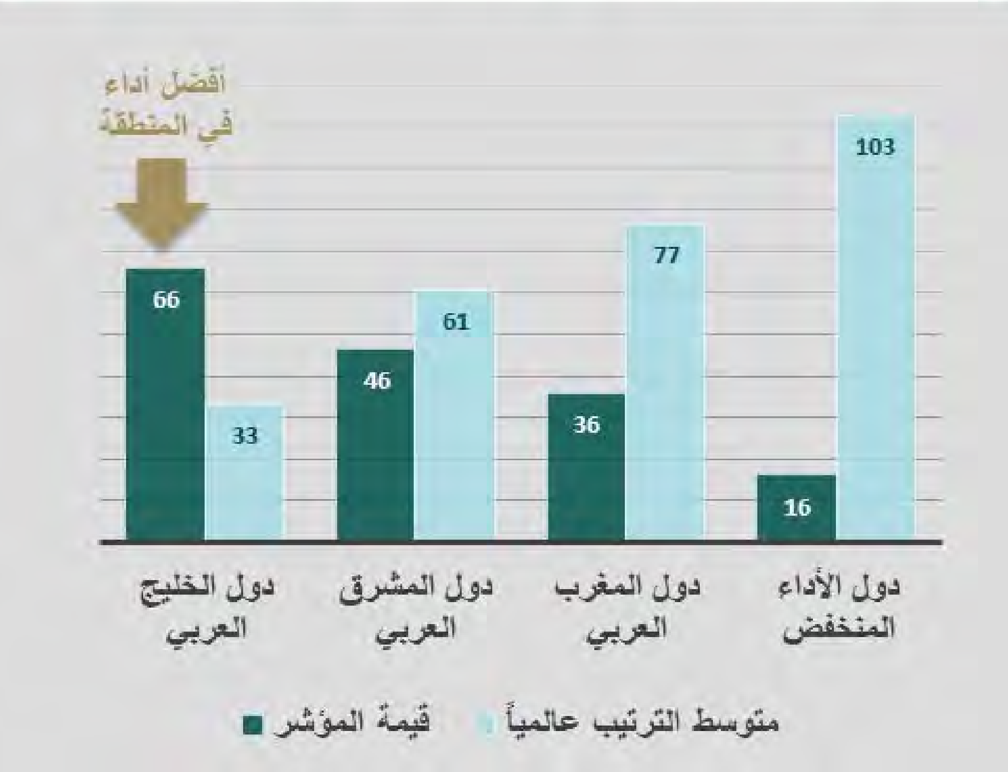
تتوقف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي على جودة البنية التحتية والمرافق ولاسيما في مجالات النقل والخدمات اللوجستية، كونها عنصرا حاكما في تأسيس المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المشروعات داخليا وخارجيا.

من هذا المنطلق تم إدراج مؤشر الأداء اللوجيستي الذي يتكون من ثمانية متغيرات هي: كفاءة وشفافية إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء، زمن إنجاز الإجراءات، نوعية الطرق البرية، مؤشر أداء النقل الجوي.

ومن واقع قراءة لوضعية الدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- متوسط الأداء العربي في المؤشر بلغ 44.2 نقطة جاء أقل من الأداء العالمي البالغ 51.5 نقطة.
- الأداء العربي جاء أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات فيما عدا مؤشر النقل الجوي الذي حققت فيه الدول العربية أداء افضل من الأداء العالمي.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بشكل واضح، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم جاءت دول المغرب العربي ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة .
- تميز أداء دول الخليج في جميع المتغيرات الفرعية وسجلت بقية المجموعات العربية أداءً متباينا فيما عدا دول الأداء المنخفض فقد سجلت أداء ضعيفاً جدا في غالبية المتغيرات .
- يوضح المؤشر أن دول الأداء الضعيف عليها الإسراع في تنفيذ إصلاحات تشمل جميع متغيرات المؤشر.
- مقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية بنسب كبيرة فيما عدا دول المغرب العربي.

أداء الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي 2017



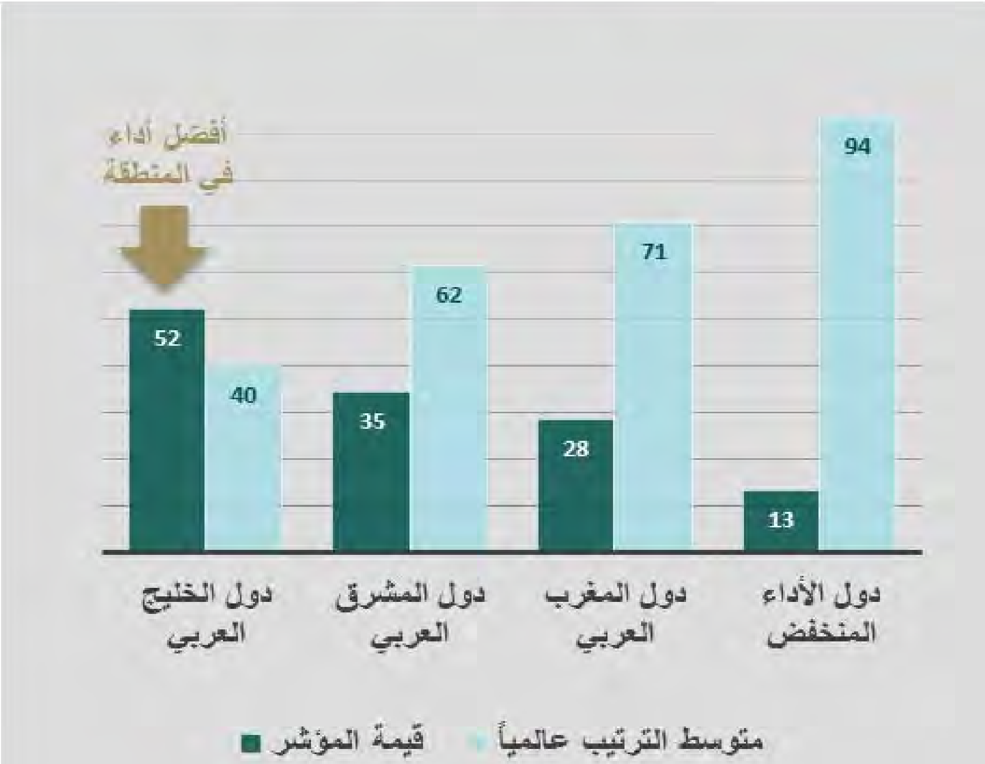
مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

نظرا لدور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في أي اقتصاد فقد أصبح من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية، ولذا تم إدراج مؤشر فرعي لقياس أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال رصد أربعة متغيرات رئيسية هي: اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند).

ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- متوسط الأداء العربي في هذا المؤشر بلغ 34.7 نقطة وجاء أقل من المتوسط العالمي البالغ 40.6 نقطة.
- الأداء العربي كان أعلى من المتوسط العالمي في متغيري نسبة مستخدمي الانترنت واشتراكات الهاتف النقال.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بفارق كبير في المؤشر وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي ثم دول الأداء المنخفض.
- تميزت دول الخليج بأداء متميز في غالبية المتغيرات فيما سجلت مجموعة المشرق العربي أداء قريباً من المتوسط العالمي في نسبة مستخدمي الإنترنت والهاتف النقال، فيما تفوقت دول المغرب العربي عالميا في اشتراكات البرود باند والنقال .
- تكشف البيانات ضرورة تحرك دول الأداء المنخفض لتحسين وضعها على صعيد غالبية المتغيرات.
- مقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية بنسب متقاربة.

أداء الدول العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2017



مؤشر اقتصاديات التكتل

تقوم الشركات المتعددة الجنسية بدور محوري في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وارتباط الدول معها يعد عنصرا مهما في قدرتها على جذب الاستثمارات، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر اقتصاديات التكتل الذي يرتكز على ثلاثة متغيرات رئيسية هي: عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية إلى 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

ووفق ما جاء رصده من أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الثلاثة الرئيسية نوضح ما يلي:

- جاء أداء المتوسط العربي بقيمة 13.2 نقطة في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي البالغ 15.9 نقطة.

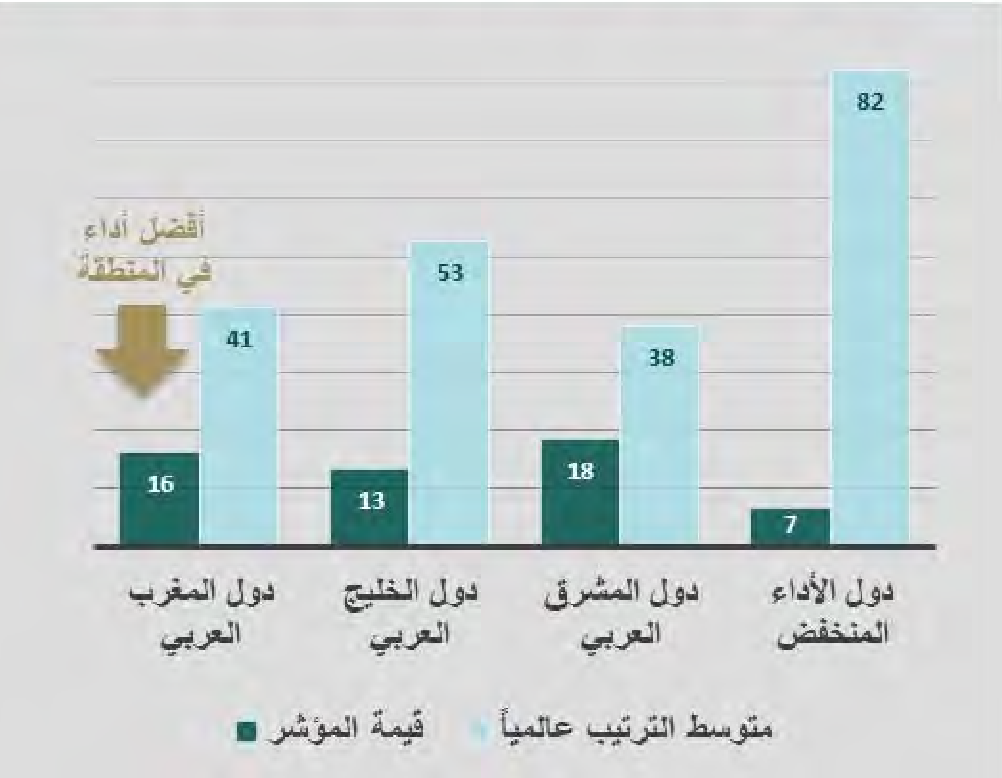
- أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة .

- تصدرت دول المغرب العربي المجموعات العربية والعالم ، ثم دول الخليج العربي بفارق كبير، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.

- تكشف البيانات ضرورة تحرك دول الأداء المنخفض لتحسين جاذبيتها للشركات متعددة الجنسيات في العالم وكذلك دول المشرق العربي والخليج ولكن بدرجة أقل.

- مقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما عدا دول الأداء المنخفض .

أداء الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل 2017



مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تلعب عوامل التميز والتقدم التكنولوجي دورا مهما في جذب الاستثمارات التي تبحث عن ميزة تنافسية لتنويع وتميز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية، ونتيجة لذلك تم تصميم المؤشر الذي يتضمن خمسة أنواع رئيسية من المتغيرات هي: مؤشر تطور السوق، ومؤشر تطور بيئة الأعمال، ومؤشر المعرفة، والمشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي، ومؤشر الحكومة الإلكترونية.

ووفق ما جاء في الجدول رقم 114 والشكلين 127 و 128 اللذين يرصدان أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته السبعة الرئيسية نوضح ما يلي:

- أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر بلغ 27.2 نقطة وجاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي البالغ 34.5 نقطة.

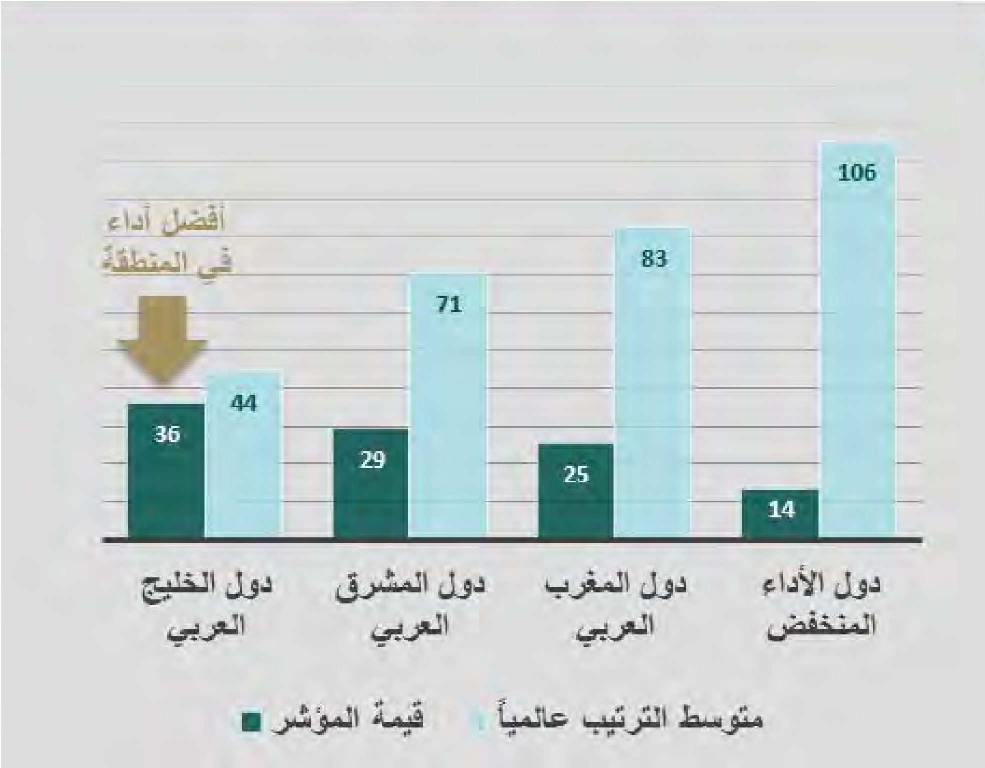
- أداء الدول العربية جاء اقل من المتوسط العالمي بالنسبة لجميع المتغيرات المكونة للمؤشر فيما عدا متغير الحكومة الإلكترونية كان قريبا في ادائه من المستوى العالمي.

- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وبزيادة عن المتوسط العالمي ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة ثم دول المغرب العربي بأداء ضعيف وأخيرا دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا.

- من واقع رصد المتغيرات الأساسية المكونة للمؤشر يلاحظ وجود تميز لدول الخليج على صعيد تطور الحكومة الإلكترونية ثم تطور السوق، في مقابل تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الأعمال ودول الأداء المنخفض في جميع المتغيرات الأساسية للمؤشر.

- مقارنة بعام 2016 فقد تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة وخصوصا دول المشرق العربي.

أداء الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي 2017



4. فجوة جاذبية الدول العربية

من المهم مقارنة أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية مع الدول المتقدمة ممثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD حتى يمكننا أن نصل إلى صورة تقريبية عن الفروق الجوهرية فيما بين المجموعتين في إمكانات جذب الاستثمار، وبالتالي يمكننا استخلاص عناصر القوة والضعف على صعيد المؤشرات الفرعية المختلفة لجاذبية الاستثمار ومتغيراتها الرئيسية، وفي هذا الاطار يمكننا قياس تلك الفروق من خلال ما يسمى فجوة الجاذبية التي تقيس الفارق أو الاختلاف في توافر عناصر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. واهمها العناصر والمكونات المدرجة في المؤشر العام للجاذبية والمنقسمة إلى 3 مجموعات رئيسية هي المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية .

انطلاقا من هذا المفهوم تُعبر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي تواجهه الدول العربية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي. ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدول العربية على صعيد الجاذبية معبرا عنها بمتوسط القيمة التي حصلت عليها في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مع متوسط القيمة التي حصلت عليها دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD في ذات المؤشر منسوبا إلى أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD.

وعليه يمكن حساب فجوة الجاذبية للمنطقة العربية بطرح قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول العربية والبالغ قيمته 41.6 نقطة لعام 2017 من قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الذي بلغ 60 نقطة، لنفس العام منسوبا إلى قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وفق المعادلة التالية: (60-41.6)/60 أي 30.6%.

وهو ما يعني أن الدول العربية اقل في قدراتها وإمكاناتها في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام بنسبة 30.7% عن دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD كما يمكن قياس حجم الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة على مستوى المجموعات الثلاث المكونة للمؤشر وكذلك للمؤشرات الفرعية ولكل مكون أو متغير من مكونات المؤشرات الفرعية.

وفي هذا السياق يمكن استعراض وضع الفجوة في الدول العربية على صعيد المجموعات الثلاثة وأكبرها فجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الإيجابية التي بلغت 43.24% عام 2017 وثانيها فجوة العوامل الكامنة بنسبة 27.25 % عام 2017 ثم فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، والتي تبرز بشكل واضح أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%)

المجموعة الجغرافية	مجموعة المتطلبات الأساسية		مجموعة العوامل الكامنة		مجموعة العوامل الخارجية الايجابية		المؤشر العام لجاذبية الاستثمار	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
إفريقيا	27.5	26.0	45.1	43.5	57.7	56.6	43.1	41.7
جنوب آسيا	28.8	26.4	39.5	37.5	48.7	45.4	38.7	36.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	25.7	24.4	33.5	33.2	43.2	41.2	33.5	32.4
المنطقة العربية	24.1	23.5	29.0	27.2	43.1	43.2	31.3	30.6
دول الخليج العربي	*11.6*	*12.7*	*9.8*	*7.8*	*28.8*	*27.4*	*15.5*	*14.8*
دول المشرق العربي	*28.3*	*27.2*	*29.8*	*26.4*	*35.5*	*35.9*	*30.6*	*29.1*
دول المغرب العربي	*23.5*	*22.0*	*35.2*	*34.5*	*44.4*	*44.5*	*33.5*	*32.8*
دول الأداء المنخفض	*40.2*	*38.0*	*52.7*	*51.6*	*69.4*	*71.5*	*54.0*	*53.7*
أوروبا وآسيا الوسطى	17.2	15.6	17.4	17.2	25.4	24.6	19.3	18.5
شرق آسيا والمحيط الهادئ	10.2	8.7	16.6	17.0	15.8	13.8	14.4	13.6

5. عناصر القوة والضعف في جذب الاستثمار

يعد ميزان الجاذبية آلية تمكننا من تحديد مكامن القوة والضعف لكل دولة أو مجموعة جغرافية معينة على صعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤشرات الفرعية أو المكونات الرئيسية للمؤشر العام للجاذبية.

وفي سياق ذلك، يعتبر أداء دولة ما نقطة قوة إذا ما كان موقعها في الثلث الأعلى من الترتيب بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة.

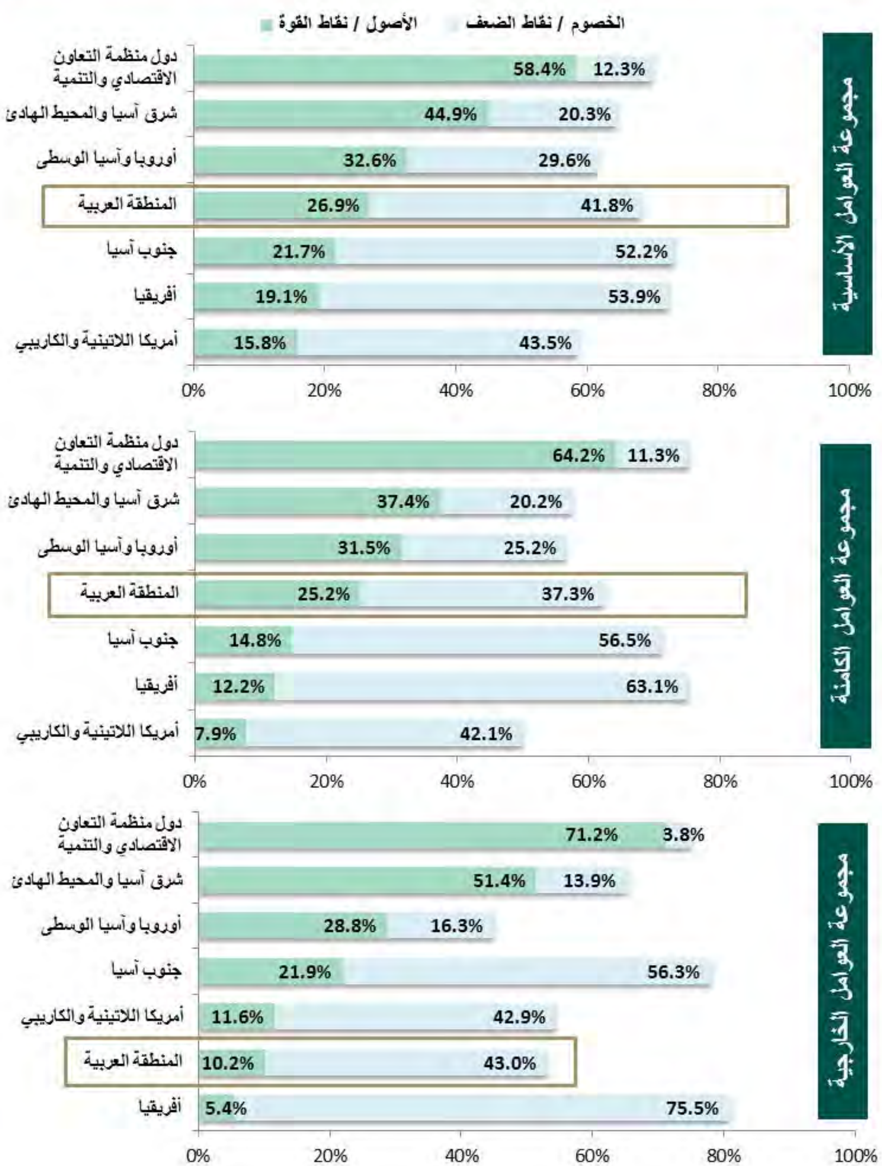
واستناداً إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، يُمكن إعادة ترتيب الدول حسب هذا الميزان الذي يشكل نظام معلومات يسترشد به صاحب القرار لتقليل الخصوم أو نقاط الضعف وتحويلها إلى أصول أو نقاط قوة.

وتوضح نتائج التحليل أن أعلى نسبة الأصول أو نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة، أي مجموع نقاط البيانات وهي تساوي عدد الدول في المنطقة الجغرافية مضروبا في عدد المتغيرات الرئيسية، حققتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 58.4 % و64.2% و71.2% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي على التوالي. كما حصلت كل من مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي على ثاني أعلى نسبة الأصول ثم حلت دول مجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى.

وتكشف النتائج حلول الدول العربية بالمرتبة الرابعة في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للأصول تبلغ 26.9 و25.23 % لمجموعتي المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة ثم حلت في المرتبة السادسة بقيمة 10.16% في مجموعة عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وتمكن المنهجية المعتمدة في التقرير من تحديد دقيق لأهم نقاط الضعف أو الخصوم ونقاط القوة أو الأصول التي يتم رصدها انطلاقا من تحليل الوضع النسبي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر.

نسبة الأصول (نقاط القوة) والخصوم (نقاط الضعف)



مع رصد وتقييم كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية لسنة 2017 والسنوات السابقة يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية:

- **تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** ويعود بالأساس إلى استمرار الاعتماد المفرط على النفط ومشتقاته في تكوين الناتج المحلى الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا والجزائر وذلك بشكل مباشر وكذلك الدول العربية الأخرى المرتبطة بها عبر التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والعمالة والمساعدات وغيرها، وهو ما يجعل النمو في غالبية الدول العربية مرتبطاً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- **ارتفاع معدل التضخم :** ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير في غالبية الدول العربية ولاسيما الدول غير النفطية يعد من العوائق التي تقلل من جاذبية المستثمر الأجنبي خصوصا وأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي داخل تلك الدولة، وبالتالي يرفع من مستوى عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين بشأن قيمة استثماراتهم والعوائد عليها في المستقبل.
- **ارتفاع نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وهو أحد العوامل السلبية غير المباشرة المنفرة للاستثمار التي تظهر وبشكل واضح في العديد من الدول العربية غير النفطية لأنها تساهم في زيادة معدلات التضخم والغموض وعدم التأكد بالنسبة للوضع الاقتصادي بشكل عام خصوصا اذا ما تزامن مع أجواء الاضطرابات الاجتماعية التي قد تزيد من حدة عجز الموازنة وتبعاته السلبية في المستقبل.
- **العوامل المرتبطة بالبيئة المؤسسية :** رغم ما بذلته بعض الدول العربية من جهود لتطوير البيئة المؤسسية، إلا أن وضعها في هذا المجال لازال متواضعا بالنظر للعديد من الدول المنافسة في جذب الاستثمار فضلا عن وجود تباينات كبيرة في هذا المجال بين دول المنطقة، وهذا يفسر ضعف الأداء والوضع السلبي لميزان الجاذبية بالنسبة لهذه العوامل. وهو ما يستدعي ضرورة تكثيف الإصلاحات المؤسسية في المنطقة بمختلف أشكالها ومجالاتها.
- **المكونات الخاصة ببيئة أداء الأعمال:** لازالت تمثل تحديا رئيسيا في الدول العربية باستثناء عدد محدود من الدول، ولذا لم تتمكن دول المنطقة كمجموعة من تحقيق ميزان جاذبية إيجابي في العديد من المحاور المتعلقة بهذا المجال وذلك رغم ما تم إنجازه من إصلاحات في المؤشرات المختلفة لبيئة أداء الأعمال ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية.
- **حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:** على الرغم من الوضعية التنافسية الطيبة نسبيا للدول العربية عموما ودول مجلس التعاون على وجه الخصوص في هذا المجال، فإن عدداً كبيراً من دول المنطقة يشكو من ميزان سلبي لمؤشر الانفتاح على العالم الخارجي.
- **الموارد البشرية أو نوعية رأس المال البشري :** رغم أن غالبية دول المنطقة لا تعاني من نقص على مستوى الكوادر البشرية من حيث الكم إلا أن هناك مشكلة لازالت قائمة على صعيد الكيف والمتمثلة في المستوى التعليمي والمهارى لتلك الكوادر وهو ما يؤدي إلى تدني في مستوى إنتاجيتها مقارنة بالعديد من دول العالم الأخرى وذلك بسبب عوامل عديدة أهمها عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحله وخصوصاً في مرحلته الأساسية. ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين وبسنوات التعليم المتوقعة للأطفال.
- **الأداء اللوجستي:** على الرغم من التحسن النسبي في المؤشر العام للأداء اللوجستي تشكو العديد من الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر كفاءة أداء التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية ومؤشر تتبع وتعقب العمليات اللوجستية ومؤشر كثافة الطرق البرية وهو ما يؤثر سلبا بالطبع على جاذبية الدولة للاستثمار وخصوصا مع الارتباط الكبير ما بين التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمارات ذات التوجه التصديري أو المعتمدة على مستلزمات إنتاج من الخارج.
- **انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي :** لدى الدول العربية ميزان جاذبية سالب على مستوى التقدم التكنولوجي ومتغيراته لاسيما مع تدني الإنفاق على التنمية البشرية والتكنولوجية والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال.

التوصيات

تشير البيانات إلى أن حصة المنطقة العربية من الأرصدة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لم تتجاوز 3.5 % بنهاية العام 2016، كذلك تتسم الاستثمارات الواردة لدول المنطقة بالتركز في عدد محدود من الدول واتجاهها بشكل رئيسي إلى قطاع الخدمات. ولذا ركز مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار على تفسير أسباب ذلك من خلال التشخيص الدقيق لمكامن قوة وضعف جاذبية الاقتصادات عموما والعربية على وجه الخصوص للاستثمار الخارجي من أجل توفير قاعدة معرفية دقيقة وشاملة تقود إلى اقتراح حلول عملية وفعالة قادرة على استغلال أمثل لعناصر القوة ومعالجة كافية لعناصر الضعف. وقد خلص التقرير إلى التوصيات العامة التالية :

- تحديد عناصر القوة والضعف في بيئة الاستثمار بالاستناد إلى قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية وذلك وفق منهجية محكمة ومتكاملة تراعي المعايير العالمية، وتضمن إمكانية تقييم العوائد من الإجراءات والسياسات المتبعة وكذلك أثر تلك الاستثمارات على الأداء التنموي داخل الدولة المستضيفة، وكذلك بمتابعة وضع الدولة التقارير والمؤشرات الدولية التي ترصد وتقيم مناخ الاستثمار ومنها مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة.
- وضع خطط واستراتيجيات لتحسين العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة وعلى مختلف الأصعدة المؤسسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية ولاسيما ضمان تأهيل وتطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات وأهمها توفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وإعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها وتطوير البحث العلمي والابتكارات وربطها بالإنتاج المحلي و تسهيل وتيسير إجراءات تمويل المشروعات ودعم وتأهيل أجيال جديدة من المستثمرين.
- الترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والأعمال بشكل عام بمشاركة كل الجهات المعنية ووفق سياسات مرنة تراعي المستجدات وبرامج استثمارية أكثر تحديدا وفعالية ولاسيما تجاه الشركات متعددة الجنسية.
- تعظيم العوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بوضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت والبحث العلمي والتطوير.
- المراجعة الدورية لإمكانات الجذب الاستثماري لدى الدولة ومرونة السياسات في ضوء ما تتخذه الدول المنافسة من إجراءات والتركيز على تعزيز الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية، ومعايير الجودة والإنتاجية والتجديد والابتكار في بيئة حرة وفعالة وشفافة للمستثمرين.

للتعرف بشكل تفصيلي على عناصر القوة والضعف بالنسبة للمجموعات العربية المدرجة في المؤشر فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي، يمكننا مقارنة أدائها مع الدول المتقدمة ممثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD حتى نصل إلى صورة تقريبية عن الفروق الجوهرية فيما بين المجموعتين في إمكانات جذب الاستثمار، وبالتالي التوصيات الواجب اتخاذها لتحسين وضعية كل مجموعة كما يلي:

- دول الخليج: على الرغم من تميز أداء دول المجموعة مقارنة ببقية المجموعات العربية، هنالك حاجة لاستمرار تطوير أسواق المال وإتاحة التمويلات إلى القطاع الخاص ولمواصلة تحسينات البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال.
- دول المشرق: تبرز الفجوة القائمة بين دول المجموعة ودول منظمة التعاون الاقتصادي، ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال واستعادة الاستقرار الأمني وتعزيز الشفافية بإجراءات تنظيمية فعالة وكذلك تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إضافة إلى تحسين أداء القطاع اللوجيستي ولاسيما النقل بمختلف أشكاله.
- دول المغرب العربي: تبرز البيانات على غرار مجموعة دول المشرق، ضرورة تحسين البيئة المؤسسية واستعادة الاستقرار الأمني وتعزيز الشفافية وكذلك تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثم تحسين أداء القطاع اللوجيستي والتكنولوجي وتوفير التمويل للقطاع الخاص.
- دول الأداء المنخفض: تواجه هذه المجموعة ضرورة اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة في غالبية المؤشرات وخصوصا البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال وتوفير التمويل للقطاع الخاص وكذلك تطوير قطاع الاتصالات والتكنولوجيا و تحسين أداء القطاع اللوجيستي.



الجزء الثالث:
جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: الملامح القطرية

المملكة الأردنية الهاشمية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	40.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	2.3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	5,556.4
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	2.3
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	29.3
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-3.5
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-8.6
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	14.0
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	22.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	15.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	13.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	68.4
عدد السكان (مليون نسمة)	7.1
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

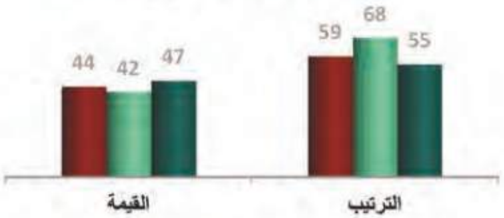
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

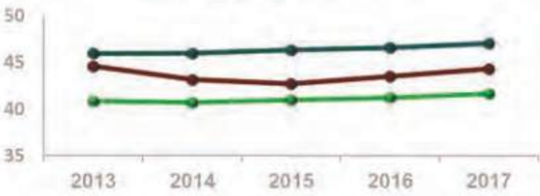
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

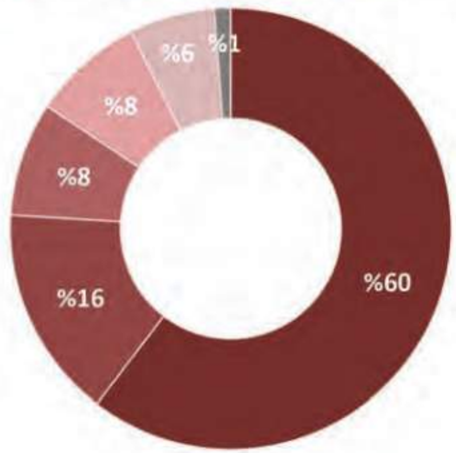


المملكة الأردنية الهاشمية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في الأردن ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

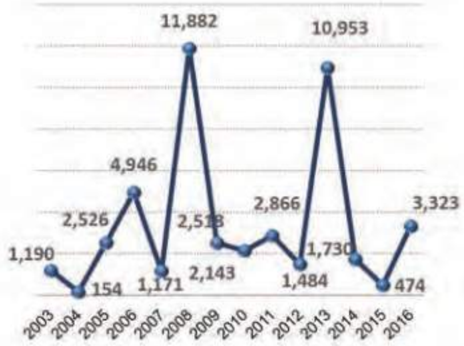
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
روسيا	10.032	3	3
ماليزيا	1.600	1	1
مصر	1.129	1	1
كوريا الجنوبية	971	3	2
الإمارات	764	17	12
إستونيا	750	1	1
إيطاليا	443	3	3
البرتغال	439	2	1
السعودية	250	3	2
فرنسا	227	4	4
أخرى	1.359	50	40
الإجمالي	17.963	88	70

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الأردن حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الدول الأوروبية الناشئة	10,845.9	60
آسيا والمحيط الهادئ	2,803.0	16
الشرق الأوسط	1,504.3	8
أوروبا الغربية	1,465.2	8
أفريقيا	1,129.0	6
أمريكا الشمالية	215.5	1

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الأردن (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في الأردن ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Rosatom	روسيا	10.000
YTL	ماليزيا	1.600
Amer Group	مصر	1.129
Korea Electric Power (KEPCO)	كوريا الجنوبية	970
Eesti Energia	إستونيا	750

المصدر: FDI Markets

المملكة الاردنية الهاشمية: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها الاردن عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	مستلزمات الملابس والاكسسوارات	1.128	21.5
2	المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثمينة	595	11.3
3	الاسمدة	547	10.4
4	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والأسمنت	521	9.9
5	منتجات صيدلانية	393	7.5
6	مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	367	7.0
7	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	218	4.1
8	الخضراوات والجذور والدرنات	147	2.8
9	المواد الكيميائية العضوية	144	2.7
10	الآلات و الأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	129	2.5



أهم الدول التي تستورد السلع من الاردن عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الولايات المتحدة	1.595	30.4
2	السعودية	914	17.4
3	الهند	840	16.0
4	الصين	211	4.0
5	لبنان	206	3.9
6	أندونيسيا	166	3.2
7	الكويت	136	2.6
8	تركيا	102	1.9
9	إسرائيل	72	1.4
10	مصر	70	1.3

أهم السلع التي تستوردها الاردن عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	مركبات غيرالسكك الحديدية الترام و مكوناتها	2.092	13.3
2	الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	1.312	8.3
3	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	922	5.9
4	البلاستيك ومصنوعاته	742	4.7
5	الحبوب	625	4.0
6	المنتجات الصيدلانية	609	3.9
7	الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير	542	3.4
8	الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	447	2.8
9	مستلزمات الملابس والاكسسوارات	434	2.8
10	الملابس والاكسسوارات المحبوكة	388	2.5



أهم الدول التي تصدر السلع إلى الاردن عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	3.008	19.1
2	الولايات المتحدة	1.495	9.5
3	السعودية	1.220	7.8
4	إيطاليا	845	5.4
5	ألمانيا	815	5.2
6	تركيا	711	4.5
7	اليابان	633	4.0
8	كوريا الجنوبية	620	3.9
9	مصر	523	3.3
10	إسبانيا	485	3.1

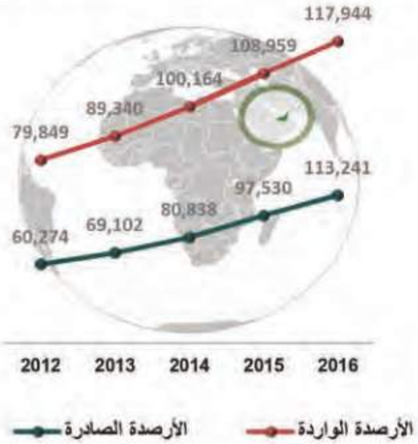
المصدر: International Trade Center-TradeMap

الإمارات العربية المتحدة: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	407.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	1.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	39.042.2
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	2.8
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	35.1
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	14.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	3.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	362.2
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	320.4
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	92.3
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	3.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	57.4
عدد السكان (مليون نسمة)	10.1
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

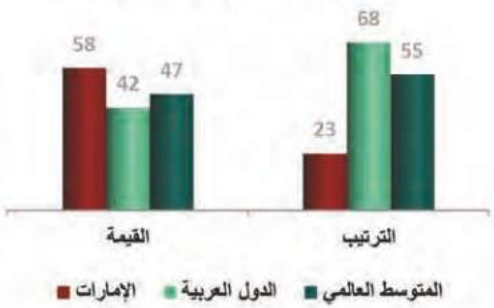
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



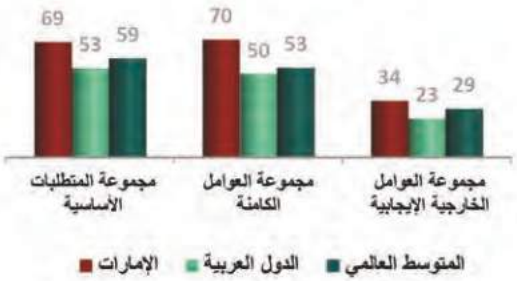
المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

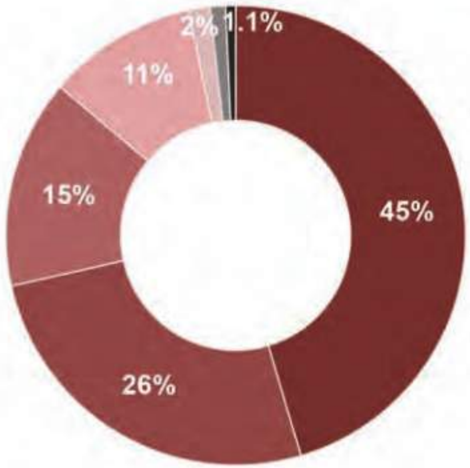


الإمارات العربية المتحدة: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في الإمارات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

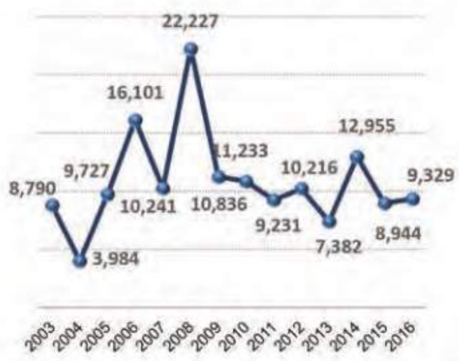
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الهند	12,635	137	124
الولايات المتحدة	5,861	373	340
المملكة المتحدة	3,384	259	243
الصين	3,317	34	27
السعودية	2,743	22	21
اليابان	2,585	43	43
فرنسا	2,057	90	80
ألمانيا	1,984	96	82
هولندا	1,552	34	33
كندا	1,320	26	25
أخرى	11,390	505	463
الإجمالي	**48,827**	**1,619**	**1,481**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الإمارات حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	22,173.3	45.4
أوروبا الغربية	12,721.3	26.1
أمريكا الشمالية	7,180.9	14.7
الشرق الأوسط	5,141.7	10.5
الدول الأوروبية الناشئة	735.8	1.5
أفريقيا	537.8	1.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	336.0	0.7

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الإمارات (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في الإمارات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Sobha (Sobha Developers)	الهند	4,348
Apar Industries	الهند	2,617
ACWA Power International	السعودية	1,800
Harbin Electric	الصين	1,444
Accor	فرنسا	1,052

المصدر: FDI Markets



الإمارات العربية المتحدة: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها الإمارات عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات تقطير	61,808	45.3
2	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	35,724	26.2
3	الألومنيوم ومصنوعاته	5,170	3.8
4	البلاستيك ومصنوعاته	5,091	3.7
5	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	2,964	2.2
6	الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	2,740	2.0
7	مستلزمات من الحديد والصلب	1,897	1.4
8	النحاس ومصنوعاته	1,853	1.4
9	السلع غير المحددة	1,647	1.2
10	الحديد والفولاذ	1,570	1.1



أهم الدول التي تستورد السلع من الإمارات عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الهند	19,241	14.1
2	اليابان	17,299	12.7
3	سويسرا	16,568	12.1
4	سلطنة عمان	10,480	7.7
5	الصين	9,978	7.3
6	كوريا الجنوبية	6,941	5.1
7	السعودية	6,930	5.1
8	سنغافورة	6,731	4.9
9	تايلاند	6,197	4.5
10	تركيا	3,701	2.7

أهم السلع التي تستوردها الإمارات عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	اللؤلؤ و الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	35,420	17.8
2	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	24,243	12.2
3	المعدات الكهربائية والالكترونية	22,678	11.4
4	الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	15,630	7.8
5	مركبات غير السكك الحديدية او الترام	14,544	7.3
6	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	7,426	3.7
7	مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكه	4,922	2.5
8	مستلزمات الملابس والاكسسوارات غير محبوكة	4,215	2.1
9	مستلزمات من الحديد والصلب	4,184	2.1
10	البلاستيك ومصنوعاته	4,045	2.0



أهم الدول التي تصدر السلع إلى الإمارات عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	30,473	15.3
2	الهند	30,042	15.1
3	الولايات المتحدة	22,380	11.2
4	ألمانيا	16,331	8.2
5	المملكة المتحدة	9,227	4.6
6	اليابان	7,997	4.0
7	هونغ كونغ، الصين	6,998	3.5
8	السعودية	6,567	3.3
9	إيطاليا	5,987	3.0
10	كوريا الجنوبية	5,872	2.9

المصدر: International Trade Center-TradeMap

مملكة البحرين: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	34.3
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	2.3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	24.989.3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	1.3
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	36.4
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-1.2
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-3.6
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	27.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	24.1
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	2.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	1.0
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	191.5
عدد السكان (مليون نسمة)	1.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



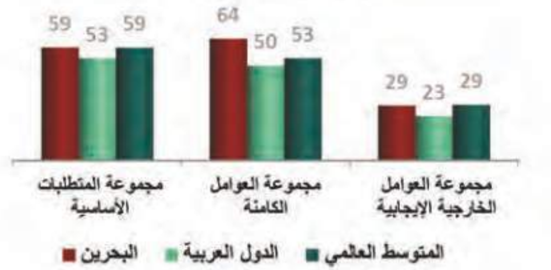
المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

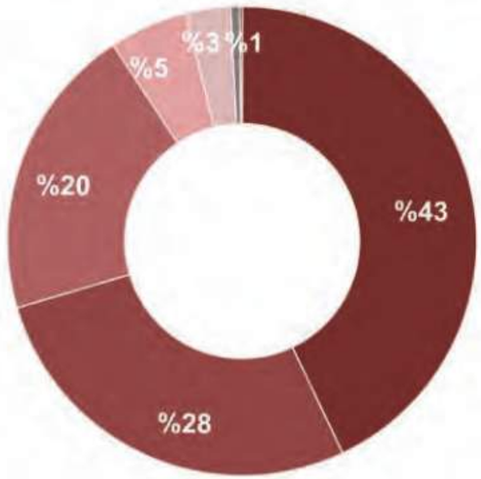


مملكة البحرين: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في البحرين ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

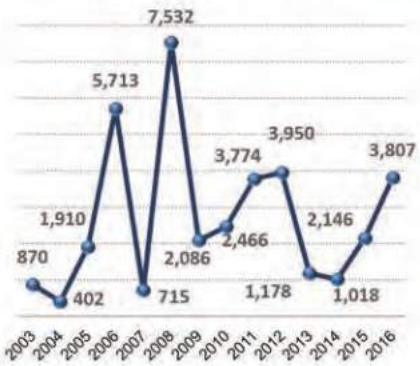
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الإمارات	4.434	51	36
المملكة المتحدة	2.814	23	21
الهند	915	17	16
برمودا	655	1	1
الصين	586	5	5
كوريا الجنوبية	564	2	2
الولايات المتحدة	362	17	17
الكويت	271	10	9
السعودية	262	12	9
هونغ كونغ	230	2	2
أخرى	1.006	66	53
الإجمالي	**12.099**	**206**	**171**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى البحرين حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الشرق الأوسط	5,196.4	42.9
أوروبا الغربية	3,321.3	27.5
آسيا والمحيط الهادئ	2,459.9	20.3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	655.0	5.4
أمريكا الشمالية	371.0	3.1
أفريقيا	74.0	0.6
أوروبا الناشئة	21.2	0.2

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى البحرين (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في البحرين ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Greenergy	المملكة المتحدة	2.617
Mena Energy	الإمارات	2.617
Teekay Corporation	برمودا	655
Ion Exchange India	الهند	558
Songwon Industrial	كوريا الجنوبية	558

المصدر: FDI Markets

مملكة البحرين: الصادرات والواردات السلعية



أهم السلع التي تصدرها البحرين عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الألومنيوم ومصنوعاته	1,734	30.6
2	الوقود المعدني، والزيوت، ومنتجات التقطير	1,493	26.3
3	الحديد والفولاذ	257	4.5
4	مستلزمات الحديد والصلب	255	4.5
5	البلاستيك ومصنوعاته	191	3.4
6	مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	140	2.5
7	الأسمدة	136	2.4
8	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	133	2.3
9	منتجات الألبان	104	1.8
10	مستحضرات غذائية متنوعة	103	1.8



أهم الدول التي تستورد السلع من البحرين عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	السعودية	1,346	23.7
2	الولايات المتحدة	805	14.2
3	الهند	323	5.7
4	الكويت	307	5.4
5	اليابان	274	4.8
6	كوريا الجنوبية	248	4.4
7	جنوب أفريقيا	183	3.2
8	تايبيه، الصينية	180	3.2
9	سلطنة عمان	163	2.9
10	ماليزيا	143	2.5

أهم السلع التي تستوردها البحرين عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	مركبات أخرى غير السكك الحديدية	1,444	16.9
2	الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	1,055	12.4
3	السفن والقوارب والهياكل العائمة	646	7.6
4	الآلات والمعدات الكهربائية	631	7.4
5	السلع غير المحددة في مكان آخر	300	3.5
6	البلاستيك ومصنوعاته	241	2.8
7	الخامات والخبث والرماد	219	2.6
8	منتجات الألبان	207	2.4
9	اللحوم وأحشاء صالحة للأكل	186	2.2
10	مستلزمات من الحديد والصلب	171	2.0



أهم الدول التي تصدر السلع إلى البحرين عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	السعودية	1,550	18.2
2	الولايات المتحدة	902	10.6
3	الصين	805	9.4
4	اليابان	750	8.8
5	المملكة المتحدة	502	5.9
6	الهند	475	5.6
7	ألمانيا	380	4.4
8	سويسرا	294	3.4
9	إيطاليا	292	3.4
10	البرازيل	260	3.0

المصدر: International Trade Center-TradeMap

الجمهورية التونسية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017



المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	40.3
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	2.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	3,517.4
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	3.9
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	27.7
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-3.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-8.6
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	17.0
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	21.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	6.8
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	4.8
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	71.2
عدد السكان (مليون نسمة)	11.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	13.0

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

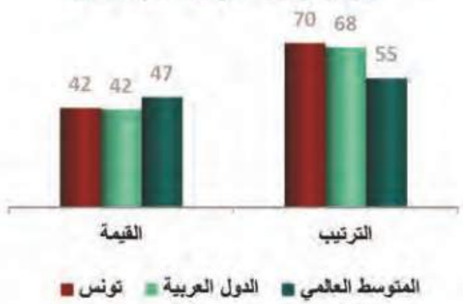
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



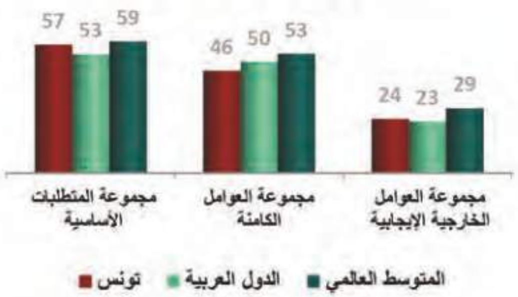
المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

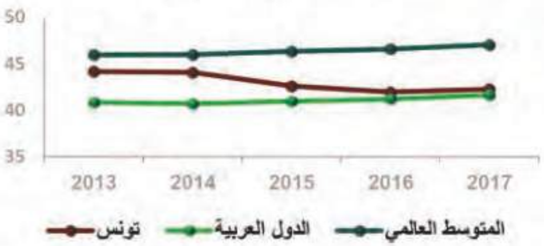
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

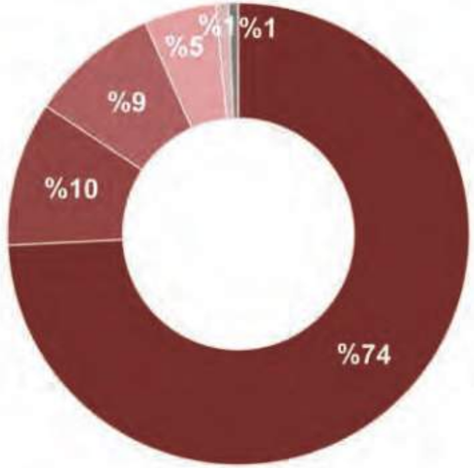


الجمهورية التونسية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في تونس ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

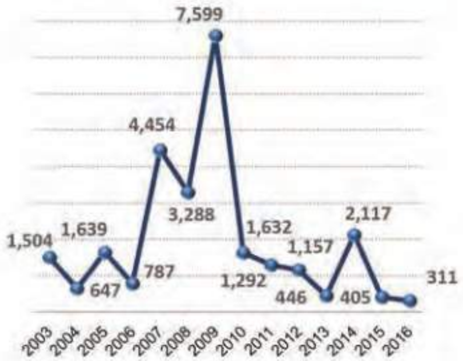
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
فرنسا	1.227	23	22
النمسا	988	3	3
إسبانيا	438	7	7
الولايات المتحدة	332	10	10
المملكة المتحدة	299	7	6
اليابان	228	1	1
قطر	150	1	1
تايلاند	130	1	1
هولندا	89	3	3
السويد	88	3	3
أخرى	470	35	35
الإجمالي	**4.437**	**94**	**92**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى تونس حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
أوروبا الغربية	3,292.9	74.2
آسيا والمحيط الهادئ	449.2	10.1
أمريكا الشمالية	401.6	9.1
الشرق الأوسط	222.6	5.0
أفريقيا	40.0	0.9
الدول الأوروبية الناشئة	30.4	0.7

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى تونس (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في تونس ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
OMV	النمسا	976
Auchan Group (Mulliez Group)	فرنسا	624
Accor	فرنسا	260
Nur Energie	المملكة المتحدة	232
Yazaki Group	اليابان	228

المصدر: FDI Markets

الجمهورية التونسية: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها تونس عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	المعدات الإلكترونية والكهربائية	3.785	28.6
2	مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكه	2.136	16.2
3	مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكه	867	6.6
4	الوقود المعدني والزيوت و منتجات التقطير	665	5.0
5	الأحذية ومنتجاتها	560	4.2
6	منتجات حيوانية والدهون النباتية والزيوت	470	3.6
7	مركبات غير السكك الحديدية أو الترام	460	3.5
8	الآلات و المفاعلات النووية و غلايات الماء	457	3.5
9	اجهزة طبية و بصرية	412	3.1
10	البلاستيك ومصنوعاته	295	2.2



أهم الدول التي تستورد السلع من تونس عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	فرنسا	4.609	34.9
2	إيطاليا	2.482	18.8
3	ألمانيا	1.801	13.6
4	إسبانيا	469	3.5
5	الولايات المتحدة	403	3.1
6	بلجيكا	322	2.4
7	تركيا	214	1.6
8	بولندا	203	1.5
9	المغرب	192	1.5
10	المملكة المتحدة	187	1.4

أهم السلع التي تستوردها تونس عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	المعدات الالكترونية و الكهربائية	2.561	15.3
2	الآلات و المفاعلات النووية وغلايات الماء	1,850	11.0
3	مركبات غير السكك الحديدية أو الترام	1,347	8.0
4	الوقود المعدني والزيوت و منتجات التقطير	1,219	7.3
5	البلاستيك ومصنوعاته	1,076	6.4
6	الحبوب	468	2.8
7	اجهزة طبية و بصرية	462	2.8
8	منتجات صيدلانية	429	2.6
9	القطن	408	2.4
10	الحديد والفولاذ	404	2.4



أهم الدول التي تصدر السلع إلى تونس عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	فرنسا	3.582	21.3
2	إيطاليا	3.236	19.3
3	ألمانيا	1.569	9.3
4	الصين	1.307	7.8
5	تركيا	911	5.4
6	إسبانيا	852	5.1
7	الولايات المتحدة	524	3.1
8	بلجيكا	388	2.3
9	روسيا	355	2.1
10	هولندا	307	1.8

المصدر: International Trade Center-TradeMap

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	173.9
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	1.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	4,136.9
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	4.8
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	38.8
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-21.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-12.3
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	40.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	61.6
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	96.2
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	28.3
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	2.5
عدد السكان (مليون نسمة)	41.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	12.1

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



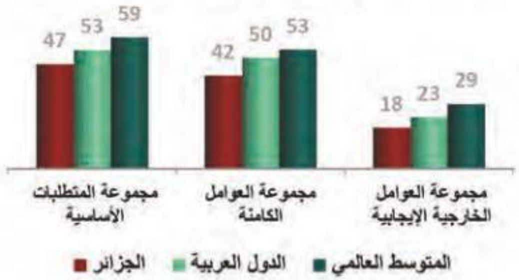
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

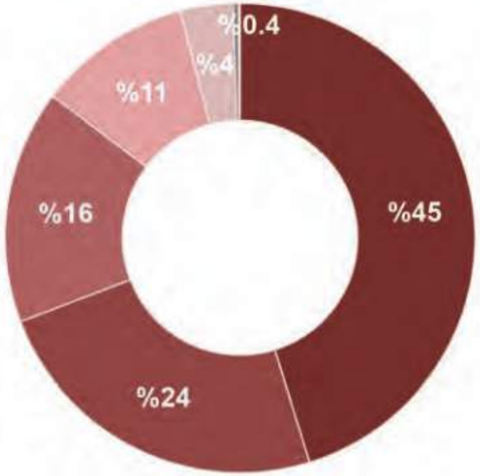


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

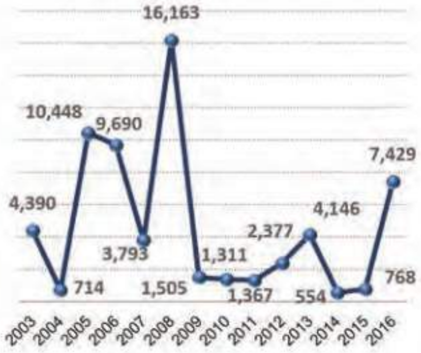
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3,509	6	6
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,247	8	4
قطر	2,150	2	2
تركيا	1,598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب أفريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1,093	31	31
الإجمالي	**15,273**	**77**	**68**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادي	6,905.2	45.2
أوروبا الغربية	3,659.9	24.0
الشرق الأوسط	2,466.2	16.1
الدول الأوروبية الناشئة	1,613.6	10.6
أفريقيا	557.1	3.6
أمريكا الشمالية	58.6	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3,300
Indorama	سنغافورة	3,151
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2,209
Qatar Petroleum (QP)	قطر	2,000
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: FDI Markets

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها الجزائر عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	27,238	94.5
2	الأسمدة	456	1.6
3	المواد الكيميائية غيرالعضوية والمعادن الثمينة	442	1.5
4	السكريات والحلويات والسكر	188	0.7
5	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والإسمنت	85	0.3
6	السلع غير المحددة	71	0.2
7	المواد الكيميائية العضوية	69	0.2
8	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	47	0.2
9	الفاكهة والمكسرات	46	0.2
10	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	34	0.1



أهم الدول التي تستورد السلع من الجزائر عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	إسبانيا	5,009	17.4
2	إيطاليا	4,725	16.4
3	الولايات المتحدة	3,420	11.9
4	فرنسا	3,306	11.5
5	البرازيل	1,621	5.6
6	ألمانيا	1,467	5.1
7	كندا	1,401	4.9
8	بلجيكا	1,090	3.8
9	المملكة المتحدة	908	3.1
10	هولندا	797	2.8

أهم السلع التي تستوردها الجزائر عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	7,318	16.2
2	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	4,009	8.9
3	مركبات غير السكك الحديدية والترام	3,430	7.6
4	السلع غير المحددة	3,115	6.9
5	الحبوب	2,352	5.2
6	مستلزمات من الحديد والصلب	2,002	4.4
7	الحديد والفولاذ	1,927	4.3
8	البلاستيك ومصنوعاته	1,877	4.2
9	منتجات صيدلانية	1,646	3.6
10	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	1,419	3.1



أهم الدول التي تصدر السلع إلى الجزائر عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	7,737	17.1
2	فرنسا	5,623	12.5
3	إيطاليا	4,106	9.1
4	روسيا	3,966	8.8
5	إسبانيا	3,331	7.4
6	ألمانيا	2,512	5.6
7	الولايات المتحدة	2,237	5.0
8	تركيا	1,737	3.8
9	الأرجنتين	1,162	2.6
10	كوريا الجنوبية	1,066	2.4

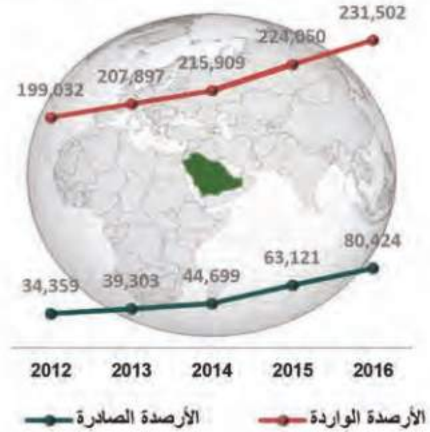
المصدر: International Trade Center-TradeMap

المملكة العربية السعودية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	707.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	0.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	21,238.1
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	3.8
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	36.0
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	10.8
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	1.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	239.8
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	204.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	502.0
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	25.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	21.9
عدد السكان (مليون نسمة)	32.7
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

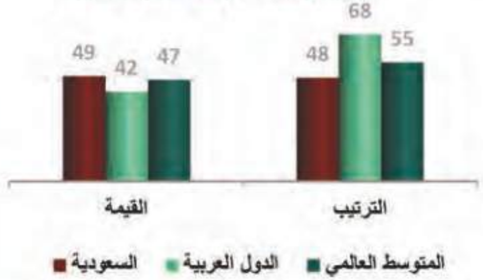
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



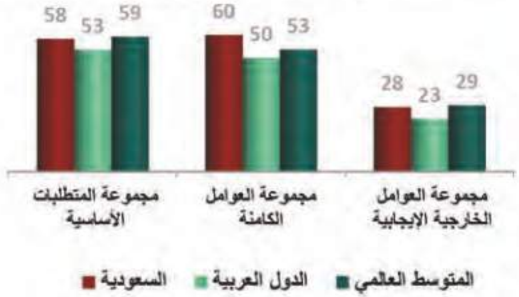
المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

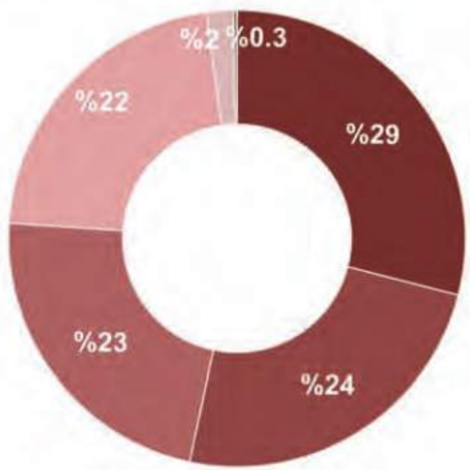


المملكة العربية السعودية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في السعودية ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

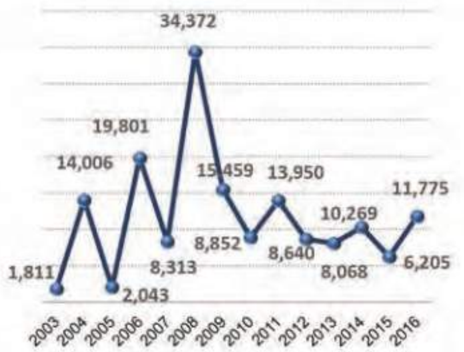
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الولايات المتحدة	9,753	94	82
الإمارات	9,202	127	77
فرنسا	4,026	25	16
سنغافورة	3,562	18	8
الكويت	2,316	15	9
ماليزيا	2,000	1	1
ألمانيا	1,609	19	15
اليابان	1,579	23	19
المملكة المتحدة	1,440	45	37
كوريا الجنوبية	1,290	7	5
أخرى	8,180	176	140
الإجمالي	**44,956**	**550**	**409**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى السعودية حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الشرق الأوسط	13,042.5	29.0
أوروبا الغربية	10,932.6	24.3
أمريكا الشمالية	10,221.4	22.7
آسيا والمحيط الهادئ	9,792.2	21.8
أفريقيا	850.6	1.9
الدول الأوروبية الناشئة	116.9	0.3

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى السعودية (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في السعودية ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	الإمارات	5,340
ExxonMobil	الولايات المتحدة	3,400
Total	فرنسا	2,617
Shahed International	ماليزيا	2,000
Mabanee	الكويت	1,866

المصدر: FDI Markets

المملكة العربية السعودية: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها السعودية عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	163,684	78.9
2	البلاستيك ومصنوعاته	14,431	7.0
3	المواد الكيميائية العضوية	7,607	3.7
4	السفن والقوارب والهياكل العائمة الأخرى	2,365	1.1
5	الألومنيوم ومصنوعاته	1,903	0.9
6	الالات والمفاعلات وغلايات الماء	1,565	0.8
7	منتجات الألبان	1,198	0.6
8	مركبات غير السكك الحديدية أو الترام	1,101	0.5
9	المعدات الإلكترونية والكهربائية	1,065	0.5
10	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	1,019	0.5



أهم الدول التي تستورد السلع من السعودية عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	23,613	15.0
2	اليابان	19,570	12.4
3	الهند	18,461	11.7
4	الولايات المتحدة	18,011	11.4
5	كوريا الجنوبية	15,723	10.0
6	سنغافورة	8,112	5.2
7	تايبيه، الصينية	5,806	3.7
8	تايلاند	4,886	3.1
9	فرنسا	4,175	2.7
10	إسبانيا	3,323	2.1

أهم السلع التي تستوردها السعودية عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الالات والمفاعلات وغلايات الماء	17,781	13.7
2	مركبات غير السكك الحديدية أو الترام	17,723	13.7
3	المعدات الإلكترونية والكهربائية	14,326	11.0
4	السلع غير المحددة	4,860	3.7
5	منتجات صيدلانية	4,822	3.7
6	مستلزمات من الحديد والصلب	4,214	3.2
7	الحديد والفولاذ	3,198	2.5
8	البلاستيك ومصنوعاته	2,963	2.3
9	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	2,950	2.3
10	اجهزة طبية وبصرية	2,874	2.2



أهم الدول التي تصدر السلع إلى السعودية عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	19,267	16.8
2	الولايات المتحدة	18,023	15.7
3	ألمانيا	8,232	7.2
4	المملكة المتحدة	6,697	5.8
5	كوريا الجنوبية	5,645	4.9
6	الهند	5,045	4.4
7	اليابان	5,030	4.4
8	إيطاليا	4,638	4.0
9	فرنسا	4,586	4.0
10	تركيا	3,175	2.8

المصدر: International Trade Center-TradeMap

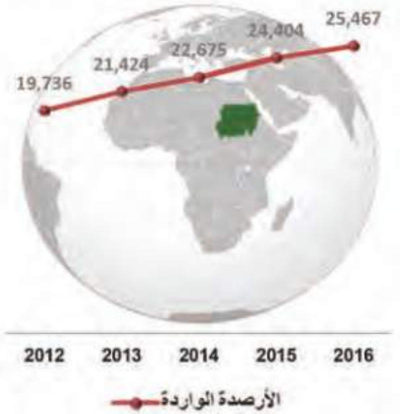


جمهورية السودان: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	115.9
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	3.7
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	2,759.9
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	23.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	11.9
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-5.5
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-4.7
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	6.0
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	9.9
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	1.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	2.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	47.5
عدد السكان (مليون نسمة)	40.8
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	19.6

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



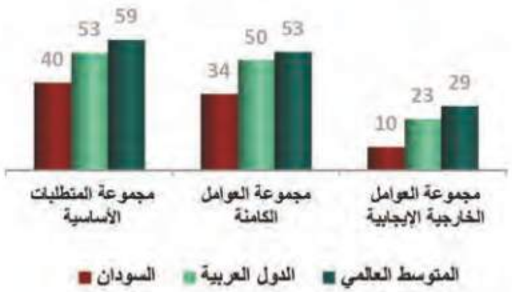
المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان

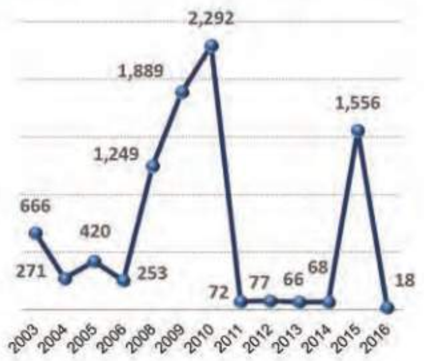


الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017



جمهورية السودان: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

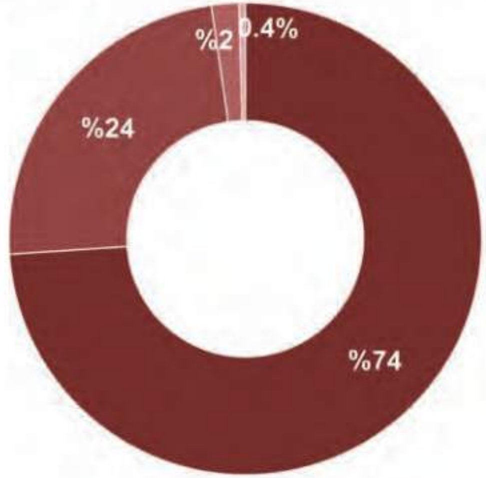
تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى السودان (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى السودان حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
أفريقيا	1,320.3	74.0
الشرق الأوسط	423.7	23.7
آسيا والمحيط الهادئ	33.6	1.9
الدول الأوروبية الناشئة	7.5	0.4

أهم الدول المستثمرة في السودان ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
مصر	1.264	5	4
الإمارات	247	9	4
البحرين	150	1	1
نيجيريا	45	1	1
السعودية	15	1	1
الهند	14	1	1
كوريا الجنوبية	12	1	1
قطر	11	1	1
أثيوبيا	11	1	1
الصين	8	1	1
أخرى	8	1	1
الإجمالي	**1.785**	**23**	**17**

أهم 5 شركات مستثمرة في السودان ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Pharmaoverseas	مصر	1.058
Arab Swiss Engineering Co.(ASEC)	مصر	160
Zain (Mobile Teleco. Company) (MTC)	البحرين	150
Hospitality Management Holdings	الإمارات	131
Dubai Islamic Bank (DIB)	الإمارات	55

المصدر: FDI Markets



جمهورية السودان: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها السودان عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	1,809	59.1
2	الحيوانات الحية	491	16.1
3	زيت بذور الفواكة والحبوب والمنتجات الزيتية وغيرها	310	10.1
4	لدائن و مصنوعاتها	130	4.3
5	الخضراوات والجذور والدرنات	73	2.4
6	السكريات والحلويات والسكر	66	2.1
7	القطن	43	1.4
8	منتجات الحيوان والدهون النباتية والزيوت	25	0.8
9	المخلفات والنفايات	14	0.5
10	النحاس ومصنوعاته	14	0.5



أهم الدول التي تستورد السلع من السودان عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	1,952	63.8
2	السعودية	510	16.7
3	الهند	171	5.6
4	فرنسا	56	1.8
5	تركيا	50	1.6
6	مصر	46	1.5
7	لبنان	28	0.9
8	بولندا	26	0.9
9	اليابان	26	0.8
10	هولندا	21	0.7

أهم السلع التي تستوردها السودان عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	763	11.8
2	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	544	8.4
3	مركبات غير السكك الحديدية والترام	494	7.6
4	البلاستيك ومصنوعاته	362	5.6
5	منتجات صيدلانية	360	5.5
6	السكريات والحلويات والسكر	352	5.4
7	الحبوب	341	5.3
8	الحديد والفولاذ	217	3.3
9	مستلزمات الملابس والاكسسوارات غير محبوكة	185	2.8
10	مستلزمات من الحديد والصلب	174	2.7



أهم الدول التي تصدر السلع إلى السودان عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	2,239	34.5
2	الهند	756	11.6
3	مصر	545	8.4
4	تركيا	462	7.1
5	السعودية	449	6.9
6	روسيا	232	3.6
7	ألمانيا	205	3.2
8	كوريا الجنوبية	149	2.3
9	إيطاليا	145	2.2
10	المملكة المتحدة	96	1.5

المصدر: International Trade Center-TradeMap

جمهورية العراق: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	189.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	-3.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	4,991.7
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	2.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	50.9
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-8.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-4.4
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	69.2
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	77.1
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	46.6
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	8.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	38.8
عدد السكان (مليون نسمة)	37.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF–April 2017)

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



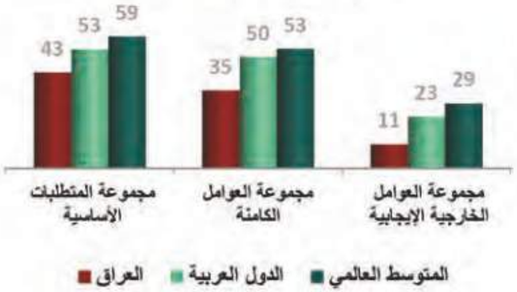
المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



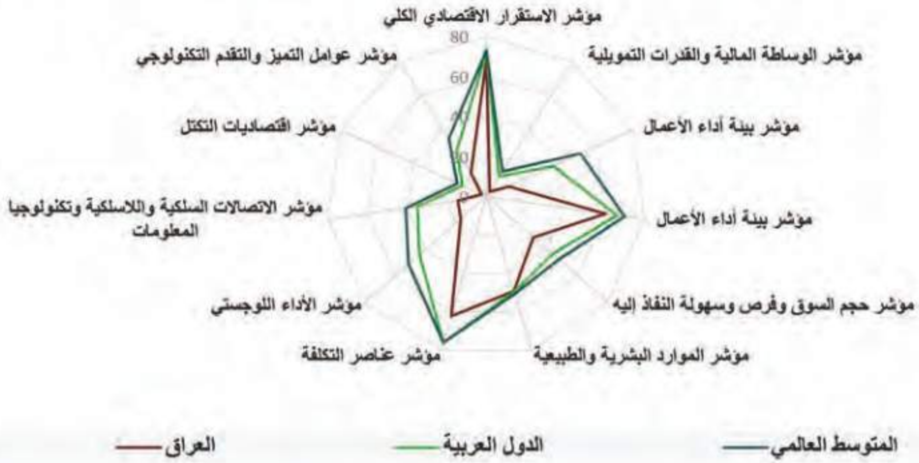
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017



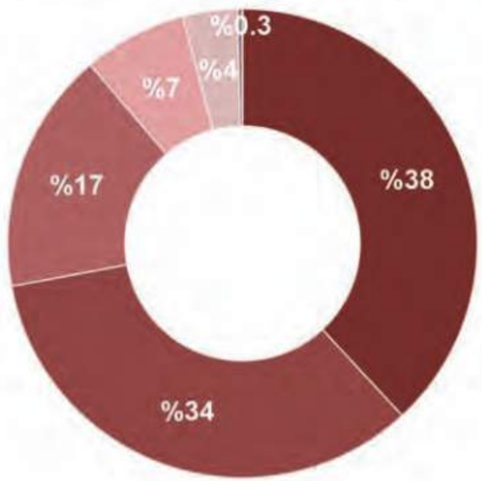


جمهورية العراق: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في العراق ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

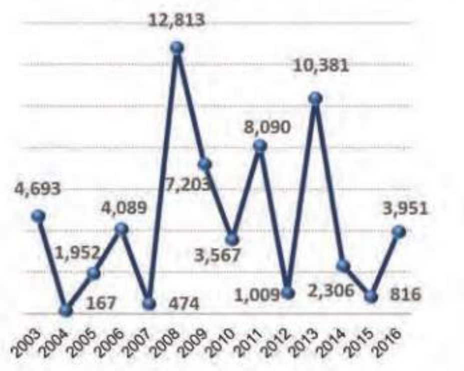
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
روسيا	6.361	7	3
الإمارات	5.384	25	19
الولايات المتحدة	2.232	18	15
هولندا	850	1	1
كندا	850	1	1
الهند	457	2	2
جمهورية التشيك	450	1	1
الأردن	282	8	6
الكويت	185	1	1
لبنان	181	12	7
أخرى	1.232	65	58
الإجمالي	**18.463**	**141**	**114**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى العراق حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

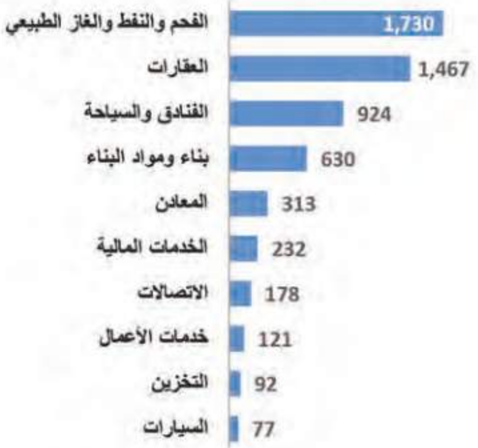


الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الدول الأوروبية الناشئة	7,036.4	38.1
الشرق الأوسط	6,270.8	34.0
أمريكا الشمالية	3,081.8	16.7
أوروبا الغربية	1,317.4	7.1
آسيا والمحيط الهادئ	692.7	3.8
أفريقيا	63.6	0.3

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى العراق (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في العراق ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Gazprom	روسيا	5.477
Emaar Properties	الإمارات	3.000
ExxonMobil	الولايات المتحدة	1.650
Abu Dhabi Water and Electricity Authority (ADWEA)	الإمارات	872
Lukoil	روسيا	861

المصدر: FDI Markets

جمهورية العراق: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها العراق عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	46.696	98.00
2	اللؤلؤ و الأحجار الكريمة والمعادن	769	1.61
3	الفاكهة والمكسرات	60	0.13
4	الجلود الخام(غير الفراء)	27	0.06
5	عجائن من خشب المواد السليلوزية الليفية	20	0.04
6	البلاستيك ومصنوعاته	15	0.03
7	الأسمدة	11	0.02
8	السلع غير المحددة	5	0.01
9	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	5	0.01
10	اجهزة طبية و بصرية	4	0.01



أهم الدول التي تستورد السلع من العراق عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	10.646	22.3
2	الهند	9.974	20.9
3	الولايات المتحدة	6.301	13.2
4	كوريا الجنوبية	5.033	10.6
5	إيطاليا	3.258	6.8
6	اليونان	2.556	5.4
7	هولندا	1.912	4.0
8	إسبانيا	1.376	2.9
9	اليابان	1.086	2.3
10	الصين	928	1.9

أهم السلع التي تستوردها العراق عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	3.727	13.2
2	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	2.827	10.0
3	مستلزمات من الحديد والصلب	1.221	4.3
4	مركبات غير السكك الحديدية والترام	1.208	4.3
5	البلاستيك ومصنوعاته	1.043	3.7
6	منتجات صيدلانية	978	3.5
7	السلع غير المحددة	957	3.4
8	الأثاث والإضاءة وتجهيزات المباني	885	3.1
9	مستلزمات الملابس والاكسسوارات محبوكة	884	3.1
10	الوقود المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير	869	3.1



أهم الدول التي تصدر السلع إلى العراق عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	7.656	27.2
2	تركيا	7.640	27.1
3	كوريا الجنوبية	1.438	5.1
4	الولايات المتحدة	1.269	4.5
5	الهند	974	3.5
6	روسيا	917	3.3
7	ألمانيا	808	2.9
8	سلطنة عمان	759	2.7
9	إيطاليا	685	2.4
10	البرازيل	455	1.6

المصدر: International Trade Center-TradeMap

سلطنة عُمان: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	71.3
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	0.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	16,957.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	4.1
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	57.6
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-8.8
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-12.3
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	35.2
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	32.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	19.8
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	6.7
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	42.0
عدد السكان (مليون نسمة)	4.1
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



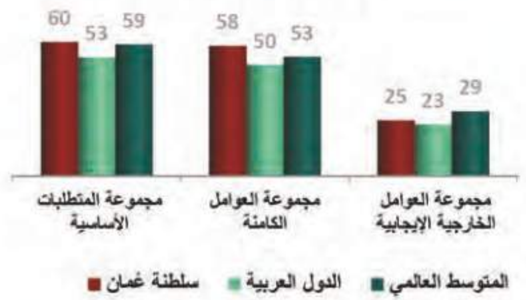
المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017



سلطنة عُمان: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

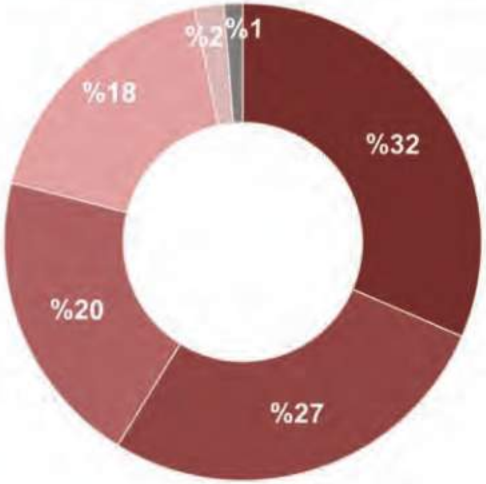
أهم الدول المستثمرة في سلطنة عُمان ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الولايات المتحدة	3.405	21	17
الإمارات	2.407	85	47
الهند	1.547	39	23
إسبانيا	1.204	2	2
سنغافورة	1.166	8	7
قطر	1.103	13	11
كوريا الجنوبية	857	2	2
الكويت	729	6	6
المملكة المتحدة	552	19	18
السعودية	545	18	7
أخرى	3.328	63	51
الإجمالي	**16.841**	**276**	**191**

أهم 5 شركات مستثمرة في سلطنة عُمان ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

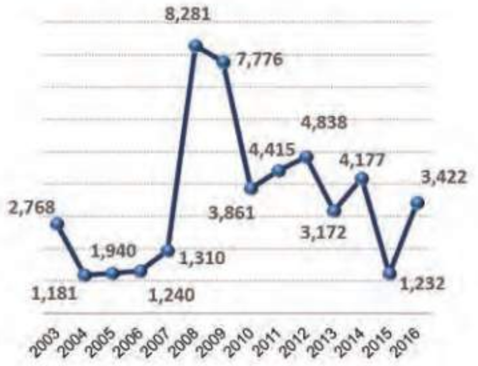
الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Omagine	الولايات المتحدة	2.500
Sacyr Vallehermoso	أسبانيا	1.200
Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	الإمارات	1.020
LG	كوريا الجنوبية	850
Qatari Diar	قطر	554

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى سلطنة عُمان حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الشرق الأوسط	5,302.6	31.5
آسيا والمحيط الهادئ	4,596.0	27.3
أمريكا الشمالية	3,404.7	20.2
أوروبا الغربية	2,988.0	17.7
أفريقيا	335.8	2.0
الدول الأوروبية الناشئة	214.0	1.3

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى سلطنة عُمان (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



المصدر: FDI Markets

سلطنة عُمان: الصادرات والواردات السلعية



أهم السلع التي تصدرها عُمان عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني، والزيوت ومنتجات تقطير	15,493	63.4
2	مركبات غيرالسكك الحديدية والترام	2,433	9.9
3	المواد الكيميائية العضوية	887	3.6
4	الألومنيوم ومصنوعاته	617	2.5
5	الأسمدة	503	2.1
6	حديد وفولاذ	444	1.8
7	المعدات الالكترونية الكهربائية	391	1.6
8	البلاستيك ومصنوعاته	379	1.5
9	الآلات و الأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	341	1.4
10	مستلزمات من الحديد والصلب	304	1.2

أهم الدول التي تستورد السلع من عُمان عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	11,966	52.4
2	كوريا الجنوبية	2,367	10.4
3	اليابان	1,759	7.7
4	الهند	1,300	5.7
5	الولايات المتحدة	1,178	5.2
6	تايبيه، الصينية	1,144	5.0
7	السعودية	1,016	4.4
8	جنوب أفريقيا	362	1.6
9	ماليزيا	265	1.2
10	الكويت	214	0.9



أهم السلع التي تستوردها عُمان عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	3,128	13.4
2	مركبات غيرالسكك الحديدية والترام	2,610	11.2
3	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	2,019	8.7
4	المعدات الكهربائية والالكترونية	1,729	7.4
5	مستلزمات من الحديد والصلب	1,189	5.1
6	اللؤلؤ و الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	940	4.0
7	الحديد والفولاذ	939	4.0
8	البلاستيك ومصنوعاته	707	3.0
9	منتجات الألبان	590	2.5
10	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والإسمنت	495	2.1

أهم الدول التي تصدر السلع إلى عُمان عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الهند	2,578	13.8
2	اليابان	2,552	13.7
3	الصين	2,175	11.7
4	الولايات المتحدة	1,784	9.6
5	ألمانيا	943	5.1
6	إيطاليا	903	4.8
7	السعودية	798	4.3
8	المملكة المتحدة	663	3.6
9	كوريا الجنوبية	616	3.3
10	تايلاند	575	3.1

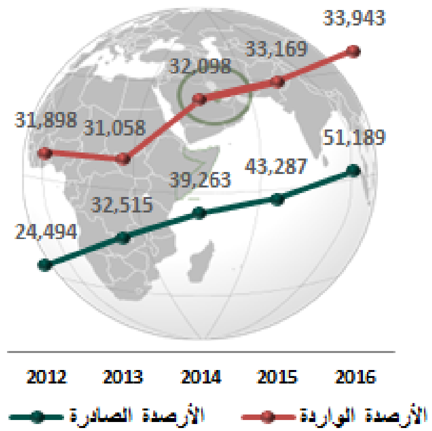
المصدر: International Trade Center-TradeMap

دولة قطر: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	173.6
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	3.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	63,491.4
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	2.6
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	34.4
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	1.2
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	0.7
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	89.3
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	68.8
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	39.5
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	5.3
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	130.0
عدد السكان (مليون نسمة)	2.7
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

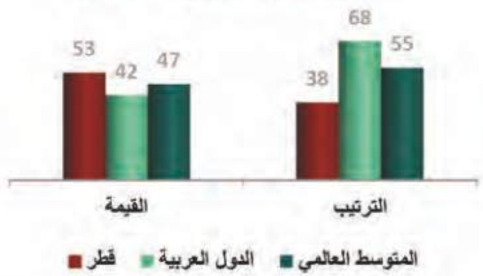
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



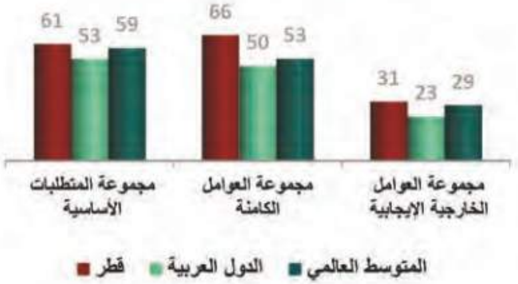
المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان

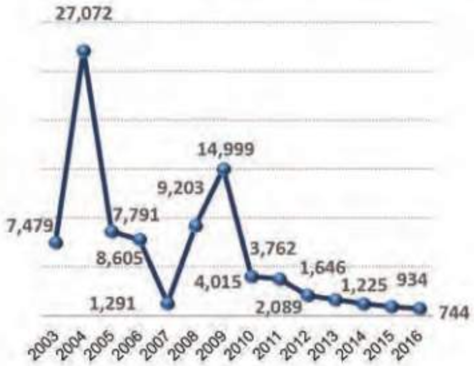


الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017



دولة قطر: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

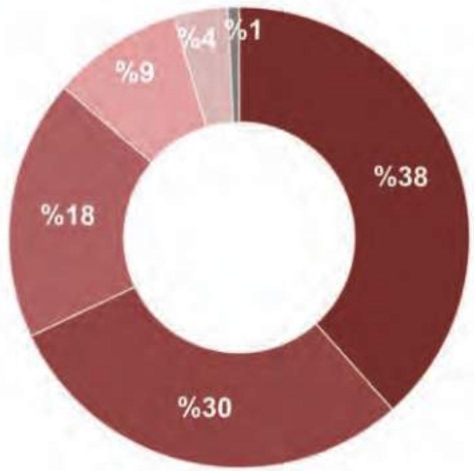
تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى قطر (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى قطر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الشرق الأوسط	2,550.9	38.4
أوروبا الغربية	1,961.1	29.5
آسيا والمحيط الهادئ	1,214.9	18.3
أمريكا الشمالية	607.3	9.1
أفريقيا	251.4	3.8
الدول الأوروبية الناشئة	53.4	0.8

أهم الدول المستثمرة في قطر ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الإمارات	2.241	75	58
سنغافورة	607	2	2
الولايات المتحدة	598	36	36
إسبانيا	517	10	8
المملكة المتحدة	441	42	32
الهند	314	18	15
سويسرا	291	5	5
إيطاليا	279	6	6
فرنسا	207	13	12
مصر	185	2	2
أخرى	958	77	72
الإجمالي	**6.639**	**286**	**248**

أهم 5 شركات مستثمرة في قطر ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
EMKE Group	الإمارات	641
CapitaLand	سنغافوره	601
Rotana Hotels	الإمارات	456
Landmark Group	الإمارات	312
Acciona	أسبانيا	246

المصدر: FDI Markets

دولة قطر: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها قطرعام 2016



	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	46,009	86.0
2	البلاستيك ومصنوعاته	2,026	3.8
3	الألومنيوم ومصنوعاته	1,195	2.2
4	الأسمدة	1,069	2.0
5	المواد الكيميائية العضوية	915	1.7
6	المواد الكيميائية غير العضوية	578	1.1
7	السلع غير المحددة في مكان آخر	469	0.9
8	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	271	0.5
9	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والإسمنت	187	0.4
10	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	154	0.3

أهم الدول التي تستورد السلع من قطرعام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	اليابان	10,880	20.3
2	كوريا الجنوبية	10,074	18.8
3	الهند	7,479	14.0
4	الصين	4,006	7.5
5	سنغافورة	2,999	5.6
6	تايلاند	2,451	4.6
7	تايبيه، الصينية	2,359	4.4
8	المملكة المتحدة	1,615	3.0
9	مصر	1,553	2.9
10	الولايات المتحدة	1,189	2.2

أهم السلع التي تستوردها قطرعام 2016



	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	5,055	19.8
2	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	3,952	15.5
3	مركبات غير السكك الحديدية والترام	2,750	10.8
4	المعدات الالكترونية و الكهربائية	1,941	7.6
5	السلع غير المحددة	1,338	5.2
6	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	1,137	4.5
7	مستلزمات من الحديد والصلب	977	3.8
8	الأثاث و الإضاءة و تجهيزات المباني	746	2.9
9	البلاستيك ومصنوعاته	473	1.9
10	اجهزة طبية و بصرية	469	1.8

أهم الدول التي تصدر السلع إلى قطرعام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الولايات المتحدة	4,929	19.3
2	ألمانيا	2,814	11.0
3	المملكة المتحدة	2,601	10.2
4	فرنسا	2,010	7.9
5	السعودية	1,658	6.5
6	الصين	1,540	6.0
7	اليابان	1,539	6.0
8	إيطاليا	1,002	3.9
9	سويسرا	842	3.3
10	الهند	769	3.0

المصدر: International Trade Center-TradeMap

دولة الكويت: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	127.0
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	-0.2
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	28.449.7
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	4.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	55.5
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	10.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	8.2
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	66.3
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	54.7
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	33.2
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	6.0
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	38.5
عدد السكان (مليون نسمة)	4.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	2.1

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



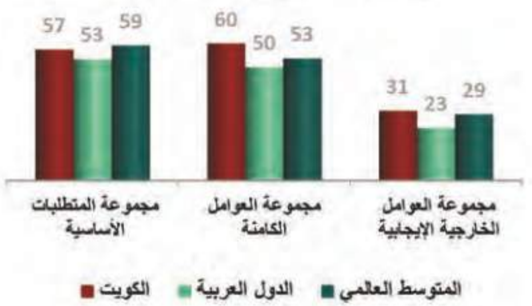
المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

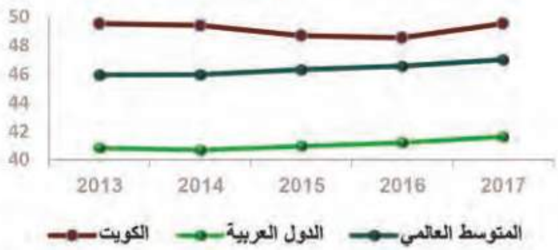
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

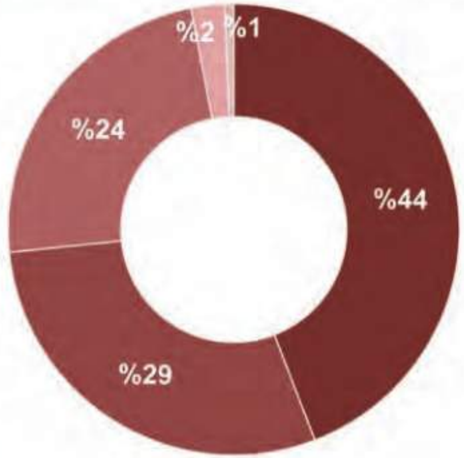


دولة الكويت: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

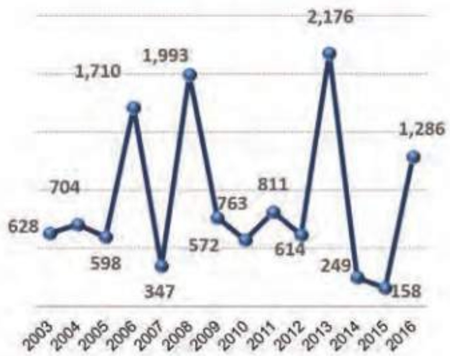
أهم الدول المستثمرة في الكويت ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
فرنسا	1.844	7	7
الإمارات	831	51	29
الصين	685	6	5
كوريا الجنوبية	387	1	1
اليابان	134	1	1
البحرين	117	7	5
الولايات المتحدة	101	16	16
الهند	87	11	8
قطر	48	8	6
المملكة المتحدة	47	8	8
أخرى	203	31	27
الإجمالي	**4.483**	**147**	**113**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الكويت حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الكويت (مليون دولار)



أهم 5 شركات مستثمرة في الكويت ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Engie (GDF SUEZ) (Gaz de France)	فرنسا	1.800
China State Construction Engineering Corporation	الصين	580
Doosan	كوريا الجنوبية	387
Landmark Group	الإمارات	263
EMKE Group	الإمارات	159

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
أوروبا الغربية	1,978.9	44.1
آسيا والمحيط الهادى	1,310.9	29.2
الشرق الأوسط	1,056.5	23.6
أمريكا الشمالية	107.4	2.4
الدول الأوروبية الناشئة	28.9	0.6

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



المصدر: FDI Markets

دولة الكويت: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها الكويت عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	41,452	89.6
2	المواد الكيميائية العضوية	1,161	2.5
3	مركبات غير السكك الحديدية والترام	748	1.6
4	البلاستيك ومصنوعاته	686	1.5
5	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	224	0.5
6	الاسمدة	217	0.5
7	منتجات الألبان	151	0.3
8	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	130	0.3
9	المعدات الكهربائية والإلكترونية	118	0.3
10	السلع غير المحددة	108	0.2



أهم الدول التي تستورد السلع من الكويت عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	كوريا الجنوبية	7,250	18.4
2	الصين	6,362	16.1
3	اليابان	4,241	10.8
4	الهند	4,035	10.2
5	الولايات المتحدة	3,495	8.9
6	تايبيه، الصينية	2,924	7.4
7	سنغافورة	2,408	6.1
8	هولندا	1,157	2.9
9	مصر	1,117	2.8
10	إيطاليا	1,028	2.6

أهم السلع التي تستوردها الكويت عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	4,496	14.6
2	مركبات غير السكك الحديدية والترام	3,946	12.8
3	المعدات الكهربائية والالكترونية	3,534	11.5
4	مستلزمات من الحديد والصلب	1,976	6.4
5	منتجات صيدلانية	1,138	3.7
6	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	1,091	3.5
7	اجهزة طبية و بصرية	807	2.6
8	حديد وفولاذ	728	2.4
9	البلاستيك ومصنوعاته	698	2.3
10	الأثاث والإضاءة وتجهيزات المباني	684	2.2



أهم الدول التي تصدر السلع إلى الكويت عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الولايات المتحدة	3,296	14.4
2	الصين	3,064	13.4
3	السعودية	1,758	7.7
4	اليابان	1,697	7.4
5	ألمانيا	1,581	6.9
6	الهند	1,412	6.2
7	جمهورية كوريا	1,405	6.1
8	إيطاليا	1,220	5.3
9	المملكة المتحدة	693	3.0
10	هولندا	561	2.4

المصدر: International Trade Center-TradeMap

الجمهورية اللبنانية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	53.9
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	2.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	11.505.5
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	2.6
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	28.2
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-8.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-15.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	21.1
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	31.6
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	38.7
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	22.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	178.3
عدد السكان (مليون نسمة)	4.6
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



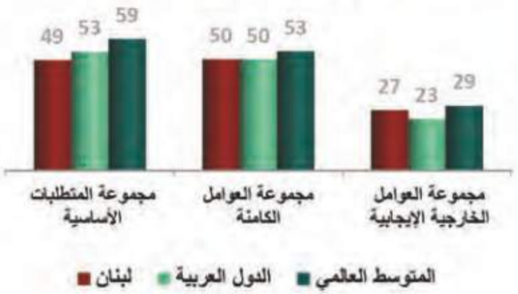
المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017



الجمهورية اللبنانية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

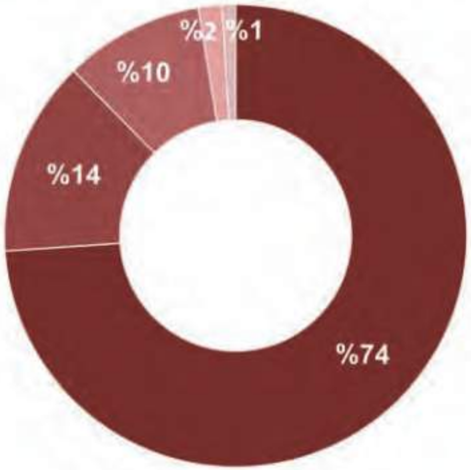
أهم الدول المستثمرة في لبنان ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الإمارات	1,129	12	12
الولايات المتحدة	224	10	10
البحرين	70	2	2
المملكة المتحدة	51	7	7
الكويت	32	4	4
ألمانيا	29	3	3
إسبانيا	24	5	5
فرنسا	22	4	4
بنغلاديش	15	1	1
الأردن	15	1	1
أخرى	92	14	14
الإجمالي	**1,703**	**63**	**63**

أهم 5 شركات مستثمرة في لبنان ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

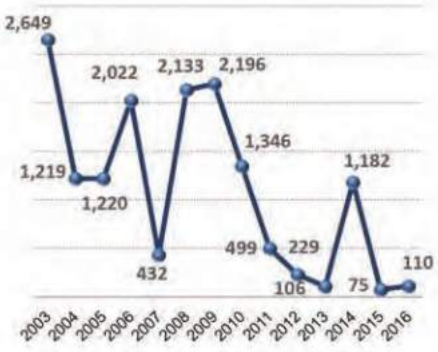
الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	الإمارات	1,000
Verizon Communications	الولايات المتحدة	134
Al Khaleej Development (Tameer)	البحرين	64
Plus Properties	الإمارات	28
Omagine	الولايات المتحدة	28

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى لبنان حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الشرق الأوسط	1,258.6	73.9
أمريكا الشمالية	233.3	13.7
أوروبا الغربية	166.6	9.8
آسيا والمحيط الهادئ	28.0	1.6
الدول الأوروبية الناشئة	16.0	0.9

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى لبنان (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



المصدر: FDI Markets

الجمهورية اللبنانية: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها لبنان عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	828	27.8
2	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	170	5.7
3	المعدات الكهربائية والإلكترونية	164	5.5
4	البلاستيك ومصنوعاته	130	4.4
5	الزيوت الأساسية والعطور ومستحضرات التجميل	124	4.2
6	الخضروات والجذور والدرنات	109	3.6
7	مستحضرات غذائية متنوعة	89	3.0
8	الخضروات والفواكة والجوز	73	2.5
9	طباعة الكتب والصحف والصور وغيرها	73	2.4
10	النحاس ومصنوعاته	73	2.4



أهم الدول التي تستورد السلع من لبنان عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	السعودية	343	19.2
2	سويسرا	220	12.3
3	الكويت	153	8.6
4	الولايات المتحدة	111	6.2
5	مصر	95	5.3
6	تركيا	82	4.6
7	هولندا	72	4.0
8	ألمانيا	58	3.2
9	فرنسا	53	3.0
10	بلجيكا	50	2.8

أهم السلع التي تستوردها لبنان عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	3,678	19.7
2	مركبات اخرى غير السكك الحديدية والترام	1,732	9.3
3	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	1,255	6.7
4	منتجات صيدلانية	1,214	6.5
5	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	1,099	5.9
6	الاجهزة الكهربائية والإلكترونية	780	4.2
7	البلاستيك ومصنوعاته	596	3.2
8	الحديد والفولاذ	583	3.1
9	مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	312	1.7
10	الحيوانات الحية	311	1.7



أهم الدول التي تصدر السلع إلى لبنان عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	2,158	13.5
2	إيطاليا	1,293	8.1
3	اليونان	1,160	7.3
4	الولايات المتحدة	1,135	7.1
5	فرنسا	980	6.1
6	ألمانيا	940	5.9
7	مصر	801	5.0
8	تركيا	735	4.6
9	سويسرا	647	4.1
10	اليابان	561	3.5

المصدر: International Trade Center-TradeMap

جمهورية مصر العربية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	...
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	3.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	3.692.1
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	24.8
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	32.6
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	...
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-5.3
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	39.1
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	69.9
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	23.7
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	7.3
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	29.2
عدد السكان (مليون نسمة)	92.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	12.4

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

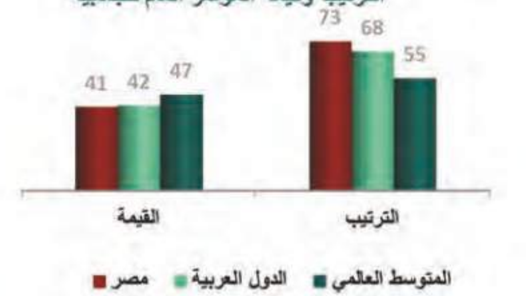
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



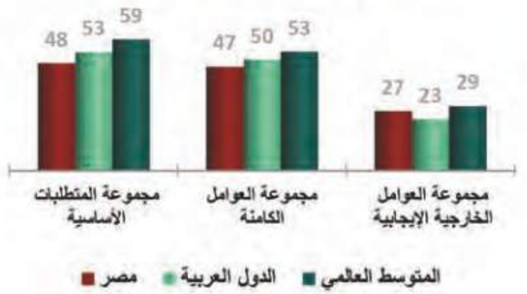
المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

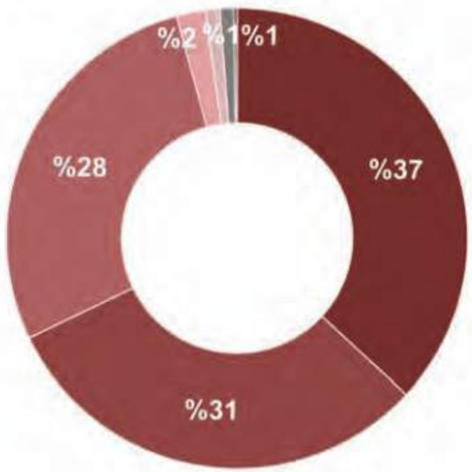


جمهورية مصر العربية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في مصر ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

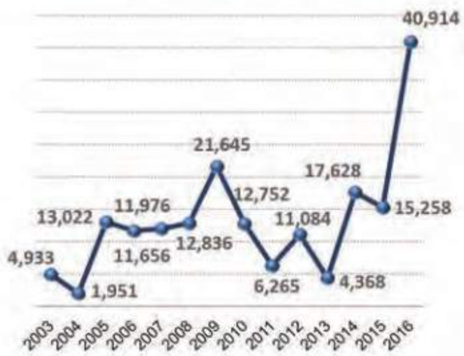
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	22.664	20	15
الإمارات	17.369	55	34
اليونان	10.000	2	1
إيطاليا	8.572	8	5
السعودية	5.201	29	17
البحرين	3.719	4	3
قطر	3.609	2	2
المملكة المتحدة	2.795	26	18
ألمانيا	2.359	17	11
الولايات المتحدة	1.573	38	30
أخرى	11.391	117	96
الإجمالي	**89.251**	**318**	**232**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى مصر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الشرق الأوسط	32,918.9	36.9
أوروبا الغربية	27,642.2	31.0
آسيا والمحيط الهادئ	24,921.2	27.9
أمريكا الشمالية	1,807.9	2.0
الدول الأوروبية الناشئة	901.0	1.0
أفريقيا	870.3	1.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	189.8	0.2

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى مصر (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في مصر ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China Fortune Land Development (CFLD)	الصين	20.000
Mac Optic	اليونان	10.000
Al Habtoor Group	الإمارات	8.500
Eni SpA (Eni)	إيطاليا	8.099
Qatar Petroleum (QP)	قطر	3.600

المصدر: FDI Markets

جمهورية مصر العربية: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها مصر عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	3.229	14.3
2	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	2.654	11.8
3	الاجهزة الكهربائية والالكترونية	1.535	6.8
4	الفاكهة والمكسرات	1.196	5.3
5	البلاستيك ومصنوعاته	1.178	5.2
6	الخضراوات و الجذور والدرنات	967	4.3
7	الأسمدة	848	3.8
8	مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	757	3.4
9	قطن	462	2.1
10	حديد وفولاذ	457	2.0

أهم الدول التي تستورد السلع من مصر عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	السعودية	1.929	10.1
2	إيطاليا	1.701	8.9
3	الولايات المتحدة	1.562	8.1
4	تركيا	1.443	7.5
5	ألمانيا	1.255	6.5
6	الهند	1.023	5.3
7	إسبانيا	900	4.7
8	المملكة المتحدة	828	4.3
9	كندا	780	4.1
10	لبنان	774	4.0

أهم السلع التي تستوردها مصر عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	8.272	14.2
2	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	5.285	9.1
3	مركبات غير السكك الحديدية والترام	4.591	7.9
4	الاجهزة الكهربائية والالكترونية	4.035	7.0
5	حبوب	3.105	5.3
6	حديد وفولاذ	2.842	4.9
7	البلاستيك ومصنوعاتة	2.731	4.7
8	مستلزمات من الحديد والصلب	2.358	4.1
9	منتجات صيدلانية	1.916	3.3
10	اللحوم وأحشاء صالحة للأكل	1.412	2.4

أهم الدول التي تصدر السلع إلى مصر عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	10.598	18.0
2	ألمانيا	5.009	8.5
3	روسيا	3.783	6.4
4	الولايات المتحدة	3.507	6.0
5	إيطاليا	3.417	5.8
6	تركيا	2.733	4.6
7	الهند	2.089	3.6
8	الأرجنتين	1.792	3.0
9	البرازيل	1.772	3.0
10	كوريا الجنوبية	1.770	3.0

المصدر: International Trade Center-TradeMap

المملكة المغربية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	105.6
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	4.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	3,063.9
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	1.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	29.7
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-2.7
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-2.6
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	35.8
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	45.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	27.6
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	9.2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	32.3
عدد السكان (مليون نسمة)	34.2
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	9.6

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

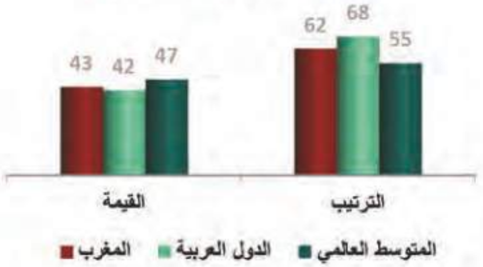
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



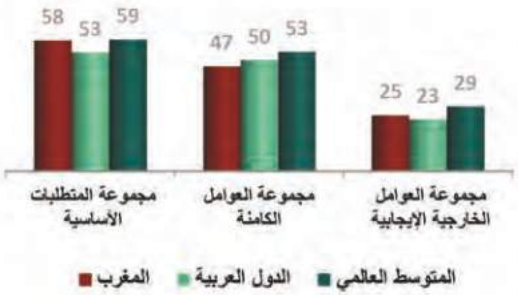
المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

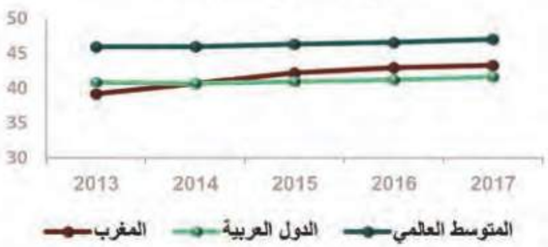
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان

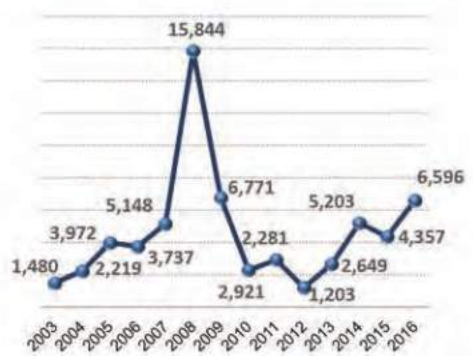


الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

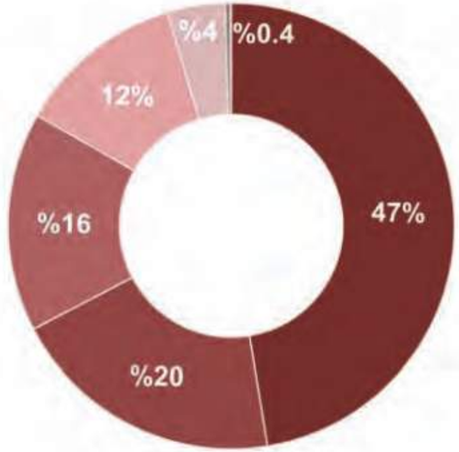


المملكة المغربية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى المغرب (مليون دولار)



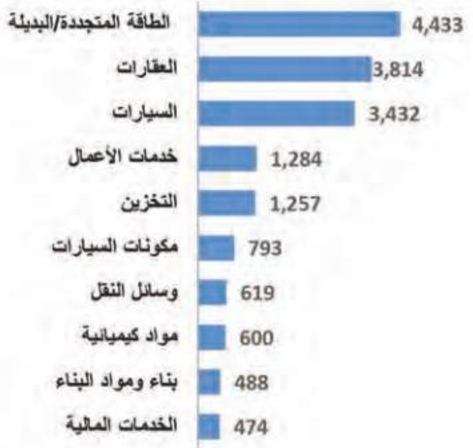
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى المغرب حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم الدول المستثمرة في المغرب ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
فرنسا	3.536	83	77
الصين	2.811	11	10
الإمارات	2.716	40	18
الولايات المتحدة	1.834	49	34
إسبانيا	1.606	48	45
إيطاليا	1.580	10	5
اليابان	1.014	13	13
الدنمارك	910	3	3
كندا	595	5	4
المملكة المتحدة	568	18	15
أخرى	2.840	69	65
الإجمالي	**20,008**	**349**	**289**

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



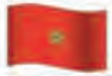
الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
أوروبا الغربية	9,482.7	47.4
آسيا والمحيط الهادئ	3,985.6	19.9
الشرق الأوسط	3,184.7	15.9
أمريكا الشمالية	2,428.5	12.1
الدول الأوروبية الناشئة	837.3	4.2
أفريقيا	77.6	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11.0	0.1

أهم 5 شركات مستثمرة في المغرب ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Shanghai Electric	الصين	2.000
Enel	إيطاليا	1.356
Groupe PSA (PSA Peugeot-Citroen)	فرنسا	1.265
Middle East Development	فرنسا	1.000
AP Moller - Maersk	الإمارات	908

المصدر: FDI Markets

المملكة المغربية: الصادرات والواردات السلعية



أهم السلع التي تصدرها المغرب عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الاجهزة الكهربائية و الالكترونية	3,741	16.4
2	مكونات مركبات غير السكك الحديدية والترام	3,137	13.7
3	مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	2,239	9.8
4	الأسمدة	2,133	9.3
5	الاسماك	1,223	5.4
6	المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثمينة	1,163	5.1
7	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والإسمنت	948	4.1
8	الخضراوات والجذور والدرنات	899	3.9
9	مستلزمات الملابس والاكسسوارات	760	3.3
10	الفاكهة والمكسرات	739	3.2



أهم الدول التي تستورد السلع من المغرب عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	إسبانيا	6,283	25.9
2	فرنسا	4,701	19.4
3	ألمانيا	1,165	4.8
4	الولايات المتحدة	1,060	4.4
5	إيطاليا	926	3.8
6	تركيا	918	3.8
7	المملكة المتحدة	871	3.6
8	الهند	840	3.5
9	البرازيل	655	2.7
10	روسيا	567	2.3

أهم السلع التي تستوردها المغرب عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	5,549	13.3
2	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	4,589	11.0
3	مركبات غير السكك الحديدية والترام	4,483	10.8
4	الاجهزة الكهربائية و الالكترونية	4,152	10.0
5	الحبوب	1,889	4.5
6	البلاستيك ومصنوعاته	1,665	4.0
7	الحديد والفولاذ	1,277	3.1
8	مستلزمات من الحديد والصلب	1,160	2.8
9	الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	760	1.8
10	خيوط من صنع الإنسان	678	1.6



أهم الدول التي تصدر السلع إلى المغرب عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	إسبانيا	7,676	22.2
2	فرنسا	4,730	13.7
3	الصين	3,127	9.1
4	ألمانيا	2,319	6.7
5	الولايات المتحدة	1,866	5.4
6	إيطاليا	1,785	5.2
7	تركيا	1,470	4.3
8	المملكة المتحدة	1,149	3.3
9	هولندا	1,137	3.3
10	بلجيكا	921	2.7

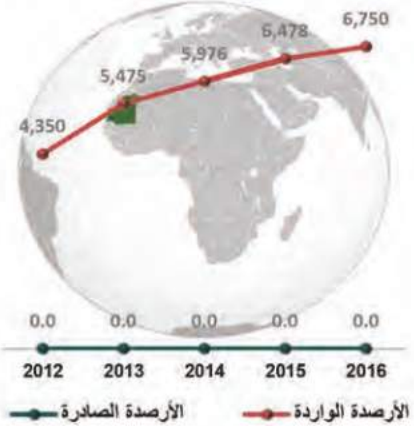
المصدر: International Trade Center-TradeMap

الجمهورية الإسلامية الموريتانية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	5.1
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	3.8
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	1,275.3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	3.6
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	33.4
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-0.8
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-15.1
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	2.0
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	2.9
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	0.8
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	4.8
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	104.6
عدد السكان (مليون نسمة)	3.9
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2017)

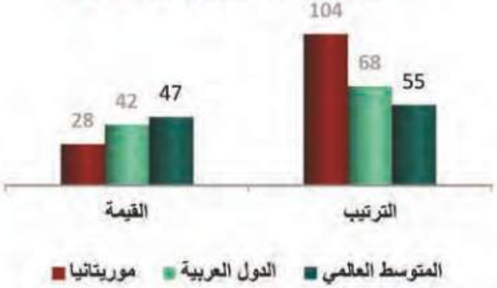
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



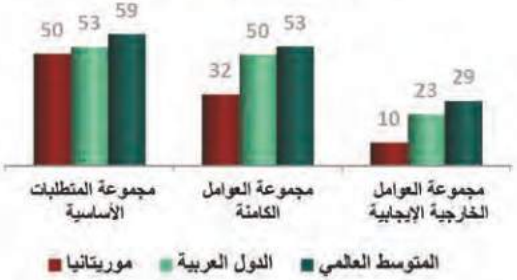
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

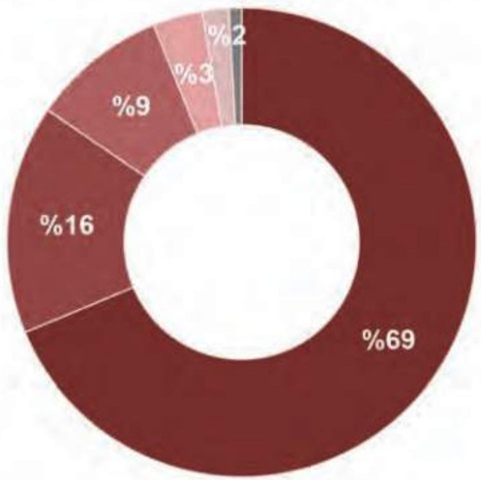


الجمهورية الإسلامية الموريتانية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في موريتانيا ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

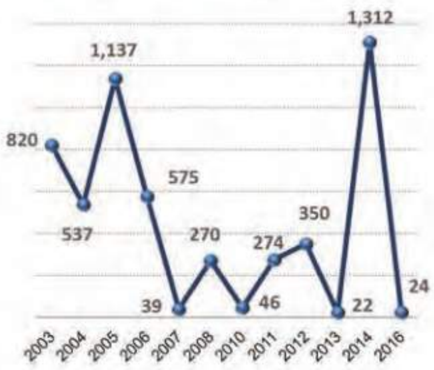
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
سويسرا	900	1	1
أندونيسيا	270	1	1
فرنسا	243	2	1
نيجيريا	160	1	1
ليتوانيا	58	1	1
المملكة المتحدة	30	2	2
دولة قطر	16	1	1
الإمارات	15	1	1
الولايات المتحدة	15	2	2
الإجمالي	**1.707**	**12**	**11**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى موريتانيا حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
أوروبا الغربية	1,172.5	68.7
آسيا والمحيط الهادئ	270.0	15.8
أفريقيا	159.8	9.4
الدول الأوروبية الناشئة	58.4	3.4
الشرق الأوسط	31.3	1.8
أمريكا الشمالية	14.7	0.9

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى موريتانيا (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في موريتانيا ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Glencore (Glencore Xstrata)	سويسرا	900
PT Bumi Resources	أندونيسيا	270
CMA CGM	فرنسا	243
Dangote Group	نيجيريا	160
Vicіunai Group	ليتوانيا	58

المصدر: FDI Markets



الجمهورية الإسلامية الموريتانية: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها موريتانيا عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	خامات تعدين	710	41.2
2	الاسماك	607	35.2
3	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	236	13.7
4	المخلفات والنفايات	94	5.5
5	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	39	2.3
6	منتجات حيوانية والدهون النباتية والزيوت	25	1.5
7	محضرات اللحوم و الأسماك و المأكولات البحرية	5	0.3
8	المنتجات الكيماوية المتنوعة	1	0.1
9	الملح والكبريت والحجر والجبص والكلس والإسمنت	1	0.1
10	الحديد والفولاذ	1	0.1



أهم الدول التي تستورد السلع من موريتانيا عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	738	40.6
2	سويسرا	231	12.7
3	إسبانيا	208	11.5
4	اليابان	128	7.1
5	إيطاليا	117	6.4
6	ألمانيا	64	3.5
7	الولايات المتحدة	52	2.9
8	فرنسا	48	2.6
9	هولندا	38	2.1
10	كوريا الجنوبية	35	1.9

أهم السلع التي تستوردها موريتانيا عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	443	19.4
2	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	323	14.1
3	السفن والقوارب والهياكل العائمة	322	14.1
4	الحبوب	121	5.3
5	مركبات غير السكك الحديدية والترام	108	4.8
6	الاجهزة الكهربائية و الإلكترونية	92	4.0
7	الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	77	3.4
8	منتجات الألبان	67	2.9
9	مستلزمات من الحديد والصلب	58	2.6
10	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والإسمنت	48	2.1



أهم الدول التي تصدر السلع إلى موريتانيا عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	885	35.1
2	المغرب	173	6.8
3	فرنسا	163	6.5
4	إسبانيا	127	5.0
5	البرازيل	120	4.7
6	الولايات المتحدة	116	4.6
7	بلجيكا	103	4.1
8	هولندا	96	3.8
9	السنغال	78	3.1
10	تركيا	73	2.9

المصدر: International Trade Center-TradeMap

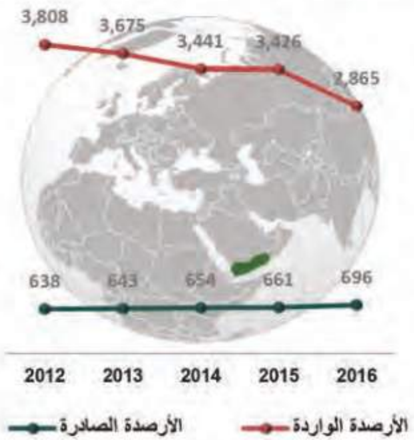


الجمهورية اليمنية: الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان 2017

المؤشر	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	27.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	5.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	882.3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	20.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	24.3
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-1.1
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-4.2
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	2.8
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	8.4
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	1.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	4.6
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	20.3
عدد السكان (مليون نسمة)	30.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	---

المصدر: صندوق النقد الدولي(IMF-April 2017)

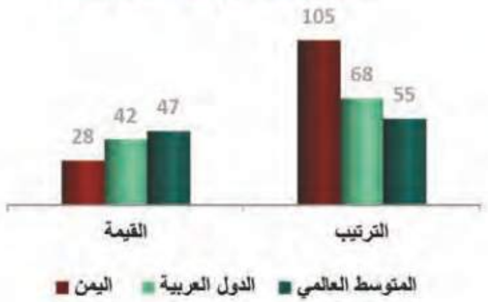
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



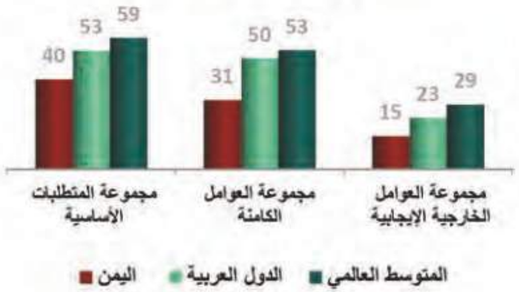
المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



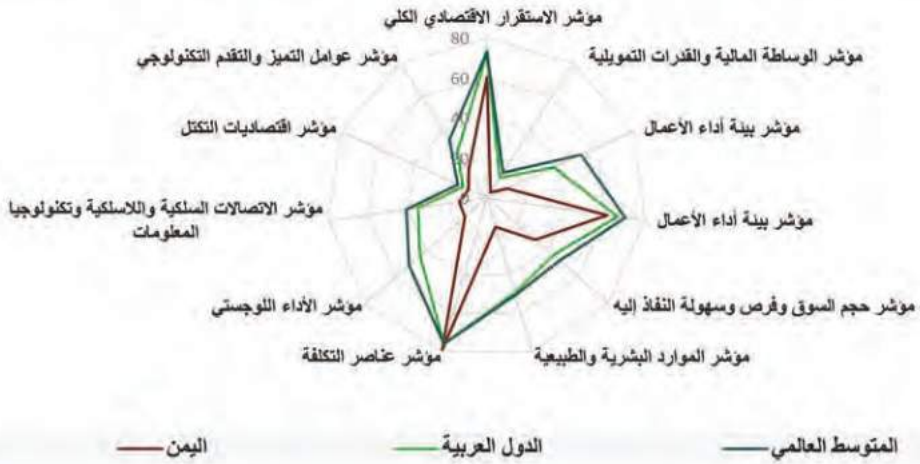
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017

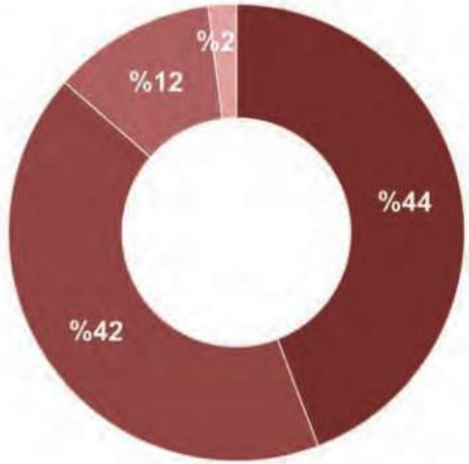


الجمهورية اليمنية: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أهم الدول المستثمرة في اليمن ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

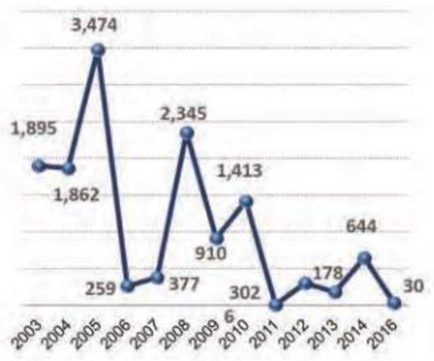
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
قطر	289	1	1
الهند	220	1	1
سلطنة عمان	178	1	1
الصين	134	1	1
سنغافورة	134	1	1
الولايات المتحدة	134	1	1
فرنسا	23	1	1
أستراليا	22	1	1
الإمارات	20	2	2
الإجمالي	**1.153**	**10**	**10**

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى اليمن حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	509.3	44.2
الشرق الأوسط	487.3	42.3
أمريكا الشمالية	133.8	11.6
أوروبا الغربية	22.8	2.0

تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى اليمن (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016



أهم 5 شركات مستثمرة في اليمن ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Hamad Medical	قطر	289
Bharat Heavy Electricals (BHEL)	الهند	220
Raysut Cement	سلطنة عمان	178
SEA-ME-WE 5	سنغافورة	134
AAE-1 Consortium	الصين	134

المصدر: FDI Markets

الجمهورية اليمنية: الصادرات والواردات السلعية

أهم السلع التي تصدرها اليمن عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	264	41.2
2	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	158	24.7
3	الأسماك	91	14.2
4	النحاس ومصنوعاته	22	3.5
5	الفاكهة والمكسرات	18	2.8
6	البلاستيك ومصنوعاته	13	2.0
7	القهوة والشاي والتوابل	12	1.8
8	الجلود الخام (غير الفراء)	11	1.7
9	الألومنيوم ومصنوعاته	9	1.4
10	المخلفات والنفايات	9	1.4



أهم الدول التي تستورد السلع من اليمن عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	سلطنة عُمان	297	46.4
2	الصين	166	26.0
3	السعودية	39	6.1
4	مصر	29	4.5
5	تايلاند	20	3.2
6	هونغ كونغ، الصين	18	2.8
7	كوريا الجنوبية	17	2.6
8	ماليزيا	9	1.3
9	الهند	5	0.8
10	هولندا	4	0.7

أهم السلع التي تستوردها اليمن عام 2016

	السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الحبوب	821	13.1
2	مركبات غير السكك الحديدية والترام	399	6.4
3	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	353	5.6
4	السكريات والحلويات والسكر	349	5.6
5	الحديد والفولاذ	307	4.9
6	الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية	255	4.1
7	منتجات صيدلانية	245	3.9
8	البلاستيك ومصنوعاته	223	3.6
9	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	201	3.2
10	مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكة	181	2.9



أهم الدول التي تصدر السلع إلى اليمن عام 2016

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الصين	1,710	27.4
2	تركيا	537	8.6
3	سلطنة عُمان	518	8.3
4	الهند	448	7.2
5	البرازيل	384	6.1
6	السعودية	304	4.9
7	مصر	215	3.4
8	أستراليا	188	3.0
9	الولايات المتحدة	171	2.7
10	الأرجنتين	168	2.7

المصدر: International Trade Center-TradeMap



الجزء الرابع:
مخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل وآليات التعامل معها

مقدمة

على صعيد الوحدات الاقتصادية الفردية، يصعب على المستثمر أو المصدر أن يحدد بدقة معدل العائد المتوقع على الاستثمار أو على الصفقة التجارية الدولية، وإن كان يستطيع أن يقدر عدد الاحتمالات الممكنة وقيمة كل احتمال وقيمة العائد المتوقع في ظله، فهو يواجه ضرورة تقدير العائد المتوقع أن يتولد عن الاستثمار أو التبادل التجاري، وكذلك تقدير المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد حتى تتم التغطية المناسبة للعائد والمخاطر اللذين يعدان المحددين الأساسيين لقراره الاقتصادي.

وعلى صعيد المؤسسات المالية، يصعب بشكل مستمر تحقيق التوافق بين حجم وتواريخ استحقاق أصولها وخصومها الأجنبية وبالتالي تكون معرضة لخطر العملة الأجنبية، كما ينتج عن احتفاظها بأصول في بلد أجنبي تحملها لنوع آخر من مخاطر الاستثمار الأجنبي يدعى بالمخاطر السيادية، وهو مختلف عن خطر الائتمان الذي تواجهه المؤسسة المالية التي تشتري أصولاً محلية كسندات وقروض الشركات المحلية. فقد تعجز الشركة الأجنبية عن سداد المبلغ الأصلي وفوائد القرض حتى ولو كانت تريد ذلك، فحكومة البلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي للشركة قد تمنع أو تحدد سداد الديون تبعاً لوجود نقص أو عجز في العملة الأجنبية أو أحداث سياسية معادية.

أما على الصعيد الدولي، فقد تضطر بعض الدول إلى تأجيل سداد ديونها ومنها السندات إلى ما بعد تاريخ الاستحقاق، وذلك في حالة الحروب وزيادة الإنفاق العسكري وحاجتها الاستثنائية للموارد أو في حالة تفاقم عجز الموازنة والدين العام، وقد تلزم الدولة المعنية المؤسسات المالية بالاكتتاب بسندات جديدة تقوم بإصدارها لتمويل الإنفاق الحربي أو العجز التراكمي، ومن هذا المنطلق تتعرض تلك المؤسسات إلى مخاطر سياسية.

وأمام تزايد أثر العولمة المالية وحرية حركة رؤوس الأموال، وظهور الأزمات المالية الدولية وأثرها على أداء القطاع المصرفي والمالي، وفي ظل عامل عدم التأكد، كان لابد من تقدير مستويات المخاطر في المعاملات المصرفية و المالية، حيث تم إصدار أول مؤشرات الجدارة الائتمانية من شركة Moody's في عام 1909. ويوجد اليوم العشرات من وكالات التصنيف الائتماني المعترف بها والتي تعمل في مجال قياس مخاطر التمويل والاستثمار والتجارة وتقوم بإصدار تصنيفات للحكومات والشركات والقطاع المالي وهيئات التمويل والأوراق المالية بأنواعها وآجالها، بالإضافة إلى نشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات. لكن اثنتين فقط من هذه الوكالات تحتكران 80 % من سوق التصنيف العالمي، وهما وكالة موديز ووكالة ستاندرد أند بورز، تليهما وكالة فيتش التي تهيمن على 14% من سوق التصنيف العالمي المقدرة. كما أصبحت التصنيفات الائتمانية التي تمنحها وكالات التصنيف العالمية هدفا في حد ذاته تسعى الكثير من المؤسسات والشركات المالية المختلفة للحصول عليها، باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد حسن أداء المؤسسة أو البنك وقوة مركزه المالي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ظهرت أدوات وأساليب متخصصة ومتطورة في رصد المخاطر التجارية وغير تجارية وخصوصا المخاطر السياسية وتصنيفها وتقييمها ثم التعامل معها عبر آليات متعددة منها القبول والتجنب والتقليص والنقل.

ويعد نقل المخاطر إلى طرف آخر (مؤسسات وشركات متخصصة) تقدم خدمة التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية داخل الدولة الواحدة أو عبر الحدود أحد أهم الآليات الوقائية والاستباقية الفعالة في التعامل مع المخاطر، حيث تقدم تلك المؤسسات للممول أو المستثمر أو المصدر تعويضا مناسبا عند تحقق الخطر مقابل رسوم سنوية تمثل نسبة متغيرة من قيمة عملياتهم تختلف بحسب معدل الخطر. ويوجد في العالم اليوم نحو 50 مؤسسة إقليمية ودولية وشركة تقدم هذا النوع من خدمة الضمان العابرة للحدود بقيمة تبلغ سنويا بحدود تريليوني دولار تغطي نحو 10% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة العالمية.

وتعد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي أسستها الدول العربية في الكويت في منتصف السبعينيات أول منظمة متعددة الأطراف لتقديم هذا النوع من الخدمات والتي زادت مجمل عمليات ضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات التي قدمتها عن 14.6 مليار دولار بنهاية العام 2016، والتي ساهمت بشكل كبير في إقناع مستثمرين عرب وأجانب في دخول الدول العربية في ظل المخاطر السياسية التي تشهدها المنطقة منذ منتصف السبعينيات.

وفي هذا السياق، ونظرا لأهمية إدارة المخاطر في تحديد حجم وطبيعة ووجهة تدفقات رؤوس الأموال والسلع والأعمال بشكل عام، يفرد التقرير محورا خاصا لمخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل يستعرض فيه أنواع المخاطر، وأهمية تقييمها، وأدوات تقييمها وآليات التعامل معها.

1. أنواع المخاطر

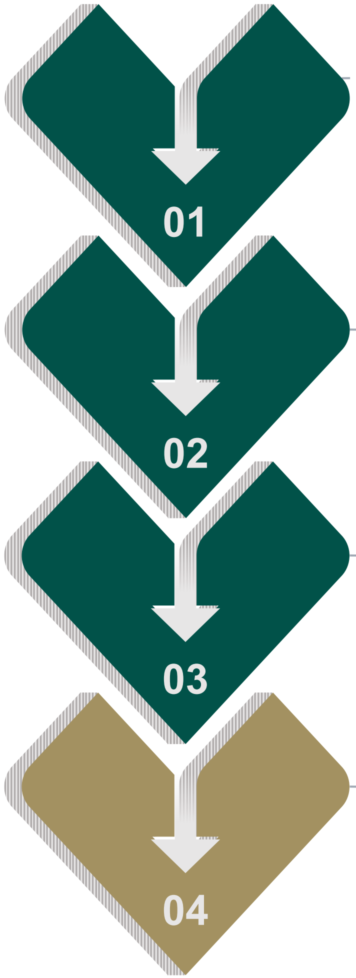
تُعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المؤسسة المالية أو المنشأة الاقتصادية إلى خسائر أو حدث غير متوقع وغير مخطط له، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المؤسسة أو المنشأة المرجوة وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح.

وتعرف تقييم المخاطر على أنها العملية التي يتم بموجبها تحديد المخاطر المحتملة وقياس درجة المخاطرة الواقعة على الأعمال المراد تحقيقها/ تنفيذها سواء كانت مشروعاً استثماريا أو صفقة تجارية أو عملية إقراض أو عملية اقتصادية يراد تنفيذها في وقت أو مكان أو كمية أو كيفية معينة، ويكون قياس درجة المخاطرة بقياس مدى التأثير الواقع على تحقيق المراد. فجميع المخاطر يجب أن تُقيم بطريقة وصفية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، كما يجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

أما إدارة المخاطر فهي العملية التي يتم بموجبها قياس وتقييم المخاطر التي تواجه المنشأة أو المؤسسة المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف وقع الخطر عند حدوثه والتقليل من آثاره على النتائج المنتظرة أو نقله إلى جهة أخرى، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد، والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الفائدة العائدة من تحقق المراد. فالغاية من إدارة المخاطر هي تخفيض احتمالات حدوث الخسارة وتخفيض آثارها السلبية عند وقوعها و الخطوة الأساسية في هذا الاتجاه تبدأ بالتعرف على جميع مصادر الخطر المتوقعة وتحليلها و تقدير الحد الأقصى لقيمة الخطر المتوقع منها ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر.

و يمكن تقسيم المخاطر إلى أنواع عدة بناء على معايير مختلفة نذكر من بينها انتظام المخاطر أو عدم انتظامها (الاستثمارات المالية والمخاطر التي تتأثر بها عوائد الأوراق المالية) أو الجهة التي تتعرض للمخاطر (المؤسسات المالية، المنشأة الاقتصادية، المصدر أو المستورد، المستثمر المحلي أو الأجنبي) أو أصل الخطر أو طبيعة هذا الخطر، وسوف يتم التركيز على معيار الجهة المعنية بالمخاطر في الأجزاء التالية من المحور.

مراحل إدارة المخاطر



تحديد الأسباب التي قد تنتج عنها المخاطر

فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد القومي أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض وتؤدي إلى شح المواد أو تعطيل الإنتاج

قياس درجة الخطر

باستخدام معايير علمية وموضوعية بطريقة تمكننا من تصنيفها والتعرف على درجتها بشكل واضح ومقارنة المخاطر المتضمنة في القرارات المختلفة مع بعضها البعض ثم مع العائد المتوقع من كل استثمار

تحديد مستوى المخاطر

يتطلب موازنة بين المخاطر والعائد من وراء كل مخاطرة

إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر

وجود نظام مناسب للرقابة والمتابعة مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة الموضوعة

1.1. المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية

تواجه المؤسسات المالية أنواعاً متعددة من المخاطر أهمها:

1 - **مخاطر الائتمان** (Credit Risk) : تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لاحتمال أن التدفقات النقدية الناجمة عن المطالبات المالية (financial claims) العائدة للمؤسسات المالية كالقروض والسندات لا تسدد بشكل كامل. ويجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية التي تُقدم قروضاً أو تشتري سندات طويلة الأجل معرضة لهذا النوع من المخاطر بشكل أكبر من المؤسسات المالية التي تُقدم قروضاً أو تشتري سندات قصيرة الأجل. فالبنوك وشركات التأمين على الحياة مُعرضة لمخاطر الائتمان بشكل أكثر من الصناديق المشتركة وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية وهذا يعود لاحتفاظ المجموعة الأولى بأصول في محافظهم المالية ذات تواريخ استحقاق أكبر من تواريخ استحقاق الأصول التي تحتفظ بها المجموعة الأولى.

2 - **مخاطر السيولة** (Liquidity Risk) : تزداد مخاطر السيولة عندما يطلب مالكو الخصوم كالمودعين وحاملي بوالص أو شهادات التأمين السداد الفوري للمطالبات المالية التي يملكونها لدى إحدى المؤسسات المالية، أو عندما يطلب حاملو وعود الاقتراض خارج الميزانية (off-balance-sheet loan commitments) فجأة استخدام حقهم في الاقتراض. عندما يطلب حاملو الخصوم السداد المباشر للنقد، فالمطالبات المالية تُعاد إلى المؤسسة المالية التي بدورها إما أن تقترض مبالغ إضافية أو تبيع بعض الأصول المتواجدة لديها لمقابلة طلبات السحب تلك. ويقود انخفاض الثقة بالمؤسسات المالية من قبل مالكي الخصوم إلى زيادة المسحوبات عما هو متوقع، فعندما تواجه كل المؤسسات المالية أو بعضها تلك الزيادة في المسحوبات فإنها تضطر لبيع أصولها الأقل سيولة. وقد تضطر لتسييل أصولها بأسعار منخفضة وفي بعض الأحيان أقل من القيمة السوقية العادلة، مما يؤثر على ربحيتها وقدرتها على الوفاء بالديون ويسبب إخفاقها.

3 - **مخاطر سعر الفائدة** (Interest rate risk) : نوع من المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية في حالة عدم التوافق (mismatching) في تواريخ الاستحقاق بين الأصول والخصوم، وعندما يحدث تقلب في معدل الفائدة. ففي حالة تجاوز تاريخ استحقاق الأصول لتاريخ استحقاق الخصوم الممولة، يتسبب ارتفاع معدل الفائدة في تعرض المؤسسة المالية لمخاطر إعادة التمويل (refinancing risk)، وهذا الخطر هو نوع من مخاطر معدل الفائدة وفيه تكون كلفة التمويل أكبر من العائد المحقق على الأصول المستثمرة، وبالتالي تتأثر أرباح المؤسسة المالية سلبا. وفي حالة تجاوز تاريخ استحقاق الخصوم لتاريخ استحقاق الأصول، تكون المؤسسة المالية معرضة لمخاطر معدل الفائدة، فهي تواجه عدم تأكد حول معدل الفائدة الذي من خلاله تستطيع إعادة استثمار أموالها في السنة الثانية، وهي إذن معرضة لمخاطر إعادة الاستثمار (reinvestment risk) من خلال احتفاظها بأصول ذات تاريخ استحقاق أقل من الخصوم التي مولتها وفيه نجد أن العائد المحقق على الأموال المستثمرة في الأصول أقل من كلفة هذه الأموال مما يؤثر سلبا على أرباح المؤسسة.

وإذا ما كان احتفاظ المؤسسة المالية بأصول وخصوم ذات تواريخ استحقاق غير متوافقة يعرضها لمخاطر معدل الفائدة، فإنها تستطيع التحوط وحماية نفسها ضد هذه المخاطر من خلال الاحتفاظ بأصول وخصوم لها نفس تواريخ الاستحقاق، وعلى الرغم من أن التوافق هذا يقلل من مخاطر معدل الفائدة إلا أنه يقلل كذلك من ربحية المؤسسة المالية.

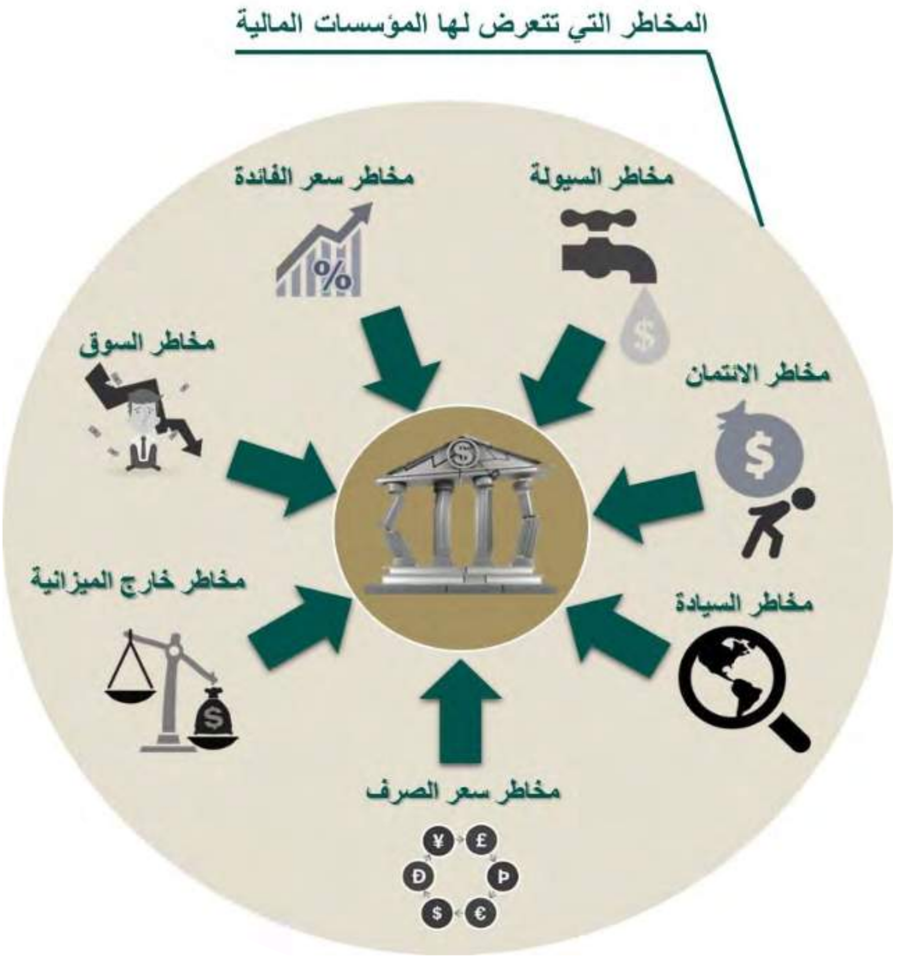
4 - **مخاطر السوق** (Market Risk) : تنشأ مخاطر السوق عندما تقوم المؤسسات المالية بمبادلة الأصول والخصوم والمشتقات أكثر من احتفاظها بها لفترات طويلة لأغراض الاستثمار والتمويل أو التحوط. وترتبط مخاطر السوق بخطر معدل الفائدة وخطر المبادلات الأجنبية وكذلك نجد أن خطر المؤسسة المالية ككل له دور مؤثر في هذا النوع من المخاطر، إضافة إلى أنه يضيف بعداً آخر للخطر وهو فعاليات المبادلة (trading activity)، إذن هو خطر إضافي تتعرض له المؤسسة المالية عندما يرتبط خطر المبادلات الأجنبية ومعدل الفائدة باستراتيجية المبادلة. فخطر السوق أو خطر المبادلة هو الخطر الذي يمكن التعرض له عندما تأخذ المؤسسة المالية وضعاً طويلاً (long) أو قصيراً (short) مفتوحاً أو غير

متحوط عليه على السندات، وحقوق الملكية، والبضائع، والمشتقات، حيث إن الأسعار ربما تتغير باتجاه معاكس للمتوقع، مع العلم أن المقصود بالوضع الطويل هو القيام بعملية شراء، أما الوضع القصير فيقصد به القيام بعملية بيع.

5 - **المخاطر خارج الميزانية** (**Off-Balance-Sheet Risk**) : تشهد معظم المؤسسات المالية الحديثة نمو الفعاليات خارج الميزانية لديها، وإن أكثر المخاطر خارج الميزانية يرتبط بخطر مُعدل الفائدة، خطر الائتمان، وخطر سعر الصرف فيمكن أن تُستخدم للتحوط أو تقليل تلك المخاطر. يُعتبر خطاب الاعتماد المضمون (يضمن الوعد بسداد الفائدة ومبلغ القرض للمستثمرين الذين يواجهون تقصيراً في سداد التزاماتهم في المستقبل) واحداً من الفعاليات خارج الميزانية، وهناك فعاليات أُخرى تتضمن التزام المُقرض بإقراض مبلغ معين (loan commitments)، وعقود خدمة الرهن (mortgage servicing contracts) بواسطة مؤسسات الادخار، العقود الآجلة والمستقبلية، إضافة إلى أنواع أخرى من المشتقات المحتفظ بها بواسطة المؤسسات المالية الكبيرة. على الرغم من أن هذه الفعاليات قد شُكلت لتخفيض مخاطر التعرض لخطر الائتمان، معدل الفائدة ومخاطر أخرى إلا أن سوء إدارتها إضافة إلى استخدامها في المضاربة يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للمؤسسة المالية.

6 - **مخاطر سعر الصرف** (**Foreign Exchange Risk**) : لاحظت المؤسسات المالية وبشكل متزايد أن كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر ومحفظة الاستثمار الأجنبية يوسعان من الفوائد المالية والتشغيلية المتاحة على الاستثمار المحلي. على الرغم من ذلك نجد أن فعاليات الاستثمار الأجنبية تُعرض المؤسسة المالية لمخاطر المبادلات الأجنبية حيث إن التغير في سعر الصرف (exchange rate) يمكن أن يؤثر عكسياً على قيمة أصول وخصوم المؤسسة المالية المقيمة بالعملات الأجنبية.

7 - **مخاطر السيادة** (**Country or Sovereign Risk**) : تتعرض المؤسسة المالية التي لا تقوم بإيجاد توافق بين حجم وتواريخ استحقاق أصولها وخصومها الأجنبية لخطر العملة الأجنبية، كما يعرضها احتفاظها بأصول في بلد أجنبي لنوع آخر من مخاطر الاستثمار الأجنبي يدعى بالمخاطر السيادية، وهو مختلف عن خطر الائتمان الذي تواجهه المؤسسة المالية التي تشتري أصولاً محلية كسندات وقروض الشركات المحلية. فقد تعجز الشركة الأجنبية عن سداد المبلغ الأصلي وفوائد القرض حتى ولو كانت تريد ذلك إذا منعت أو حددت السداد حكومة البلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي للشركة تبعاً لوجود نقص أو عجز في العملة الأجنبية، أو أحداث سياسية معادية. ويتضمن قياس مثل هذا النوع من المخاطر تحليل قضايا الاقتصاد الكلي مثل سياسة المبادلة، الوضع المالي للبلد (العجز والفائض التجاري).



2.1. المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي

تنقسم المخاطر التي يتعرض لها المستثمر بصفة عامة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية أو سياسية. ويعنى القسم الأول بحالات الإفلاس والخسائر الناجمة عن إقامة المشروع الاستثماري. إلا أنّ هذه المخاطر ليست حكرًا على الاستثمار الأجنبي دون غيره، وإنما تتعلق بجميع الاستثمارات، سواء كانت وطنية أو أجنبية. أما المخاطر السياسية، التي تغطيها دون سواها أنظمة أو أجهزة ضمان الاستثمارات الوطنية والدولية، فهي تشمل جميع المخاطر التي إما تتسم بطابع سياسي أو حكومي أو تنشأ عن تدابير تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وسوف يقع التركيز هنا على هذا القسم فقط من المخاطر.

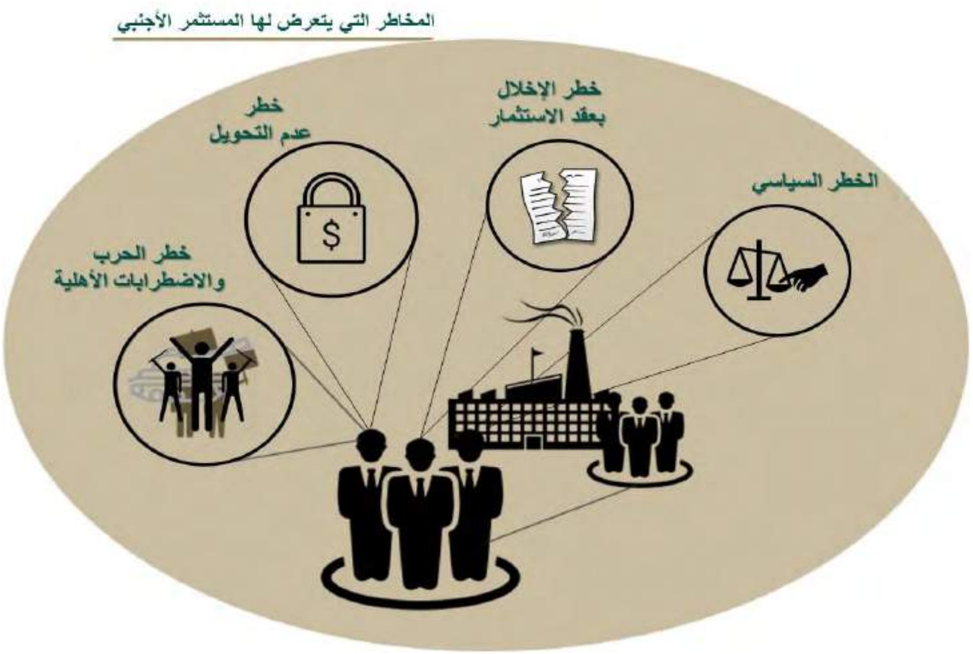
1 - **خطر المصادرة والتأميم:** ويتمثل في اتخاذ السلطات العامة بالقطر المضيف بالذات أو بالواسطة إجراءات كالمصادرة والتأميم وفرض الحراسة الإدارية ونزع الملكية والاستيلاء الجبري واي إجراءات تدريجية أخرى يكون لها بمرور الزمن نفس الأثر وأي إجراء آخر إذا كان من مؤداه حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره، وتتمثل هذه الحقوق في ما يلي:

- حقه في استلام مستحقاته من أصل الاستثمار أو عوائده.
- حقه في التصرف فيما يملكه في المشروع المستفيد.
- حقه في السيطرة الفعلية في القطر المضيف على ما استلمه من أصل الاستثمار أو عوائده.
- حقه في استعمال أو استغلال جزء أساسي من ممتلكاته.

2 - **خطر الحرب والاضطرابات الأهلية:** كل عمل عسكري صادر عن جهة أجنبية أو عن القطر المضيف للاستثمار وتتعرض له أصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا، وكذلك الاضطرابات الأهلية العامة كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام والأعمال الإرهابية والتخريبية ذات الدوافع السياسية التي يكون لها نفس الأثر، كما يشمل هذا الخطر الانقطاع الكلي والمستمر للأعمال الضرورية لاستمرارية المشروع المستفيد من الناحية المالية وذلك لفترة زمنية محددة على أن يكون هذا التوقف ناتجا بشكل مباشر عن واحد أو اكثر من الأحداث ذات الدوافع السياسية المذكورة أعلاه.

3 - **خطر عدم التحويل:** تعنى هذه المخاطر بجميع التدابير التي تقيّد بصورة جوهرية قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره أو الربح الناتج منه، بما فيها الأقساط وفوائض القروض. كما تشمل تأخّر السلطات النقدية للدولة المضيفة عن الموافقة على التحويل من دون مبرّر، أو فرض السلطات العامة عند التحويل سعر صرف تمييزي بين المستثمر المؤمّن له وغيره من المستثمرين.

4 - **خطر الإخلال بعقد الاستثمار:** ويتمثل في الخسارة الناتجة عن عدم مقدرة المستثمر على تنفيذ حكم أو قرار تحكيمي صادر لصالحه ضد القطر المضيف للاستثمار بشرط أن يكون الحكم صادر لسداد مبالغ مالية محددة ويتعلق بإخلال أو فسخ حكومة القطر المضيف بالتزامات تعاقدية واردة في عقد يتعلق بالمشروع المستفيد والمبرم بينها وبين المستثمر أو المشروع المستفيد وأن يستنفد المستثمر كافة الوسائل المتاحة والقيام بالمجهودات اللازمة المعقولة لتنفيذ الحكم الصادر وذلك خلال فترة الانتظار المحددة من تاريخ صدور الحكم، وأن ينطوي عدم تنفيذ الحكم من جانب حكومة القطر المضيف على تمييز ضد المستثمر.



3.1 المخاطر التي يتعرض لها المصدر أو المستورد

يتعرض المصدر أثناء العملية التصديرية إلى مخاطر قد تكون نتاج عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى لا يمكن تصنيفها في الأولى ولا في الثانية:

1 - المخاطر التجارية :

ويقصد بها المخاطر التي يكون مصدرها المستورد أو أوضاعه المالية (مخاطر المشتري أو المستورد)، وتؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها ونذكر من أهمها ما يلي:

- **إفلاس المستورد (المشتري) أو إعساره أو تصفيته:** صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد أو إذا تقررت تصفيته جبرا، مما قد يؤدي بالمستورد إلى عدم سداده لديونه في المواعيد المتفق عليها.
- **امتناع المستورد عن سداد ما أستحق عليه للمصدر:** ويعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه للمصدر أو عجزه عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد .
- **رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة :** ويعني ذلك رفض المشتري أو امتناعه عن استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري.

2 - المخاطر غير التجارية أو السياسية :

ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها سلطات البلد المستورد أو سلطات بلد العبور، وأيضا تلك التي تكون نتاج اضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها البلد المستورد. أي تشمل مجمل المخاطر الناتجة عن عجز مستورد عن السداد بسبب عوامل سياسية ونذكر من أهمها:

- أي إجراء قد تتخذه حكومة القطر المستورد فيمنع كليا أو جزئيا إتمام تنفيذ عقد البيع أو إلى تعرض أصول المستورد إلى أضرار تؤدي إلى عجزه عن السداد.
- أي أحداث سياسية أو مصاعب اقتصادية أو أية إجراءات تشريعية أو إدارية يتم اتخاذها في خارج بلد المصدر فتمنع أو تؤخر تحويل المدفوعات.
- وقوع حرب أو ثورة أو حرب أهلية وما شاكل ذلك مما يحول دون إتمام تنفيذ عقد البيع أو إلى تعرض أصول المستورد إلى أضرار تؤدي إلى عجزه عن السداد.
- إلغاء أو عدم تجديد رخصة الاستيراد أو فرض قيود جديدة على الصادرات بعد إبرام عقد البيع.
- فشل أو رفض المشترى أن يتقيد بأي شرط من شروط عقد البيع اذا كان ذلك المشترى جهة أو مؤسسة حكومية سبق أن أجازت الوكالة التعامل معها.

هذا ويغطي مصطلح المخاطر السياسية جانبا واسعا من المخاطر التي يمكن تصنيفها إلى مخاطر كلية ومخاطر جزئية، من ناحية، وإلى مخاطر داخلية ومخاطر خارجية، من ناحية أخرى.



3 - مخاطـــر أخـــرى:

وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

• **خطر المعارض والبحث عن أسواق جديدة:** تعتبر المعارض أداة مهمة لتشجيع الصادرات، فالمؤسسات التي تريد عرض منتجاتها في المعارض الدولية تدفع مصاريف هامة دون أن تكون متأكدة من بيع منتجاتها وحتى من استرجاع مصاريف العرض، هذا ما يجعل أغلب المؤسسات تتردد في المشاركة في المعارض الدولية، وهنا يبدو دور مؤمن الائتمان لتقليص هذا الخطر من خلال تعويض الشركة العارضة لمصاريف النقل والعرض وفق اتفاق معين يشمل نسبة تغطية مصاريف العرض ومدة التأمين ونوع التأمين المختار.

• **خطر تقلب الأسعار:** فعند إمضاء العقد تكون الأسعار ثابتة أو قابلة للتغير، ففي الحالة الأولى عندما تكون الأسعار ثابتة لا يتدخل مؤمن الائتمان لتغطية القيمة الزائدة على السعر الثابت الناتج عن تقلب أسعار مواد الخام والأجور، أما في الحالة الثانية وفي حالة وجود أحكام في العقد متعلقة بتغير الأسعار، يلتزم المؤمن بتوسيع الضمان إلى المبلغ المكمل (السعر الزائد) الناتج عن تنفيذ هذه الأحكام وفق شروط معينة.

• **خطر الارتفاع المفرط لتكاليف الإنتاج:** قد لا يقوم المصدر بالتقييم الجيد لتأثير التضخم على تكاليف إنتاجه (المواد الأولية، اليد العاملة...الخ)، مما يجعل أسعار عناصر الإنتاج غير ملائمة للتطور الاقتصادي في بلده، ويمكن للمصدر تعويض أو تدارك هذا الخطر بواسطة وضع بند في العقد التجاري يتعلق بمراجعة الأسعار إلا أن هذا الإجراء يعرضه إلى الحد من تنافسيته وقد يؤدي إلى التنازل أو التخلي عن هذه الطلبية، من هنا يتعرض المصدر لخسارة مردودية العملية التصديرية.

• **الأخطار على المخزونات المنشأة بالخارج:** بهدف تسهيل وتسريع بيع منتجاته إلى الخارج يعمد المصدر في بعض الأحيان إلى إنشاء مخزونات لمنتجاته بالخارج، وهو إذن عرضة لخطر تلف المخزون تبعا لأحداث ذات طبيعة سياسية أو عرضية طارئة ويكون هذا سواء خلال مرحلة نقل البضائع أو المنتجات من خلال دولة واحدة أو مجموعة من الدول، ويضاف إلى هذا الخطر عدم قدرة المصدر على إعادة البضائع لمخزوناته إلى وطنه.

2. تقييم المخاطر أو التصنيفات الائتمانية السيادية

1.2. التصنيف الائتماني والتصنيف الائتماني السيادي

التصنيف الائتماني هو عبارة عن رأي وكالة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة لمؤسسة معينة، أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى، وذلك اعتمادا على المخاطر ذات العلاقة. ويعد التصنيف من قبل شركات التصنيف العالمية بمثابة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم ومقياس لمعرفة الأوضاع المالية لأية مؤسسة. وهو كذلك مقياس لتقدير مدى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين.

وتُقيم التصنيفات الائتمانية السيادية قدرة الحكومات على خدمة ديونها في إطار المدى الزمني لتواريخ الاستحقاق المحددة لهذه الديون، أخذا في الاعتبار طبيعة الشروط المتفق عليها بين الحكومة وبين المقرضين لها عند عقد القرض. وباستخدام مجموعة من المؤشرات الكلية يتم تحويل هذا التقييم في صورة تصنيف محدد للدولة يعكس المخاطر السيادية بالنسبة لها، وهو بمثابة التقييم لاحتمال خطر توقف دولة ما عن خدمة ديونها. وتجدر الإشارة إلى أن احتمال توقف الدولة عن خدمة ديونها لا يخص فقط توقفها عن سداد مدفوعات الفائدة على الدين أو أقساط الدين، إنما يشمل أيضا احتمالات عملية تبادل هذا الدين أو إعادة الهيكلة الإجبارية له. كما يحدد التصنيف الائتماني السيادي قدرة الحكومة المركزية للدولة على احترام التزاماتها نحو المقرضين من المصادر الخاصة (مستثمرين أو مؤسسات ائتمانية خاصة).

ويصحب التصنيف الائتماني للمؤسسة المالية أو للدولة ما يسمى النظرة المستقبلة Outlook للتصنيف الائتماني، الذي يعكس تقييم وكالة التصنيف حول وضع التصنيف الممنوح للمؤسسة أو للدولة في المدى المتوسط (بين سنة إلى ثلاث سنوات) والذي يأخذ بشكل عام إحدى الحالات الثلاث التالية: وهي إيجابي Positive، ويعكس تفاؤل الوكالة باستمرار احتمالات تحسن أداء المؤسسة المالية أو الحكومة الائتماني واحتمالات ارتفاع تصنيفها في المستقبل، وسلبي Negative ويعكس تشاؤم المؤسسة باستمرار احتمال تراجع أداء المؤسسة أو الحكومة وتراجع التصنيف الممنوح لها في المستقبل، ومستقر Stable، ويعكس ثقة المؤسسة باستمرار التصنيف الحالي للمؤسسة أو للدولة كما هو عبر المدى المتوسط.

وترجع أهمية التصنيفات الائتمانية السيادية إلى استخدامها الواسع من جانب المستثمرين على اختلاف أشكالهم، حيث يؤمن المستثمرون بأن هذه التصنيفات تمثل مؤشرات مناسبة لاحتمالات التوقف عن السداد من جانب حكومات الدول المدينة، ويفترض وفقا لهذا التقييم أن تتحدد علاوة أو بدل المخاطرة Risk Premium التي يطلبها المستثمرون على السندات التي تقوم الدولة بإصدارها، وتعطي علاوة المخاطرة المطلوبة إشارات حول الحد الأدنى من العائد الذي يطلبه المستثمرون على الاستثمار في سندات الدولة والذي يجب أن يعكس في جانب كبير منه التصنيف المحدد للمخاطر السيادية للدولة المعنية.

2.2. معايير التصنيف السيادي

تتناول معايير التصنيف السيادي لدى وكالات التصنيف العوامل التي تؤثر على استعداد الحكومة السيادية وقدرتها على الوفاء بديونها كاملة وفي الوقت المحدد. ويركز تحليل ذلك الاستعداد على أداء الحكومات السيادية خلال الدورات الاقتصادية والسياسية السابقة، وكذلك على العوامل التي تشير، من وجهة نظر وكالة التصنيف، لارتفاع أو انخفاض مرونة السياسة الاقتصادية خلال الدورات الاقتصادية المستقبلية. وتحظى العوامل الخمسة التالية باهتمام خاص في عملية التصنيف الائتماني السيادي:

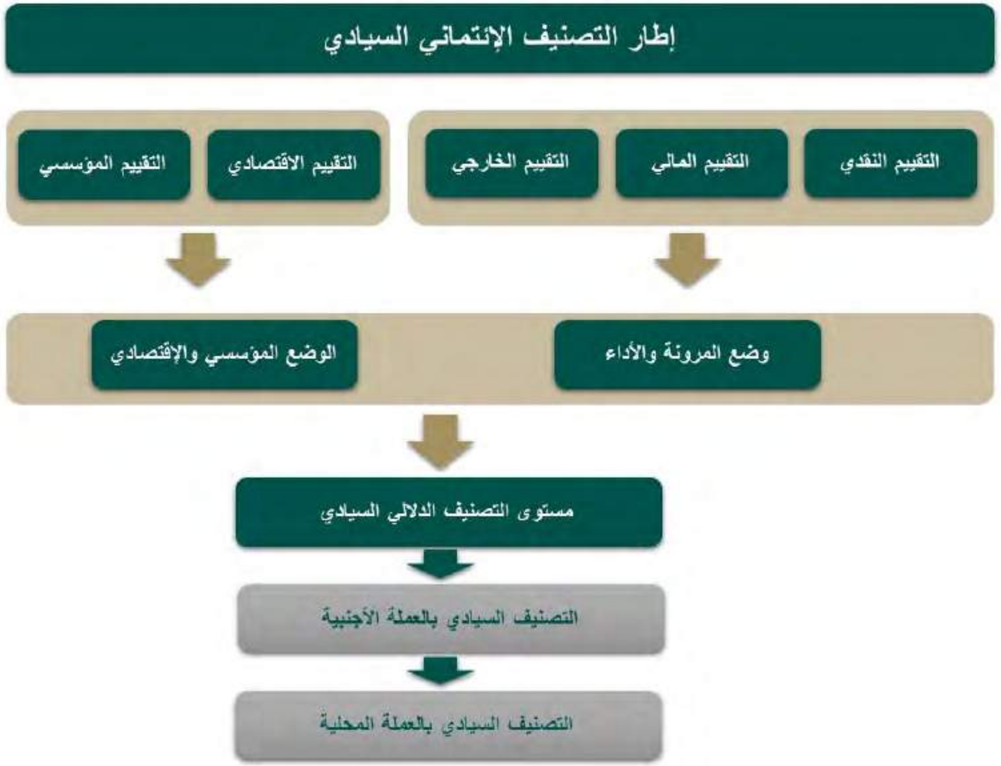
1. الفعالية المؤسسية وفعالية الحوكمة والمخاطر الأمنية، التي تنعكس في التقييم المؤسسي.
2. الهيكل الاقتصادي وآفاق النمو، التي تنعكس في التقييم الاقتصادي.
3. السيولة الخارجية والوضع الاستثماري الدولي، التي تنعكس في التقييم الخارجي.
4. الأداء والمرونة المالية، بالإضافة إلى عبء الديون، والذي ينعكس في التقييم المالي.
5. المرونة النقدية، التي تنعكس في التقييم النقدي.

ويعكس التقييم المؤسسي كيفية تأثير المؤسسات الحكومية وصنع السياسات على الأسس الائتمانية للحكومة السيادية من خلال تقدير شروط استدامة التمويل العام، وتعزيز النمو الاقتصادي المتوازن، والاستجابة للصدمات الاقتصادية أو السياسية. كما يعكس التقييم المؤسسي شفافية ودقة البيانات والعمليات والمؤسسات؛ و ثقافة تسديد الديون لدى الحكومة السيادية؛ و المخاطر الأمنية الخارجية والداخلية المحتملة.

أما التقييم المالي فيعكس تحليل استمرارية العجز لدى الحكومة السيادية وعبء الديون المترتب عليها. ويأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار المرونة المالية، والتوجهات المالية طويلة الأمد ونقاط الضعف، وهيكل الديون والحصول على التمويل، والمخاطر المحتملة الناجمة عن الالتزامات الطارئة.

ويُدرج ضمن العناصر الرئيسية للتقييم النقدي قدرة السلطة النقدية على إنجاز أهدافها مع الحفاظ على التوازن الاقتصادي وعلى القدرة على امتصاص أو تخفيف أي صدمات مالية واقتصادية كبرى. ويتم التوصل إلى التقييم النقدي من خلال تحليل قدرة الحكومة السيادية على تنسيق السياسة النقدية مع السياسات المالية والاقتصادية الأخرى لدعم النمو الاقتصادي المستدام؛ وموثوقية السياسة النقدية التي تقاس، من بين عوامل أخرى، بتوجهات التضخم خلال الدورة الاقتصادية؛ وتأثيرات الآليات النقدية الموجهة نحو السوق على الاقتصاد الحقيقي، والتي تتوقف إلى حد كبير على عمق وتنوع النظام المالي للدولة وأسواق رأس المال.

ويرتكز التقييم الخارجي للدولة على ثلاثة عوامل أساسية هي: حالة العملة لدى الحكومة السيادية في التعاملات الدولية؛ والسيولة الخارجية للدولة؛ ومديونيتها الخارجية التي تبرز أصول والتزامات المقيمين بالمقارنة مع بقية أنحاء العالم.



3.2. درجات التصنيف الائتماني

يتم تحديد كل عامل من عوامل التقييم وفقاً لمقياس مكون من درجات معينة تختلف من وكالة تصنيف إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، تعتمد وكالة "ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني"، التي تمثل أكثر من 40 % من سوق السندات التي يتم إصدارها في جميع أنحاء العالم، على مقياس مكون من ست درجات من 1 (الأقوى) إلى 6 (الأضعف). وتشكل سلسلة من العوامل الكمية والاعتبارات النوعية الأساس في تحديد هذه التقييمات المستقبلية. كما يتم بعد ذلك بموجب المعايير جمع تلك التقييمات الخاصة بمجمل العوامل الخمس لتشكل الوضع المؤسسي والاقتصادي للحكومة السيادية المعنية (متوسط التقييم المؤسسي السياسي والتقييم الاقتصادي) ووضع المرونة والأداء لديها (متوسط التقييم الخارجي، والتقييم المالي، والتقييم النقدي). ويستخدم هذان الوضعان بعد ذلك في تحديد "مستوى التصنيف الدلالي".

وتقوم ستاندرد آند بورز بتحديد التصنيف السيادي بالعملة المحلية من خلال إضافة نقطتين على تصنيف العملة الأجنبية. ويمكن أن تأتي التصنيفات السيادية بالعملة المحلية أعلى من التصنيفات السيادية بالعملة الأجنبية لأن الجدارة الائتمانية للعملة المحلية يمكن أن تكون مدعومة بعوامل خاصة تتمتع بها الحكومات السيادية داخل حدودها، بما في ذلك إصدار العملة المحلية و الرقابة التنظيمية على النظام المالي المحلي. وعندما تكون الحكومة السيادية عضوا في اتحاد نقدي وتتخلى عن السياسة النقدية و أسعار الصرف لصالح البنك المركزي العام، أو عند استخدامها لعملة حكومة سيادية أخرى، فإن التصنيف بالعملة المحلية، بموجب معايير هذه الوكالة، يعادل التصنيف بالعملة الأجنبية.

ومن الواضح أن درجات التصنيف الائتماني لأهم وكالات التصنيف الدولية (ستاندرد آند بورز وفيتش وموديز) هي توليفات من الحروف A حتى D. فبالنسبة لـ ''ستاندرد آند بورز'' و''فيتش'' أعلى تصنيف ائتماني هو AAA (احتمال التوقف عن خدمة الدين السيادي للدولة صفر)، وأدنى تصنيف ائتماني هو D (احتمال التوقف عن خدمة الدين السيادي مرتفع جدا)، بينما يتمثل أعلى تصنيف ائتماني لمؤسسة فيتش في التصنيف Aaa وأقل تصنيف ائتماني هو C . وكلما قل تصنيف الدولة ائتمانيا ارتفع احتمال توقف الدولة عن الوفاء بالتزاماتها نحو حملة سندات الدين الخاص بها، ووفقا للجدول فإن هناك مرتبتين للتصنيف:

1. التصنيفات التي تضع الدولة في مرتبة الدول المؤهلة للاستثمار في دينها السيادي، وهي الترتيبات التي تبدأ من AAA حتى BBB- بالنسبة لـ ''ستاندارد آند بورز'' و''فيتش''، ومن Aaa حتى Baa3 بالنسبة لموديز.
2. التصنيفات التي تضع الدين السيادي للدولة في مرتبة المضاربة عليه لا الاستثمار فيه، وهي التصنيفات التي تبدأ من BB+ حتى D لمؤسستي ستاندارد آند بورز وفيتش، ومن Ba1 حتى C بالنسبة لـ ''موديز''.

بجانب المخاطر السيادية للدول، هناك أيضا نوعان من المخاطر كثيرا ما يستخدمان بشكل متبادل ويؤثران بشكل ما في التصنيف الائتماني الذي تحصل عليه الدولة، وهي المخاطر السياسية Political Risk ومخاطر الدولة Country Risk، وتشمل تأثير الأحداث السياسية مثل الحرب، والمواجهات الداخلية والخارجية للدولة، وتأثير الهجمات الإرهابية، كما تشمل أيضا تأثيرات العوامل الاجتماعية مثل عدم الاستقرار المدني نتيجة للعوامل الأيديولوجية والمواجهات العقائدية، أو عدم العدالة في توزيع الدخل.

ويتمثل تأثير المخاطر السياسية في أثرها المتوقع على احتمال أن تقوم الدولة المدينة بفرض قيود على الصرف الأجنبي أو قيود على تحركات رؤوس الأموال أو أن تقوم الدولة بفرض ضرائب إضافية على المستثمرين، أو في أسوأ الأحوال أن تقوم بتجميد الأصول المملوكة للمستثمرين أو مصادرتها، ومثل هذه التصرفات يمكن أن تحمل آثارا كارثية على العوائد المتوقعة للاستثمارات. أما مخاطر الدولة فهي احتمالات التعرض لخسائر نتيجة تحقق مخاطر محددة تقع معظمها تحت سيطرة الحكومة التي يحتمل أن تؤثر سلبا في مناخ الاستثمار في الدولة بالنسبة للشركات العاملة فيها.

مستويات التصنيف الدلالية للوضع المؤسسي والاقتصادي أخذا بعين الاعتبار المرونة والأداء

المرونة \ الأداء	الفئة	ممتاز	قوي للغاية	قوي جدا	قوي	قوي نسبيا	متوسط	ضعيف نسبيا	ضعيف	ضعيف جدا	ضعيف للغاية	ردئ
الفئة	التقييم	1	1.5	2	2.5	3	3.5	4	4.5	5	5.5	6
قوي للغاية	من 1 إلى 1.7	aaa	aaa	aaa	aa +	aa	a +	a	a -	bbb +	N/A	N/A
قوي جدا	من 1.8 إلى 2.2	aaa	aaa	aa +	aa	aa -	a	a -	bbb +	bbb	bb +	bb -
قوي	من 2.3 إلى 2.7	aaa	aa +	aa	aa -	a	a -	bbb +	bbb	bb +	bb	b +
قوي نسبيا	من 2.8 إلى 3.2	aa +	aa	aa -	a +	a -	bbb	bbb -	bb +	bb	bb -	b
متوسط	من 3.3 إلى 3.7	aa	aa -	a +	a	bbb +	bbb -	bb +	bb	bb -	b +	b
ضعيف نسبيا	من 3.8 إلى 4.2	aa -	a +	a	bbb +	bbb	bb +	bb	bb -	b +	b	b
ضعيف	من 4.3 إلى 4.7	a	a -	bbb +	bbb	bb +	bb	bb -	b +	b	b -	b -
ضعيف جدا	من 4.8 إلى 5.2	N/A	bbb	bbb -	bb +	bb	bb -	b +	b	b	b -	b -
ضعيف للغاية	من 5.3 إلى 6	N/A	bb +	bb	bb -	b +	b	b	b -	b -	b - وأدنى	b - وأدنى

المصدر : ستاندر آند بورز

3. نقل المخاطر: دور نظم ضمان ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار

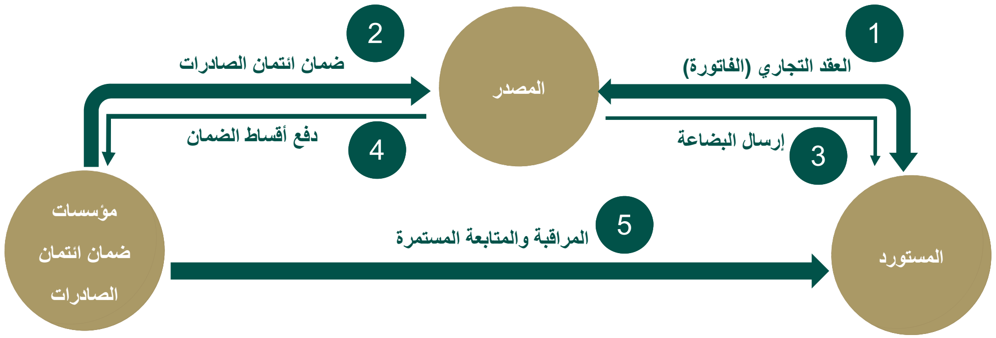
1.3. ضمان ائتمان الصادرات

تأمين أو ضمان ائتمان الصادرات هو أداة مالية تعمل على توفير حماية للمصدرين الذين يبيعون بالائتمان من مخاطر عدم سداد مشتريهم (المورِّد أو المستورِد) الذي يمكن أن ينتج من إفلاس المشتري، أو الفشل المحتمل، أو عدم قبول البضائع، أو بسبب الأحوال الاقتصادية والسياسية الخارجة عن سيطرة المصدر والمشتري. من هذا التعريف، يمكن النظر إلى بوليصة تأمين الائتمان على أنها أداة لإدارة المخاطر تساعد المصدِّر على استقرار التدفقات النقدية لديه وتحمي مستحقاته التجارية في ظل متغيرات المنافسة ومناخ العمل الاقتصادي.

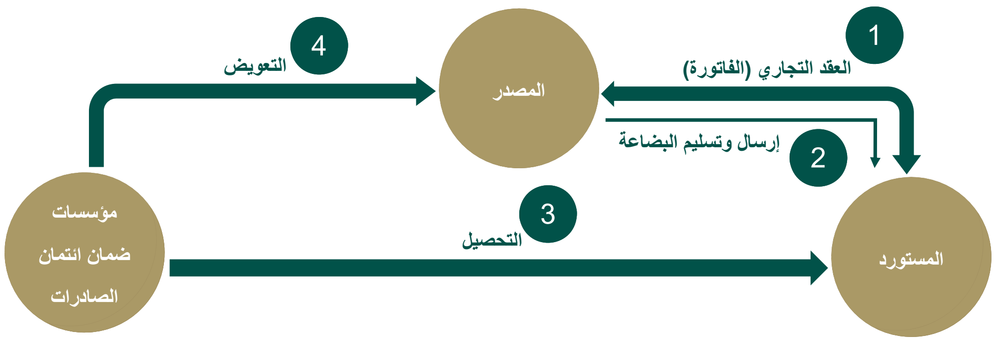
ويرجع سبب ظهور نظم ضمان ائتمان الصادرات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي إلى عوامل أساسية، نوجزها في ثلاث نقاط:

- **الوقاية:** حيث إن هذا العامل يوفر للمصدر المعلومات اللازمة حول الوضعية المالية والاقتصادية للمستوردين الأجانب، وبالتالي سيسمح للمصدرين باختيار الزبائن أو المستوردين الذين يتمتعون بملاءة وقدرة عالية على التسديد، ويسمح لهم أيضا بتجنب المستوردين الذين يحملون نسبة مخاطرة عالية.
- **التحصيل:** قد لا يستطيع المصدر في كثير من الحالات تحصيل قيمة صادراته أو ديونه الناشئة عن التصدير للمستورد الأجنبي، لعجز هذا الأخير عن سداد مستحقات المصدر بسبب نقص في موارده المالية، أو لأسباب خارجة عن إرادته كإجراءات استثنائية تتخذها دولة المورد بشأن منع أو تحديد تحويل الأموال إلى الخارج. في هذه الحالة تقوم الهيئات أو المؤسسات أو الوكالات بالتكفل بتحصيل ديون أو حقوق المصدر بناء على فعالية تلك الهيئات والخبرة التي تتمتع بها والتي تكسبها قوة إقناع المستوردين الأجنبيين للعدول عن فكرة عدم السداد.
- **التعويض:** تقوم مؤسسات أو هيئات الضمان بتعويض المصدرين عن الخسائر التي قد يتعرضون لها نتيجة إعسار أو إفلاس المستوردين، وذلك وفق شروط معينة ونسب محددة مسبقا أي قبل إجراء عملية التأمين.

ضمان ائتمان الصادرات



ضمان ائتمان الصادرات في حالة التحصيل



كما يمكن إبراز أهمية ضمان ائتمان الصادرات في المزايا التالية:

1 - حماية المصدر من أخطار السداد في صفقات التصدير، فعملية البيع إلى الخارج تقتضي شروطاً ائتمانية أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة حول المشترين والموردين الأجانب، وقدرتهم المالية من جهة ، وكذا لحالة عدم التأكد، أو عدم اليقين التي تتعرض لها التبادلات الاقتصادية الدولية من جهة ثانية.

2 - تمويل العملية التصديرية، عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه، حيث يعد مصدرا هاما لتعزيز التمويل الخارجي للدول النامية، فقد بلغت مع بداية التسعينات من القرن الماضي قروض الصادرات المؤمنة طويلة الأجل خمس مديونية الدول النامية الإجمالية، في حين بلغت قروض الصادرات المؤمنة قصيرة الأجل نصف مديونية الدول النامية قصيرة الأجل.

3 - ترفع بوليصة التأمين من جودة كمبيالة التصدير، و ترفع من جدارة المصدِّر في الحصول على الائتمان، مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها دون تغطية للمخاطر وعدم اليقين.

4 - توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المستوردة المثيلة والبديلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط سداد ميسرة للمشتري.

5 - تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان طالما أن المتداولين لهذه الأوراق مطمئنون للحصول على قيمتها عند استحقاقها وآمنون من خطر الرجوع عليهم عند الوفاء بها.

6 - تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة إلى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفر اعتماد مستندي معزز كوسيلة مقبولة للسداد.

وقد لا يكون تمويل الصادرات على المستوى الوطني يفي بالحاجة، ومن ثم يصبح التعاون الإقليمي والدولي في مجال تمويل الصادرات من الأهمية بمكان لسد الفجوة القائمة. كما يمثل التعاون الإقليمي والدولي وسيلة مجدية لإقامة علاقات بين الهيئات والمؤسسات الوطنية وتبادل المعلومات، إضافة إلى ذلك، فإن النظم الإقليمية والدولية قد تجمع وتوزع مخاطر التجارة غير التقليدية بين العديد من الدول وبذلك تتحقق المنفعة المشتركة للدول الأعضاء. كما أن المؤسسات الإقليمية والدولية تجد سهولة أكثر في الدخول إلى الأسواق المالية العالمية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

في هذا الصدد وعلى مستوى الدول العربية، نشأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية وهي تتخذ من دولة الكويت مقراً لها.

وتقوم "ضمان" بتوفير تغطية تأمينية ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم. وتهدف "ضمان" إلى تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب. كما تهدف إلى تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمُصدرين العرب. وتقوم "ضمان" أيضا بدعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية كما تدعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية والبضائع الرأسمالية والسلع الاستراتيجية ومثيلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية.

وتوفر "ضمان" ثلاثة أنواع من عقود التأمين للمُصدرين العرب وهي كما يلي:

- عقد تأمين ائتمان شامل: يغطي هذا العقد كافة المخاطر التجارية وغير التجارية لعمليات التصدير قصيرة الأجل (حتى 365 يوماً) إلى مشترين عرب أو أجانب وافقت "ضمان" على تأمينهم مسبقاً، ويمكن أن تشمل التغطية التأمينية مشترين من السوق المحلي.

- **عقد تأمين ائتمان محدد:** يغطي هذا العقد المخاطر التجارية و/أو غير التجارية لعملية تصدير محددة متوسطة أو طويلة الأجل أي بأجل ائتمان يتراوح بين سنة واحدة وسبع سنوات.
- **عقد تأمين خطاب اعتماد غير معزز:** يغطي هذا العقد المخاطر التجارية وغير التجارية لعدم وفاء البنك المُصدر للاعتماد المستندي في إطار عملية محددة.

برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية مؤسسة مالية عربية مشتركة ذات شخصية اعتبارية مستقلة مقرها مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، أنشئت سنة 1989 بموجب قرار من مجلس محافظي صندوق النقد العربي برأس مال قدره 500 مليون دولار بالاشتراك مع مؤسسات مالية عربية أخرى، وبدأت عملياتها المالية سنة 1991 في تمويل التجارة العربية. ومع زيادة وتطور نشاط البرنامج ونمو حجم طلبات التمويل، تم زيادة رأس المال المصرح به في عام 2013 ليصبح مليار دولار بهدف تنمية التبادل التجاري العربي وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي. ومن أهم أهداف هذا البرنامج ما يلي:

1. إتاحة التمويل للتجارة العربية المؤهلة بتكلفة مناسبة جدا، عبر الأجهزة المالية والمصرفية القائمة في الدول العربية ووفق الممارسات والمعايير السائدة والمتعارف عليها في مجال تمويل التجارة.
2. إمكانية توفير التمويل دون حق الرجوع إلى المصدر، وذلك بالتنسيق مع الوكالات الوطنية والجهات الضامنة.
3. توفير المعلومات اللازمة للمصدرين والمستوردين والجهات المعنية في الدول العربية، حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها والإمكانيات الكامنة لتطوير تلك التجارة، وذلك من خلال شبكة معلومات تجارية حديثة، يعمل البرنامج على إنشائها حاليا بمقره بالتعاون مع مركز التجارة الدولية في جنيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
4. كما يمول البرنامج تجارة العديد من السلع، التي تتضمن المنتجات الزراعية والغذائية، والمواد الخام، والسلع الوسيطة، والبتروكيمياويات، والسلع الاستهلاكية المصنعة، والسلع الرأسمالية،

وفي المقابل لا يتم تمويل تجارة النفط الخام، والسلع المستعملة، والسلع المعاد تصديرها.

وفيما يتعلق بالضمانات، فقد تم التوقيع على اتفاقية بين برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقدم المؤسسة بموجبها ضمانات تغطي العمليات المالية للبرنامج، علما بأنه في الوقت الحالي يتعامل البرنامج مع المؤسسة على أساس كل حالة على حدة.

2.3. ضمان الاستثمار

يمثل ضمان الاستثمار أداة متزايدة في الأهمية لتسهيل انسياب التدفقات الرأسمالية ودعم التنمية حيث تسهم في الحد من المخاطر غير التجارية التي تتعرض لها المشاريع. فهو آلية للتخفيف من المخاطر بغية تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في الدول المضيفة خاصة النامية منها.

وعلى المستوى الدولي، يجري التصدي للمخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة في إطار الوكالات المتخصصة، مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (1974) ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (1988) التابعة لمجموعة البنك الدولي.

وتوفر المؤسسة الضمان للمستثمرين العرب والأجانب على استثماراتهم المباشرة وغير المباشرة المنفذة في الدول العربية ضد قيود التحويل والمصادرة والحرب والاضطرابات المدنية والأعمال الإرهابية والتخريبية وانتهاك عقود الدولة. وتتضمن خدماتها نوعين من عقود التأمين للمستثمرين الأجانب كما يلي:

- **عقد ضمان استثمار مباشر:** يغطي هذا العقد الاستثمارات العربية وغير العربية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية سواء الجديدة أو القائمة المنفذة في الدول العربية سواء كانت في شكل ملكية كاملة للمشاريع الاستثمارية أو ملكية جزئية عبر أسهم أو محافظ استثمارية.
- **عقد ضمان معدات المقاولات:** يغطي هذا العقد قيمة الأصول المتنقلة المستخدمة من قبل المقاولين العرب في الدولة المُضيفة للمشروع ضد المخاطر غير التجارية فقط.



الملاحق الاحصائية

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار						
المنطقة	التدفقات الواردة			التدفقات الصادرة		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016
الدول المتقدمة	**563**	**984**	**1,032**	**708**	**1,173**	**1,044**
الاتحاد الاوروبي	272	566	533	221	666	515
امريكا الشمالية	231	390	425	353	370	365
الدول النامية	**704**	**752**	**646**	**473**	**389**	**383**
افريقيا	71	61	59	28	18	18
اسيا	460	524	443	412	339	363
شرق اسيا	257	318	260	289	237	291
شرق وجنوب شرق اسيا	130	127	101	89	56	35
جنوب اسيا	41	51	54	12	8	6
غرب اسيا	31	28	28	23	38	31
امريكا اللاتينية والكاريبي	170	165	142	31	31	1
أوقيانوسيا	2	2	2	1	1	1
الدول المتحولة	**57**	**38**	**68**	**73**	**32**	**25**
العالم	**1,324**	**1,774**	**1,746**	**1,253**	**1,594**	**1,452**

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2017

مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي في العالم
بالاسعار الجارية وبالمليار دولار

البيان	1990	2007–2005	2014	2015	2016
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة	205	1,426	1,324	1,774	**1,746**
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	244	1,459	1,253	1,594	**1,452**
أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة	2,197	14,496	25,108	25,191	**26,728**
أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	2,254	15,184	24,686	24,925	**26,160**
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	82	1,025	1,632	1,480	**1,511**
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد%	4	7	7	6	**6**
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	128	1,101	1,533	1,382	**1,376**
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر%	6	8	6	6	**6**
صفقات التملك والاندماج عبر الحدود	98	729	428	735	**869**
مبيعات فروع الشركات الأجنبية	5,097	19,973	33,476	36,069	**37,570**
القيمة المضافة من فروع الشركات الأجنبية	1,073	4,636	7,355	8,068	**8,355**
إجمالي أصول فروع الشركات الأجنبية	4,595	41,140	104,931	108,621	**112,833**
صادرات فروع الشركات الأجنبية	1,444	4,976	7,854	6,974	**6,812**
التوظيف عن طريق فروع الشركات الأجنبية (بالآلاف)	21,438	49,478	75,565	79,817	**82,140**

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2017

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2015 و 2016

الدولة	2015	2016	الحصة من الاجمالي لعام 2016 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الأردن	1,600	1,539	5.0	-61	-4
الإمارات	8,795	8,986	29.2	191	2
البحرين	-797	282	0.9	1,079	135
تونس	1,002	958	3.1	-44	-4
الجزائر	-584	1,546	5.0	2,130	365
جيبوتي	124	160	0.5	36	29
السعودية	8,141	7,453	24.2	-688	-8
السودان	1,728	1,064	3.5	-665	-38
الصومال	306	339	1.1	33	11
العراق	-7,752	-5,911	-19.2	1,841	24
سلطنة عمان	-2,692	142	0.5	2,834	105
فلسطين	103	269	0.9	166	161
قطر	1,071	774	2.5	-297	-28
الكويت	293	275	0.9	-19	-6
لبنان	2,353	2,564	8.3	211	9
ليبيا	726	493	1.6	-233	-32
مصر	6,925	8,107	26.3	1,182	17
المغرب	3,255	2,322	7.5	-933	-29
اليمن	-15	-561	-1.8	-546	-3,532
الإجمالي العربي	24,582	30,798	100	6,216	25

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017 (تم تعديل بيانات 2015 من المصدر)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2015 و 2016

الدولة	2015	2016	الحصة من الاجمالي لعام 2016 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الأردن	1	3	0.0	2	229
الإمارات	16,692	15,711	53.7	-980	-6
البحرين	497	170	0.6	-327	-66
تونس	19	34	0.1	15	75
الجزائر	103	55	0.2	-48	-47
السعودية	5,390	8,359	28.6	2,969	55
العراق	148	304	1.0	157	106
سلطنة عمان	294	862	2.9	568	193
فلسطين	73	114	0.4	40	55
قطر	4,023	7,902	27.0	3,879	96
الكويت	5,407	-6,258	-21.4	-11,665	-216
لبنان	662	773	2.6	111	17
ليبيا	395	341	1.2	-53	-14
مصر	182	207	0.7	25	14
المغرب	653	639	2.2	-14	-2
موريتانيا	8	19	0.1	11	134
اليمن	6	35	0.1	28	443
الإجمالي العربي	34,553	29,270	100	-5,284	-15

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017 (تم تعديل بيانات 2015 من المصدر)

أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2015 و 2016

الدولة	2015	2016	الحصة من الاجمالي لعام 2016 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الأردن	30,629	32,148	3.9	1,520	5
الإمارات	108,959	117,944	14.1	8,986	8
البحرين	28,324	28,606	3.4	282	1
تونس	34,689	29,305	3.5	-5,385	-16
الجزائر	26,232	27,778	3.3	1,546	6
جيبوتي	1,629	1,789	0.2	160	10
السعودية	224,050	231,502	27.8	7,453	3
السودان	24,404	25,467	3.1	1,064	4
سورية	10,743	10,743	1.3	0	0
الصومال	1,623	1,962	0.2	339	21
العراق	15,409	9,498	1.1	-5,911	-38
سلطنة عمان	18,406	18,548	2.2	142	1
فلسطين	2,511	2,588	0.3	77	3
قطر	33,169	33,943	4.1	774	2
الكويت	14,604	14,260	1.7	-344	-2
لبنان	58,455	61,019	7.3	2,564	4
ليبيا	19,237	19,730	2.4	493	3
مصر	94,307	102,324	12.3	8,017	9
المغرب	49,671	54,784	6.6	5,114	10
موريتانيا	6,478	6,750	0.8	272	4
اليمن	3,426	2,865	0.3	-561	-
الإجمالي العربي	806,954	833,554	100	26,600	3

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017 (تم تعديل بيانات 2015 من المصدر)

أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2015 و 2016

الدولة	2015	2016	الحصة من الاجمالي لعام 2016 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الأردن	609	613	0.2	3	1
الإمارات	97,530	113,241	32.1	15,711	16
البحرين	14,625	14,795	4.2	170	1
تونس	319	286	0.1	-33	-10
الجزائر	1,822	1,877	0.5	55	3
السعودية	63,121	80,424	22.8	17,304	27
سورية	5	5	0.0	0	0
العراق	2,104	2,408	0.7	304	14
سلطنة عمان	7,488	8,350	2.4	862	12
فلسطين	445	445	0.1	0	0
قطر	43,287	51,189	14.5	7,902	18
الكويت	31,577	31,342	8.9	-236	-1
لبنان	12,691	13,464	3.8	773	6
ليبيا	20,279	20,620	5.9	341	2
مصر	7,020	7,227	2.1	207	3
المغرب	4,557	5,359	1.5	802	18
موريتانيا	80	99	0.0	19	23
اليمن	661	696	0.2	35	5
الإجمالي العربي	308,219	352,439	100	44,221	14

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017 (تم تعديل بيانات 2015 من المصدر)

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة
الى الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامي 2006 و 2016

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	3.54	2.62	2.83	2.41	1.69	1.49	1.55	1.95	2.18	1.60	1.54
الإمارات	12.81	14.19	5.06	1.13	8.80	7.15	8.83	9.49	10.82	8.80	8.99
البحرين	2.91	0.91	2.64	0.26	0.16	0.10	1.55	3.73	1.52	-0.80	0.28
تونس	3.31	1.62	2.76	1.69	1.51	1.15	1.60	1.12	1.06	1.00	0.96
الجزائر	1.89	1.74	2.63	2.75	2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	-0.58	1.55
جيبوتي	0.11	0.20	0.23	0.07	0.04	0.08	0.11	0.29	0.15	0.12	0.16
السعودية	18.29	24.32	39.46	36.46	29.23	16.31	12.18	8.86	8.01	8.14	7.45
السودان	1.84	1.50	1.65	1.73	2.06	1.73	2.31	1.69	1.25	1.73	1.06
سورية	0.66	1.24	1.47	2.57	1.47	0.80	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الصومال	0.10	0.14	0.09	0.11	0.11	0.10	0.11	0.26	0.28	0.31	0.34
العراق	0.38	0.97	1.86	1.60	1.40	1.88	3.40	-3.26	-10.34	-7.75	-5.91
سلطنة عمان	1.60	3.33	2.95	1.49	1.24	1.63	1.37	1.61	1.51	-2.69	0.14
فلسطين	0.02	0.03	0.05	0.30	0.21	0.35	0.06	0.18	0.16	0.10	0.27
قطر	3.50	4.70	3.78	8.12	4.67	0.94	0.40	-0.84	1.04	1.07	0.77
الكويت	0.12	0.11	-0.01	1.11	1.30	3.26	2.87	1.43	0.95	0.29	0.27
لبنان	3.13	3.38	4.00	4.38	3.71	3.14	3.11	2.66	2.91	2.35	2.56
ليبيا	2.06	3.85	3.18	3.31	1.91	0.00	1.43	0.70	0.05	0.73	0.49
مصر	10.04	11.58	9.49	6.71	6.39	-0.48	6.03	4.26	4.61	6.93	8.11
المغرب	2.45	2.80	2.49	1.95	1.57	2.57	2.73	3.30	3.56	3.25	2.32
اليمن	1.12	0.92	1.55	0.13	0.19	-0.52	-0.53	-0.13	-0.23	-0.02	-0.56
الإجمالي العربي	**69.89**	**80.15**	**88.16**	**78.29**	**69.95**	**44.25**	**50.59**	**38.97**	**31.01**	**24.58**	**30.80**

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة
من الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامي 2006 و 2016

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	-138.08	48.10	12.82	72.39	28.45	30.85	5.35	15.63	83.38	0.99	3.24
الإمارات	10,891.76	14,567.73	15,820.30	2,722.90	2,015.00	2,178.00	2,536.01	8,828.34	11,735.90	16,691.60	15,711.40
البحرين	980.05	1,669.15	1,620.48	-1,791.49	334.04	-920.21	515.96	531.91	-393.62	497.34	170.21
تونس	37.57	84.29	120.12	91.83	111.78	702.52	44.82	47.39	31.81	19.37	33.98
الجزائر	33.97	150.63	317.98	214.81	220.49	533.51	-41.30	-268.29	-18.30	103.22	55.00
السعودية	-38.56	-134.83	3,497.62	2,177.27	3,906.85	3,429.92	4,401.55	4,943.29	5,395.99	5,389.93	8,358.66
العراق	305.00	7.90	33.60	71.90	124.90	366.00	489.50	227.10	241.50	147.70	304.30
سلطنة عمان	276.00	-36.00	585.00	109.00	1,498.00	1,222.00	884.00	934.00	1,358.00	294.00	862.00
فلسطين	129.42	43.86	-4.28	69.31	84.42	-128.08	29.09	-48.33	187.60	73.30	113.70
قطر	127.43	5,160.25	3,657.77	3,214.57	1,863.17	10,108.53	1,840.11	8,021.43	6,748.35	4,023.35	7,901.92
الكويت	8,210.53	9,784.18	9,090.57	8,581.83	5,889.84	10,772.92	6,741.30	16,648.03	-10,468.26	5,406.98	-6,258.28
لبنان	874.65	848.09	986.58	1,125.77	486.83	936.65	1,025.69	1,980.92	1,255.02	661.72	773.21
ليبيا	474.00	3,947.00	5,888.20	1,165.00	2,722.00	131.00	2,509.00	706.83	-77.49	394.80	341.38
مصر	148.40	664.80	1,920.20	571.10	1,175.50	625.50	211.10	301.00	252.70	181.70	206.60
المغرب	444.88	621.61	485.19	470.26	588.77	178.99	406.12	331.96	436.34	653.29	639.10
موريتانيا	0.06	-1.28	2.99	-2.78	16.75	1.46	-2.68	18.62	29.37	7.98	18.65
اليمن	9.25	39.49	229.86	71.88	71.26	57.89	8.49	5.39	11.54	6.43	34.90
الإجمالي العربي	22,766.34	37,464.96	44,265.01	18,935.57	21,138.06	30,227.45	21,604.12	43,225.22	16,809.83	34,553.69	29,269.99

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017

تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامي 2006 و 2016

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	12,713.13	19,012.72	20,405.80	20,761.41	21,898.59	23,384.65	24,933.10	26,945.94	29,059.42	30,628.52	32,148.43
الإمارات	40,313.71	48,874.74	53,937.71	55,072.00	63,868.77	71,020.87	79,849.24	89,340.23	100,163.61	108,958.71	117,944.41
البحرين	11,190.66	12,103.69	14,741.18	14,998.14	15,153.99	22,332.45	23,875.00	27,603.72	29,122.34	28,324.47	28,606.38
تونس	21,961.30	26,019.50	28,525.08	31,276.85	31,374.23	31,757.49	34,059.07	33,773.00	31,562.97	34,689.45	29,304.80
الجزائر	10,110.18	11,853.51	14,485.22	17,238.98	19,540.20	22,120.56	23,619.98	25,312.87	26,819.60	26,232.29	27,778.29
جيبوتي	322.32	517.67	751.67	851.67	878.47	956.47	1,066.47	1,352.47	1,505.48	1,629.48	1,789.48
السعودية	50,659.00	73,479.73	112,935.47	148,088.80	176,377.95	186,758.13	199,032.13	207,896.96	215,908.75	224,049.77	231,502.31
السودان	8,742.78	10,247.16	11,900.28	13,626.58	15,690.31	17,424.69	19,736.15	21,424.04	22,675.32	24,403.69	25,467.46
سورية	3,191.00	4,432.96	5,898.62	8,469.55	9,938.75	10,742.91	10,742.91	10,742.91	10,742.91	10,742.91	10,742.91
الصومال	118.19	259.19	346.19	454.19	566.19	668.19	775.52	1,033.52	1,316.52	1,622.52	1,961.52
العراق	2,143.31	3,115.11	4,970.81	6,569.11	7,965.31	9,847.61	13,248.01	18,379.21	23,161.01	15,408.71	9,497.51
سلطنة عمان	5,974.75	9,306.75	12,258.75	13,743.75	14,986.75	16,614.75	17,979.75	19,591.75	21,097.75	18,405.75	18,547.75
فلسطين	1,578.43	1,606.72	1,658.23	1,958.70	2,175.30	2,328.00	2,336.00	2,459.00	2,487.00	2,511.00	2,588.00
قطر	10,655.03	15,355.03	17,768.89	25,893.62	30,563.95	31,502.47	31,898.35	31,057.96	32,098.35	33,169.23	33,943.13
الكويت	773.32	945.42	8,721.63	10,231.27	11,883.50	15,175.96	18,144.32	16,097.15	15,732.92	14,603.67	14,259.72
لبنان	28,819.70	32,195.68	36,197.75	40,576.65	44,285.03	47,422.08	50,533.40	53,194.50	56,101.62	58,454.82	61,018.75
ليبيا	4,085.50	7,935.50	11,115.50	14,425.50	16,334.50	16,334.50	17,759.50	18,461.50	18,511.50	19,237.16	19,729.72
مصر	38,924.70	50,502.80	59,997.40	66,709.00	73,094.60	72,611.90	78,643.00	82,893.00	87,485.00	94,307.00	102,324.00
المغرب	29,938.72	38,613.26	39,388.35	42,581.10	45,081.59	44,515.94	45,245.67	51,815.96	51,192.04	49,670.52	54,784.22
موريتانيا	1,762.62	1,901.99	2,244.76	2,241.69	2,372.22	2,960.97	4,349.56	5,475.24	5,976.28	6,478.35	6,750.00
اليمن	1,924.28	2,985.12	4,539.74	4,668.93	4,857.56	4,339.14	3,808.14	3,674.54	3,441.44	3,425.99	2,864.99
الإجمالي العربي	**285,902.63**	**371,264.26**	**462,789.03**	**540,437.49**	**608,887.75**	**650,819.71**	**701,635.26**	**748,525.47**	**786,161.80**	**806,954.01**	**833,553.76**

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017

تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة
من الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامي 2006 و 2016

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	311.57	359.66	372.38	444.37	473.10	503.94	509.30	524.93	608.31	609.30	612.54
الإمارات	20,434.00	35,001.73	50,822.03	53,544.93	55,559.93	57,737.93	60,274.00	69,102.34	80,838.24	97,529.84	113,241.24
البحرين	6,050.52	7,719.66	9,340.13	7,548.67	7,882.71	13,476.06	13,992.02	14,523.94	14,127.66	14,625.00	14,795.21
تونس	88.66	117.15	152.68	230.78	287.22	298.81	310.20	309.10	287.45	318.61	286.03
الجزائر	608.82	759.44	1,077.43	1,292.24	1,512.73	2,046.24	2,004.94	1,736.65	1,718.35	1,821.57	1,876.57
السعودية	17,205.21	17,047.47	20,444.00	22,621.20	26,528.00	29,957.92	34,359.47	39,302.76	44,698.75	63,120.51	80,424.17
سورية	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
العراق	393.70	401.60	435.20	507.10	632.00	998.00	1,487.50	1,714.60	1,956.10	2,103.80	2,408.10
سلطنة عمان	640.00	604.00	1,189.00	1,298.00	2,796.05	4,018.42	4,902.68	5,836.00	7,194.00	7,488.00	8,350.00
فلسطين	40.00	83.86	79.59	148.90	240.90	192.20	231.90	171.00	358.00	444.80	445.00
قطر	1,075.91	6,236.16	7,467.21	10,681.79	12,544.96	22,653.49	24,493.60	32,515.03	39,263.38	43,286.73	51,188.66
الكويت	10,845.15	14,665.20	22,436.50	23,715.54	28,189.22	32,250.27	31,023.37	37,153.14	34,310.45	31,577.04	31,341.53
لبنان	3,383.89	4,231.98	5,218.56	6,344.33	6,831.16	7,767.80	8,793.50	10,774.42	12,029.44	12,691.16	13,464.37
ليبيا	2,892.67	6,839.67	12,727.87	13,892.87	16,614.87	16,745.87	19,254.87	19,961.69	19,884.20	20,279.00	20,620.38
مصر	1,115.70	1,780.50	3,700.70	4,272.90	5,448.40	6,074.00	6,285.00	6,586.00	6,839.00	7,020.00	7,227.00
المغرب	1,053.64	1,337.14	1,699.09	1,861.38	1,913.98	1,981.09	2,156.72	2,554.72	4,187.01	4,557.27	5,358.80
موريتانيا	9.84	8.57	11.55	8.77	25.53	26.99	24.31	42.93	72.30	80.27	98.93
اليمن	158.69	198.18	428.04	499.92	571.18	629.07	637.56	642.95	654.49	660.92	695.81
الإجمالي العربي	**66,312.95**	**97,396.96**	**137,606.97**	**148,918.67**	**168,056.94**	**197,363.10**	**210,745.94**	**243,457.19**	**269,032.12**	**308,218.81**	**352,439.32**

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017

المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية
خلال الفترة من 2003 إلى 2016

الدول المستقبلة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
الأردن	335	47,359	70,515	265
الإمارات	4,492	152,345	391,605	3,705
البحرين	637	34,971	81,922	519
تونس	410	27,279	95,965	336
الجزائر	399	64,661	104,040	331
جيبوتي	30	5,018	5,410	28
السعودية	1,369	163,577	153,069	995
السودان	71	8,898	16,847	57
سورية	162	28,324	40,582	136
الصومال	18	1,086	1,297	17
العراق	320	61,511	50,819	246
سلطنة عمان	571	49,628	95,679	418
فلسطين	15	1,214	3,174	9
قطر	765	90,855	89,754	650
الكويت	346	12,609	39,671	286
لبنان	243	15,418	42,064	217
ليبيا	160	31,654	31,355	148
مصر	877	185,730	241,218	633
المغرب	888	64,382	241,772	698
موريتانيا	31	5,404	8,170	27
اليمن	53	13,695	14,500	49
الإجمالي	12,192	1,065,618	1,819,428	9,770

المصدر: FDI Markets

تطورالمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم

السنوات	عدد المشروعات		التكلفة (مليون دولار)		عدد الوظائف		عدد الشركات المستثمرة
	القيمة	% من العالم	القيمة	% من العالم	القيمة	% من العالم	
2016	773	4.3	93,949	10.2	115,065	4.5	616
2015	769	4.2	43,864	5.0	95,596	3.9	610
2014	818	4.2	63,330	7.4	109,345	4.4	644
2013	954	4.6	57,705	6.1	102,035	4.1	724
2012	1,074	5.7	47,219	6.3	115,936	5.2	764
2011	1,168	5.7	61,179	6.3	126,053	4.6	873
2010	1,045	5.6	63,348	6.8	139,175	5.3	797
2009	1,159	6.8	110,886	10.4	166,076	6.3	892
2008	1,325	7.0	171,751	12.2	290,162	8.0	988
2007	719	5.0	55,910	6.4	117,070	4.3	615
2006	849	6.6	113,704	13.9	178,961	7.0	635
2005	641	5.9	77,548	12.2	123,784	6.2	513
2004	436	4.2	58,171	8.9	67,924	3.5	363
2003	460	4.8	47,040	6.5	72,202	3.6	394
الإجمالي	12,190	5.3	1,065,603	8.6	1,819,384	5.2	6,946

المصدر: FDI Markets

توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة إلى الدول العربية (حسب الدول المستثمرة)
بالمليون دولار لعام 2016

المصدر / الوجهة	مصر	السعودية	الإمارات	الجزائر	المغرب	العراق	البحرين	سلطنة عمان	الأردن	الكويت	الإجمالي
الصين	22,489.7	31.5	2,285.9	3,428.0	595.1		54.5		9.7	580.0	**29,474.4**
الإمارات	8,984.3	4,534.7		110.0	478.1	3.6	144.5	246.8	528.6	156.1	**15,186.7**
الولايات المتحدة	281.8	4,017.4	1,609.7		881.0	2.9	19.5	15.2	102.6	43.6	**6,973.7**
المملكة المتحدة	1,549.1	26.9	378.9		299.8	6.5	2,623.1	17.1		15.1	**4,916.5**
السعودية	3,916.2		164.4		129.4		146.5	64.4	219.5	.9	**4,641.3**
روسيا	33.3		33.3		356.2	3,466.7					**3,889.6**
إيطاليا	1,786.7	21.3	108.5	231.7	1,211.0			7.1	223.1	7.1	**3,596.5**
سنغافورة	45.7	40.0	134.9	3,151.4				199.8			**3,571.7**
الهند	26.8	617.5	716.9				640.1	512.2	2.9	29.5	**2,546.0**
إسبانيا	403.8	3.6	440.9	15.3	79.8		9.0	1,200.0	3.6		**2,156.0**
الدانمرك		919.0	8.7		908.0						**1,835.7**
اليابان	27.3	21.3	909.8		359.8		6.5	340.0			**1,664.7**
كندا	7.9	455.8	1,011.2		90.4				47.9		**1,613.2**
ماليزيا			5.7						1,600.0		**1,605.7**
فرنسا	332.0	7.2	270.8	59.1	556.2		3.6		133.8	3.6	**1,366.3**
مصر		608.7	45.1	159.8							**813.6**
البرتغال	200.3				67.1				439.0		**706.4**
ألمانيا	35.2	60.5	299.5	185.3	51.5	6.1			3.7	20.0	**661.8**
لبنان	536.0		36.8			15.1			3.6	3.6	**595.1**
كوريا الجنوبية	12.3		20.0	63.0	27.7					387.0	**510.0**
تركيا	11.9	3.6	.5		420.1		18.7			15.3	**470.1**
جمهورية التشيك						450.0					**450.0**
النرويج		2.9						422.4			**425.3**
جنوب أفريقيا	150.0	133.8	5.8								**289.6**
تايوان			219.5								**219.5**
إيران								204.0			**204.0**
قطر								177.8		14.2	**192.0**
سويسرا		11.5	94.3	15.3	50.8		7.1		4.5	6.2	**189.7**
تايلاند			175.4								**175.4**
أوكرانيا	19.9	106.2	31.0								**157.1**
الكويت			138.5				18.2				**156.7**
سلطنة عمان		44.5	27.2				30.4				**102.1**
فنلندا	25.1		66.3								**91.4**
بلجيكا			77.3	2.0							**79.3**
أستراليا		6.7	65.8								**72.5**
هولندا			65.8				6.5				**72.3**
لوكسمبورغ			27.2				35.9				**63.1**
نيبال		62.0									**62.0**
موناكو			22.2		33.9						**56.1**
المغرب			45.5								**45.5**
سيريلانكا			22.2					15.1			**37.3**
أيرلندا			36.1								**36.1**
السويد			29.7	1.5						3.6	**34.8**
أخرى	38.4	38.2	193.0	6.8	.0	.0	43.3	.0	.0	.0	**319.7**
الإجمالي	**40,913.7**	**11,774.8**	**9,824.3**	**7,429.2**	**6,595.9**	**3,950.9**	**3,807.4**	**3,421.9**	**3,322.5**	**1,285.8**	**92,326.5**

المصدر: FDI Markets

تطورالمشاريع الاستثمارية العربية البينية

السنوات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2016	142	22,164	26,585	91
2015	157	13,916	20,870	104
2014	162	11,390	33,868	95
2013	241	13,715	32,420	136
2012	353	20,543	46,781	158
2011	258	14,244	29,237	143
2010	212	17,199	39,829	139
2009	191	33,938	48,400	146
2008	257	64,721	98,896	165
2007	108	17,831	26,872	87
2006	221	56,270	91,487	137
2005	118	32,039	51,269	81
2004	63	1,975	8,569	51
2003	69	4,183	8,971	53
الإجمالي	2,552	324,129	564,054	1,036

المصدر: FDI Markets

إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشروعات) ما بين عامي 2003 و2016
حسب الترتيب التنازلي لإجمالي عدد المشروعات

المصدر / الوجهة	السعودية	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الأردن	الكويت	العراق	الجزائر	المغرب	لبنان	سوريا	ليبيا	السودان	تونس	اليمن	فلسطين	جيبوتي	الصومال	موريتانيا	الاجمالي
الإمارات	258		122	155	117	152	62	92	48	28	61	53	18	14	19	16	8	1	6	1	1	1,232
السعودية		68	52	20	37	12	17	13	2	13	12	9	11	4	7	3	3			1		284
الكويت	34	69	22	18	42	17	25		8		3	18	9	1	2	3	1		1		1	274
قطر	25	27	9	24	4		3	15		2	5	4	10	5	6	3	3	2	1		2	150
لبنان	8	28	16	4	4	7	15	5	18	6	1		17	1	5	1						136
البحرين	33	26	6	9	1	18	12	8	4		1	4	1	4	1	2	1		1			132
مصر	18	25		6	1	3	9	1	6	12	4	1	5	8	8	2	1					110
الأردن	10	14	13	1	7	4		1	14	4	2	1	3		1			9				84
سلطنة عمان	13	10	1		14	5	1	3		1		1		1			1			2		53
تونس	2	1	2	1		1				23	3			13					1			47
المغرب		5								7				3		3					1	19
اليمن	1	1	1			1	2						1						1	1		9
العراق		4					1					1										6
الجزائر									1							3	1					5
ليبيا		1	2							1												4
سوريا		2	1																			3
فلسطين		2																				2
السودان										1												1
جيبوتي																				1		1
الاجمالي	402	283	247	238	227	220	147	138	101	98	92	92	75	54	49	36	19	12	11	6	5	2,552

المصدر: FDI Markets

إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الإجمالية للمشروعات) بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و2016
حسب الترتيب التنازلي لإجمالي التكلفة

المصدر / الوجهة	مصر	السعودية	الجزائر	الأردن	ليبيا	العراق	الإمارات	المغرب	البحرين	سلطنة عمان	قطر	لبنان	سوريا	تونس	السودان	اليمن	جيبوتي	الكويت	فلسطين	الصومال	موريتانيا	الاجمالي
الإمارات	46,481	18,003	15,257	15,976	874	14,104		13,822	4,679	5,178	8,081	7,763	3,740	849	843	603	1,726	2,869	15	11	15	160,889
البحرين	3,733	942		1,987	20,181	167	1,193	197	1	504	2,888	100	178	6,000	150	178	15	118				38,531
الكويت	6,023	2,625		1,121	139	851	7,418	887	7,268	2,051	731	2,049	5,099	271	19	601	865				28	38,043
قطر	15,676	2,827	2,150	359	388		1,240	105	21	3,564		105	452	245	1,056	808	865	153	1,050		27	31,089
السعودية	7,080		933	2,822	67	115	6,619	433	1,237	559	108	1,901	420	61	135	557		93		150		23,290
مصر		2,492	4,338	1,178	382	786	983	155	37	734	335	15	296	19	1,798	42		7				13,595
لبنان	1,753	133	63	195	11	3,744	1,152	11	28	79	80		298	11	228			22				7,807
الأردن	291	806	87			773	946	24	78	185	35	15	36		6			7	127			3,414
سلطنة عمان	268	1,164	2	13	7		300		205		105	13				178		43		163		2,460
تونس	283	107	1,023		345		6	30		22	45						22					1,881
الجزائر						45								121		850						1,015
المغرب			129		517		88							31							11	776
ليبيا	22		321				9															352
فلسطين							315															315
سوريا	141						100															241
العراق				16			127					15										158
جيبوتي																				150		150
اليمن	11	15		17			15				15		15				11			11		111
السودان			11																			11
الاجمالي	81,762	29,114	24,312	23,683	22,911	20,583	20,511	15,662	13,554	12,875	12,422	11,975	10,534	7,608	4,235	3,817	3,504	3,310	1,192	485	81	324,129

المصدر: FDI Markets

إجمالي مشاريع الاستثمارات العربية البينية (حسب التوزيع القطاعي) ما بين عامي 2003 و2016

القطاع	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
العقارات	253	185,020	266,828	139
الفحم والنفط والغازالطبيعي	49	32,502	8,221	30
الفنادق والسياحة	173	23,991	37,690	70
المعادن	58	16,152	33,116	37
الغذاء والتبغ	169	9,259	45,167	51
الخدمات المالية	544	8,814	12,058	184
الاتصالات	131	8,231	11,060	69
البناء ومواد البناء	55	7,930	12,561	31
المواد الكيميائية	32	5,755	6,079	16
الطاقة البديلة / المتجددة	12	5,111	1,386	8
التخزين	30	4,754	8,713	14
المنتجات الاستهلاكية	166	2,005	36,146	58
الترفيه	22	1,890	6,964	12
خدمات الأعمال	189	1,876	4,894	108
وسائل النقل	94	1,439	5,489	46
الرعاية الصحية	43	1,361	8,658	16
المنسوجات	251	1,270	22,334	52
بلاستيك	21	1,034	1,714	15
المنتجات الصيدلانية	15	864	5,734	13
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	84	849	4,016	58
مكونات الكترونية	14	593	3,651	7
سيراميك و زجاج	17	568	2,846	9
الكترونيات	35	522	4,092	14
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	29	408	2,139	17
السيارات	12	398	1,807	11
المشروبات	8	384	1,101	7
الورق، الطباعة والتغليف	9	341	668	5
الآلات والمعدات	9	259	1,674	8
المعادن	2	202	5,021	2
مركبات أخرى غير السيارات	13	121	733	9
المطاط	2	64	312	2
مكونات السيارات	3	45	630	3
الفضاء	2	43	111	2
الفضاء والدفاع	1	35	300	1
التكنولوجيا الحيوية	3	28	116	1
المحركات والتوربينات	1	11	13	1
المنتجات الخشبية	1	3	12	1
الإجمالي	2,552	324,129	564,054	1,036

المصدر: FDI Markets

توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستثمرة)
بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و2016

القطاع / المصدر	الإمارات	البحرين	الكويت	قطر	السعودية	مصر	لبنان	الأردن	سلطنة عمان	تونس	الجزائر	المغرب	ليبيا	فلسطين	سوريا	العراق	جيبوتي	اليمن	السودان	الإجمالي
العقارات	99,298.0	30,361.7	25,252.6	18,339.0	7,156.2	3,388.2	1,224.7													185,020.4
الفحم والنفط والغازالطبيعي	20,075.6	200.0	285.0	5,442.2	2,015.3	562.3	3,000.0		26.6	44.4	850.2									32,501.6
الفنادق والسياحة	14,941.8	140.1	2,992.3	1,464.1	2,139.0	1,122.1	2.7	868.2					321.0							23,991.3
المعادن	7,007.8		1,776.8	2,114.8	2,408.7	1,086.5		754.7		1,002.9										16,152.2
الغذاء والتبغ	3,228.9		1,176.0	2.7	2,029.6	14.0	1,818.8		395.3	350.0	161.3					82.0				9,258.6
الخدمات المالية	3,139.0	594.1	1,106.1	588.5	634.7	371.7	1,177.1	476.0	307.7	121.0		96.0	22.0	15.1		60.4		93.4	11.0	8,813.8
الاتصالات	1,847.9	1,292.1	1,056.6	1,449.6	693.9	579.2	150.0	531.3	150.0	30.0				300.0			150.0			8,230.5
البناء ومواد البناء	749.8	995.8	1,010.2	178.2	1,566.0	3,115.7			314.1											7,929.8
المواد الكيميائية			216.3	319.5	1,438.4	2,166.2		46.8	1,061.4			506.2								5,754.8
الطاقة البديلة / المتجددة	952.0	3,500.0			439.5			219.5												5,111.0
التخزين	2,275.1	859.4	1,528.9		63.5				27.2											4,754.1
المنتجات الاستهلاكية	1,035.8	69.3	222.5	66.6	299.6	28.4	45.3	64.0	25.5	73.8		73.8								2,004.6
الترفيه	1,071.3	54.5		462.2	302.0															1,890.0
خدمات الأعمال	986.1	48.0	266.0	55.6	262.0	57.6	50.3	69.8	13.3	47.3		13.6						6.5		1,876.1
وسائل النقل	783.4	146.0	187.0	75.8	68.2	15.3			97.5	30.6		15.3	8.7					10.8		1,438.6
الرعاية الصحية	395.3			341.8	570.7	27.5	25.7													1,361.0
المنسوجات	680.1	18.0	268.9	28.8	124.0		138.1			11.9										1,269.8
بلاستيك	296.4	159.8	262.4		114.3				20.0						180.8					1,033.7
المنتجات الصيدلانية	58.7		14.8		123.4	557.1		64.7				45.5								864.2
البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	405.2	11.6	62.4		63.6	12.1	171.7	52.2	17.4	11.6		25.4				16.0				849.2
مكونات الكترونية	85.4	2.9				491.4				13.7										593.4
سيراميك و زجاج	331.0				190.3					46.9										568.2
الكترونيات	452.7	12.3			53.3						3.9									522.2
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	327.7	14.4	4.4		61.0															407.5
السيارات	67.0	12.7		160.0	69.0					88.8										397.5
المشروبات	150.1				234.1															384.2
الورق، الطباعة والتغليف	54.9		85.4					197.2	3.9											341.4
الآلات والمعدات	27.8		68.6		92.8			69.9												259.1
المعادن	2.1		200.0																	202.1
مركبات أخرى غير السيارات	31.6	10.8			15.3		2.5								60.6					120.8
المطاط	2.8				61.0															63.8
مكونات السيارات	36.4									8.5										44.9
الفضاء	15.0	27.5																		42.5
الفضاء والدفاع	35.2																			35.2
التكنولوجيا الحيوية	27.5																			27.5
المحركات والتوربينات	10.6																			10.6
المنتجات الخشبية	2.7																			2.7
الإجمالي	160,888.6	38,531.0	38,043.2	31,089.4	23,289.5	13,595.3	7,806.9	3,414.3	2,460.0	1,881.4	1,015.4	775.8	351.7	315.1	241.4	158.4	150.0	110.7	11.0	324,129.0

المصدر: FDI Markets

توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة (حسب التوزيع القطاعي وحسب الدولة المستقبلة)
بالمليون دولار ما بين عامي 2003 و2016

القطاع / الوجهة	مصر	السعودية	الجزائر	الأردن	ليبيا	العراق	الإمارات	المغرب	البحرين	سلطنة عمان	دولة قطر	لبنان	سوريا	تونس	السودان	اليمن	جيبوتي	الكويت	فلسطين	الصومال	موريتانيا	الإجمالي
العقارات	53,737.8	18,428.4	6,936.4	18,091.2	20,687.9	7,691.6	8,375.3	5,785.3	7,120.4	3,066.2	7,614.4	7,578.7	7,447.4	6,028.3	921.5	1,300.9	2,594.7	1,248.1	350.0		16.0	185,020.5
الفحم والنفط والغازالطبيعي	9,512.2	71.0	965.0		375.0	8,424.1	1,984.9	6,422.2	26.6	2,492.2			100.0	558.0	558.0	990.2	22.2					32,501.6
الفنادق والسياحة	1,200.5	3,922.4	1,180.6	214.5		1,008.4	1,662.2	1,970.8	2,421.8	2,389.7	2,055.6	3,327.9	1,505.5	80.0	390.3		154.3	479.3			27.5	23,991.3
المعادن	559.5	234.3	9,709.6	236.7	202.5	616.7	1,753.5		574.7	1,321.3	5.8	300.0	112.0	39.0	270.0	216.7						16,152.3
الغذاء والتبغ	6,076.6	271.3	33.2	145.8	37.5	113.3	347.2	22.8	406.2	463.1	258.7	37.8	44.5	133.4	363.4	365.2		138.6				9,258.6
الخدمات المالية	724.1	658.9	342.1	695.5	364.6	470.6	1,034.9	307.6	969.2	650.0	566.8	279.5	713.8	76.8	232.1	18.6	11.0	517.8	135.9	22.0	22.0	8,813.8
الاتصالات	1,645.2	561.4	483.0	543.1	7.5	852.6	1,082.6	15.0	861.2	321.9	27.8	28.9	7.5	257.5	313.9	7.5		64.0	700.0	450.0		8,230.6
البناء ومواد البناء		661.6	1,035.2	1,528.1	479.4	963.9	1,058.9			402.0	392.1		466.9	159.8	412.8	356.4				12.7		7,929.8
المواد الكيميائية	87.8	919.0	2,162.4	1,406.2	506.2		526.6	12.4	12.2		70.0	19.4	26.4		6.2							5,754.8
الطاقة البديلة / المتجددة	4,300.9			219.5			219.5	371.1														5,111.0
التخزين	1,394.2	190.5	850.0	127.0		127.0	449.8	300.1	63.5	127.0	63.5	63.5				220.0	700.0	78.0				4,754.1
المنتجات الاستهلاكية	246.8	369.1	110.7	106.2	73.8		296.0	73.8	95.0	166.1	167.6	37.5	7.1	36.9	36.9			181.1				2,004.6
الترفيه	274.5	462.2					296.7	118.2	76.2	38.1	168.8	98.1		126.1				231.1				1,890.0
خدمات الأعمال	92.0	551.3	61.2	39.0	47.6	92.2	313.0	23.7	103.5	203.5	171.6	33.9	13.0	55.4	28.2		6.8	40.2				1,876.1
وسائل النقل	301.1	250.1	45.9	69.0	30.6	62.7	113.3	61.0	138.9	92.0	67.3	62.8		30.6	30.6		15.3	52.1			15.3	1,438.6
الرعاية الصحية	136.5	71.7					170.9	8.8	51.4	422.7	175.5					289.0		34.5				1,361.0
المنسوجات	328.6	153.9	35.7	51.0	35.7	10.8	82.8	35.7	122.3	108.0	127.7	43.2	7.2		11.9	3.6		111.6				1,269.7
بلاستيك	282.6	144.3	36.5	10.0			81.7	42.7	37.1	265.6	131.2		2.0									1,033.7
المنتجات الصيدلانية	102.2	61.1	96.7				68.9					4.2			531.1							864.2
البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	62.3	143.9	17.4	105.5	5.8	5.8	289.7	23.2	31.2	39.6	48.6	25.4	5.8	19.6				19.6	5.8			849.2
مكونات الكترونية		207.0	61.8		25.0			13.7		16.6	152.9		74.4			42.0						593.4
سيراميك و زجاج	35.0	240.5	24.9		22.0				161.4	10.8					73.6							568.2
الكترونيات	36.9	211.2				12.3	3.9		77.9	73.8	77.7	12.3		3.9				12.3				522.2
الآلات الصناعية والمعدات	2.9	184.8		80.0		5.6	59.6		5.8	7.9	58.0							2.9				407.5
السيارات		44.2	88.8		10.1	12.7	43.6	12.7	25.4	160.0												397.5
المشروبات	153.1					100.0		9.0				19.0				7.0		96.1				384.2
الورق، الطباعة والتغليف	109.8	63.6					89.3	23.8							54.9							341.4
الآلات والمعدات	150.8	2.6				12.9			92.8													259.1
المعادن	200.0	2.1																				202.1
مركبات أخرى غير السيارات	7.5	13.3					78.4		5.0	9.1	2.5	2.5						2.5				120.8
المطاط									61.0					2.8								63.8
مكونات السيارات		18.2						8.5			18.2											44.9
الفضاء				15.0			27.5															42.5
الفضاء والدفاع			35.2																			35.2
التكنولوجيا الحيوية										27.5												27.5
المحركات والتوربينات									10.6													10.6
المنتجات الخشبية									2.7													2.7
الإجمالي	81,761.4	29,114.0	24,312.3	23,683.2	22,911.2	20,583.2	20,510.8	15,662.0	13,554.1	12,874.7	12,422.3	11,974.6	10,533.5	7,608.1	4,235.4	3,817.1	3,504.3	3,309.8	1,191.7	484.7	80.8	324,129.2

المصدر: FDI Markets

المشاريع الاستثمارية البينية للدول العربية حسب التوزيع القطاعي لعام 2006		
القطاعات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
العقارات	51	42,185.4
الفحم، النفط والغاز الطبيعي	2	3,022.2
الفنادق والسياحة	23	2,438.5
مواد كيميائية	7	2,209.4
البناء ومواد البناء	5	1,558.4
التخزين	2	1,400.0
المعادن	5	869.6
الخدمات المالية	52	793.6
الاتصالات	14	537.2
الغذاء والتبغ	14	266.9
خدمات الأعمال	14	249.8
المعادن	1	200.0
الترفيه	1	118.2
آلات الأعمال والمعدات	1	92.8
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	1	80.0
وسائل النقل	5	71.9
بلاستيك	2	44.0
المنسوجات	12	43.2
المنتجات الصيدلانية	1	26.0
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	4	23.2
مكونات الكترونية	1	17.4
مركبات أخرى غيرالسيارات	1	15.3
مكونات الكترونية	1	3.9
المنتجات الخشبية	1	2.7
الإجمالي	221	56,269.7

المصدر: FDI Markets

المشاريع الاستثمارية البينية للدول العربية حسب التوزيع القطاعي لعام 2016		
القطاعات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
العقارات	16	18,133.8
الغذاء والتبغ	10	1,019.9
الطاقة البديلة / المتجددة	6	900.6
الاتصالات	9	482.7
الخدمات المالية	16	297.0
المعادن	4	256.4
البناء ومواد البناء	3	181.4
البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	9	165.8
المشروبات	1	96.1
المنسوجات	24	94.7
التخزين	2	90.7
خدمات الأعمال	11	84.7
المنتجات الاستهلاكية	9	63.9
وسائل النقل	5	58.9
المنتجات الصيدلانية	1	45.5
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	3	40.7
مكونات السيارات	2	36.4
الفحم، النفط والغاز الطبيعي	2	28.1
الفنادق والسياحة	3	26.3
مركبات أخرى غيرالسيارات	2	25.4
الترفيه	1	16.4
مكونات الكترونية	2	16.2
بلاستيك	1	2.7
الإجمالي	142	22,164.3

المصدر: FDI Markets

الشركات العربية المستثمرة في الدول العربية ما بين عامي 2003 و2016

	الشركة الأم	عدد المشروعات	المقر الرئيسي للشركة	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات التابعة
1	Al Khaleej Development (Tameer)	13	البحرين	21,626.1	7,136	2
2	Emaar Properties	32	الإمارات	18,032.1	31,395	10
3	Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	45	الإمارات	13,836.3	30,476	6
4	Al Maabar International	4	الإمارات	11,626.8	7,750	1
5	Barwa Real Estate	4	قطر	10,893.2	6,893	2
6	Gulf Finance House (GFH)	16	البحرين	10,151.2	10,857	2
7	Al Habtoor Group	4	الإمارات	9,119.0	4,358	3
8	Dana Gas	10	الإمارات	8,033.7	1,701	1
9	DAMAC Holding	14	الإمارات	7,968.0	10,993	2
10	Al-Futtaim Group	30	الإمارات	6,914.6	12,850	7
11	Rotana Hotels	32	الإمارات	5,744.6	6,053	2
12	Qatar Petroleum (QP)	2	قطر	5,600.0	3,725	2
13	Dubai Aluminium (Dubal)	1	الإمارات	5,400.0	3,000	1
14	Orascom Group	18	مصر	5,170.3	7,581	7
15	International Petroleum Investment Company (IPIC)	3	الكويت	5,013.0	1,037	3
16	Emirates International Investment Company	1	الإمارات	5,000.0	3,000	1
17	Qatari Diar	11	قطر	4,741.2	9,144	2
18	Kuwait Finance House	19	الكويت	4,676.9	6,679	6
19	Bonyan International Investment	3	الإمارات	4,035.9	3,888	1
20	Aref Investment Group	1	الإمارات	4,000.0	3,000	1
21	Emaar	1	مصر	3,900.0	3,000	1
22	Sisban Holding	1	الإمارات	3,600.0	3,000	1
23	Terra Sola	1	الإمارات	3,500.0	930	1
24	EMKE Group	68	الإمارات	3,441.7	17,705	4
25	Crescent Petroleum	4	الإمارات	3,029.6	1,517	2
26	Make Oil	1	الإمارات	3,000.0	604	1
27	Abu Dhabi Water and Electricity Authority (ADWEA)	7	الإمارات	2,835.7	535	3
28	Abu Dhabi Investment House (ADIH)	6	الإمارات	2,775.1	9,817	1
29	Al Fawares Construction and Development	1	الإمارات	2,610.0	3,000	1
30	Hospitality Management Holdings	14	الإمارات	2,430.9	2,219	3
31	Landmark Group	86	الإمارات	2,405.3	13,029	14
32	Dubai Islamic Bank (DIB)	17	الإمارات	2,361.0	3,718	3
33	The Land Holding	2	الإمارات	2,150.0	3,065	1
34	ACWA Power International	5	السعودية	2,143.1	273	2
35	Sorouh Real Estate	2	الإمارات	2,039.7	1,094	1
36	Mabanee	1	الكويت	1,866.0	583	1
37	Qatar Electricity and Water Company	1	قطر	1,820.0	178	1
38	Gulf Holding Company (GHC)	3	البحرين	1,800.0	9,000	1
39	Al-Tuwairqi Group (ATG)	5	السعودية	1,732.3	4,358	1
40	Dubai Holding	13	الإمارات	1,654.7	2,958	6
41	Emirates Telecommunications (Etisalat)	5	الإمارات	1,582.9	1,165	4
42	Zain (Mobile Telecommunications Company) (MTC)	19	البحرين	1,575.2	1,466	8
43	Dubai World	8	الإمارات	1,506.2	3,705	5
44	Al Mazaya Holding	9	الكويت	1,497.0	4,493	2
45	DP World	4	الإمارات	1,470.0	3,047	1
46	Bayan Holding	2	قطر	1,465.8	1,750	1
47	Abyaar Real Estate Development	1	الإمارات	1,400.0	3,000	1
48	Al Hamdi Group	1	الإمارات	1,400.0	350	1
49	Spinneys	10	لبنان	1,397.7	1,853	2
50	Arab Swiss Engineering Company (ASEC)	5	مصر	1,392.6	2,307	3
	Others	1,986		90,763.7	288,819	909
	الإجمالي	2,552		324,129	564,054	1,036

المصدر: FDI Markets

أداء مجموعات الدول في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر ضمان				مجموعة المتطلبات الأساسية				العوامل الكامنة				العوامل الخارجية			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**60.0**	**21**	60.0	21	69.5	23	67.8	22	68.2	22	68.1	21	40.5	22	42.2	22
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**51.8**	**43**	51.3	42	63.4	44	60.9	46	56.6	48	56.8	46	34.9	41	35.5	42
أوروبا وآسيا الوسطى	**48.9**	**47**	48.4	47	58.6	55	56.2	56	56.4	46	56.2	45	30.6	43	31.5	44
المنطقة العربية	**★41.6**	**★68**	41.2	67	53.2	71	51.4	70	49.6	63	48.3	65	23.0	71	24.0	69
دول الخليج العربي	***51.1***	***41***	*50.7*	*41*	*60.6*	*46*	*59.9*	*42*	*62.8*	*33*	*61.4*	*35*	*29.4*	*49*	*30.1*	*48*
دول المشرق العربي	***42.5***	***67***	*41.6*	*67*	*50.6*	*85*	*48.6*	*82*	*50.2*	*61*	*47.8*	*64*	*26.0*	*63*	*27.2*	*60*
دول المغرب العربي	***40.3***	***73***	*39.9*	*71*	*54.2*	*70*	*51.8*	*71*	*44.7*	*75*	*44.1*	*75*	*22.5*	*76*	*23.5*	*74*
دول الأداء المنخفض	***27.8***	***106***	*27.6*	*106*	*43.1*	*101*	*40.5*	*102*	*33.0*	*103*	*32.2*	*103*	*11.6*	*105*	*12.9*	*104*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**40.5**	**73**	39.9	73	52.5	72	50.4	71	45.6	72	45.3	71	23.8	70	24.0	70
جنوب آسيا	**38.3**	**79**	36.8	81	51.1	81	48.3	84	42.6	80	41.2	82	22.2	76	21.7	78
أفريقيا	**34.9**	**87**	34.1	88	51.4	79	49.2	80	38.5	89	37.4	90	17.6	90	17.9	90
المتوسط العالمي	**47.0**	**55**	**46.6**	**55**	**58.9**	**55**	**56.9**	**55**	**53.3**	**55**	**52.8**	**55**	**28.9**	**55**	**29.8**	**55**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 41.6 مقارنة بـ 41.2 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 68 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 67 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مجموعة العوامل الكامنة لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر العوامل الكامنة				مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه				مؤشر الموارد البشرية والطبيعية				مؤشر عناصر التكلفة				مؤشر الأداء اللوجستي				مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**68.2**	**22**	68.1	21	60.9	22	61.0	22	62.7	24	62.5	25	78.9	47	79.0	47	74.4	24	74.0	22	64.1	23	63.8	22
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**56.6**	**48**	56.8	46	50.8	48	51.4	47	48.8	62	49.2	61	80.9	37	81.3	35	61.9	40	62.3	37	40.6	55	39.8	55
أوروبا وآسيا الوسطى	**56.4**	**46**	56.2	45	50.5	46	50.2	49	58.3	40	58.9	38	76.4	55	76.0	56	43.9	65	43.8	60	53.0	39	52.1	38
المنطقة العربية	**49.6** ★	**63** ★	48.3	65	43.8	65	44.3	64	49.4	58	49.6	58	76.0	56	75.2	58	44.2	64	39.4	67	34.7	63	33.0	64
دول الخليج العربي	***62.8***	***33***	*61.4*	*35*	*48.4*	*53*	*48.7*	*53*	*62.7*	*25*	*63.0*	*26*	*85.0*	*24*	*85.2*	*23*	*65.9*	*33*	*60.1*	*38*	*52.2*	*40*	*49.9*	*41*
دول المشرق العربي	***50.2***	***61***	*47.8*	*64*	*46.3*	*56*	*46.4*	*58*	*46.5*	*72*	*46.3*	*73*	*77.3*	*53*	*74.6*	*60*	*46.3*	*61*	*39.6*	*64*	*34.6*	*62*	*31.9*	*65*
دول المغرب العربي	***44.7***	***75***	*44.1*	*75*	*42.9*	*65*	*43.5*	*67*	*48.0*	*67*	*48.4*	*66*	*68.1*	*83*	*66.4*	*89*	*36.0*	*77*	*35.0*	*77*	*28.5*	*71*	*27.4*	*70*
دول الأداء المنخفض	***33.0***	***103***	*32.2*	*103*	*35.7*	*91*	*36.8*	*84*	*32.6*	*89*	*32.7*	*91*	*67.4*	*85*	*67.3*	*85*	*16.0*	*103*	*11.4*	*106*	*13.3*	*94*	*12.6*	*92*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**45.6**	**72**	45.3	71	41.1	73	41.3	74	47.7	67	48.6	66	68.3	71	68.1	71	37.6	74	36.3	72	33.2	64	32.0	64
جنوب آسيا	**42.6**	**80**	41.2	82	37.8	83	39.4	81	41.4	77	40.3	81	73.9	66	74.2	64	40.9	69	35.0	75	19.0	86	17.0	87
أفريقيا	**38.5**	**89**	37.4	90	35.8	86	37.5	85	34.8	90	34.4	90	74.7	61	74.6	61	33.3	81	27.7	85	14.1	92	12.7	92
المتوسط العالمي	**53.3**	**55**	**52.8**	**55**	**47.9**	**55**	**48.5**	**55**	**50.6**	**55**	**50.7**	**55**	**76.0**	**55**	**75.8**	**55**	**51.5**	**55**	**49.1**	**55**	**40.6**	**55**	**39.7**	**55**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 49.6 مقارنة بـ 48.3 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 63 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 65 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مجموعة العوامل الكامنة لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر العوامل الكامنة				مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه				مؤشر الموارد البشرية والطبيعية				مؤشر عناصر التكلفة				مؤشر الأداء اللوجستي				مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	68.2	22	68.1	21	60.9	22	61.0	22	62.7	24	62.5	25	78.9	47	79.0	47	74.4	24	74.0	22	64.1	23	63.8	22
شرق آسيا والمحيط الهادى	56.6	48	56.8	46	50.8	48	51.4	47	48.8	62	49.2	61	80.9	37	81.3	35	61.9	40	62.3	37	40.6	55	39.8	55
أوروبا وآسيا الوسطى	56.4	46	56.2	45	50.5	46	50.2	49	58.3	40	58.9	38	76.4	55	76.0	56	43.9	65	43.8	60	53.0	39	52.1	38
المنطقة العربية	★ 49.6	★ 63	48.3	65	43.8	65	44.3	64	49.4	58	49.6	58	76.0	56	75.2	58	44.2	64	39.4	67	34.7	63	33.0	64
دول الخليج العربي	*62.8*	*33*	*61.4*	*35*	*48.4*	*53*	*48.7*	*53*	*62.7*	*25*	*63.0*	*26*	*85.0*	*24*	*85.2*	*23*	*65.9*	*33*	*60.1*	*38*	*52.2*	*40*	*49.9*	*41*
دول المشرق العربي	*50.2*	*61*	*47.8*	*64*	*46.3*	*56*	*46.4*	*58*	*46.5*	*72*	*46.3*	*73*	*77.3*	*53*	*74.6*	*60*	*46.3*	*61*	*39.6*	*64*	*34.6*	*62*	*31.9*	*65*
دول المغرب العربي	*44.7*	*75*	*44.1*	*75*	*42.9*	*65*	*43.5*	*67*	*48.0*	*67*	*48.4*	*66*	*68.1*	*83*	*66.4*	*89*	*36.0*	*77*	*35.0*	*77*	*28.5*	*71*	*27.4*	*70*
دول الأداء المنخفض	*33.0*	*103*	*32.2*	*103*	*35.7*	*91*	*36.8*	*84*	*32.6*	*89*	*32.7*	*91*	*67.4*	*85*	*67.3*	*85*	*16.0*	*103*	*11.4*	*106*	*13.3*	*94*	*12.6*	*92*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	45.6	72	45.3	71	41.1	73	41.3	74	47.7	67	48.6	66	68.3	71	68.1	71	37.6	74	36.3	72	33.2	64	32.0	64
جنوب آسيا	42.6	80	41.2	82	37.8	83	39.4	81	41.4	77	40.3	81	73.9	66	74.2	64	40.9	69	35.0	75	19.0	86	17.0	87
أفريقيا	38.5	89	37.4	90	35.8	86	37.5	85	34.8	90	34.4	90	74.7	61	74.6	61	33.3	81	27.7	85	14.1	92	12.7	92
المتوسط العالمي	53.3	55	52.8	55	47.9	55	48.5	55	50.6	55	50.7	55	76.0	55	75.8	55	51.5	55	49.1	55	40.6	55	39.7	55

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 49.6 مقارنة بـ 48.3 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 63 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 65 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشرالعوامل الخارجية الايجابية				مؤشر اقتصاديات التكتل				مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**40.5**	**22**	42.2	22	25.5	32	25.9	31	47.0	22	49.2	22
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**34.9**	**41**	35.5	42	21.5	38	21.6	37	40.7	41	41.5	42
أوروبا وآسيا الوسطى	**30.6**	**43**	31.5	44	17.7	40	17.7	40	36.1	46	37.4	46
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**23.8**	**70**	24.0	70	8.0	78	8.0	77	30.6	66	30.9	66
المنطقة العربية	★ **23.0**	★ **71**	24.0	69	13.2	55	12.8	56	27.2	72	28.8	70
دول الخليج العربي	***29.4***	***49***	*30.1*	*48*	*13.3*	*53*	*12.6*	*55*	*36.3*	*44*	*37.5*	*45*
دول المشرق العربي	***26.0***	***63***	*27.2*	*60*	*18.4*	*38*	*18.3*	*38*	*29.3*	*71*	*31.1*	*66*
دول المغرب العربي	***22.5***	***76***	*23.5*	*74*	*16.1*	*41*	*15.6*	*42*	*25.3*	*83*	*26.9*	*77*
دول الأداء المنخفض	***11.6***	***105***	*12.9*	*104*	*6.7*	*82*	*6.8*	*82*	*13.6*	*106*	*15.5*	*105*
جنوب آسيا	**22.2**	**76**	21.7	78	14.6	54	14.9	54	25.4	82	24.6	87
أفريقيا	**17.6**	**90**	17.9	90	6.1	88	5.9	89	22.5	89	23.0	88
المتوسط العالمي	**28.9**	**55**	**29.8**	**55**	**15.9**	**55**	**15.9**	**55**	**34.5**	**55**	**35.7**	**55**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 23.0 مقارنة بـ 24.0 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 71 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 69 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي				تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				معدل التضخم				تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال				عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة				نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي				نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي				نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**77.4**	**20**	72.3	25	86.2	46	86.0	46	92.7	54	82.8	51	71.5	34	64.6	37	68.0	33	44.1	34	82.4	46	82.7	48	96.8	48	94.0	48	100.0	1	100.0	1
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**74.9**	**46**	69.7	51	82.9	50	82.0	51	92.9	42	83.6	42	69.4	36	63.0	40	65.1	43	40.5	49	69.9	71	69.8	73	96.7	45	93.9	46	98.8	6	98.8	6
جنوب آسيا	**73.7**	**60**	67.4	64	85.8	40	86.7	37	91.0	86	73.8	92	69.0	35	63.2	36	62.0	53	38.0	57	82.5	47	82.3	50	94.0	79	88.3	79	85.2	49	85.2	49
أفريقيا	**72.3**	**61**	67.8	60	80.5	49	81.0	46	91.6	67	80.8	63	53.9	80	50.9	79	58.7	67	37.4	64	82.3	48	84.0	46	95.4	59	91.3	61	92.3	22	92.3	29
المنطقة العربية	**72.1**★	**65**★	68.7	52	76.3	60	73.6	64	94.0	38	84.9	40	56.7	70	57.6	61	53.6	73	39.6	72	78.2	57	79.8	54	95.4	53	91.0	52	97.5	12	98.8	7
دول الخليج العربي	***76.5***	***37***	*75.7*	*10*	*74.7*	*69*	*72.7*	*67*	*97.3*	*5*	*94.3*	*5*	*71.0*	*38*	*77.2*	*18*	*60.8*	*55*	*55.8*	*46*	*89.9*	*24*	*92.0*	*21*	*97.0*	*45*	*94.2*	*47*	*100.0*	*1*	*100.0*	*1*
دول المغرب العربي	***74.9***	***49***	*71.3*	*38*	*93.7*	*19*	*92.8*	*23*	*92.8*	*45*	*83.7*	*45*	*52.6*	*89*	*50.6*	*89*	*49.7*	*87*	*31.5*	*90*	*82.9*	*48*	*83.7*	*48*	*98.8*	*13*	*98.5*	*10*	*100.0*	*1*	*100.0*	*1*
دول المشرق العربي	***67.6***	***95***	*63.6*	*91*	*82.8*	*54*	*82.1*	*58*	*91.2*	*75*	*77.6*	*85*	*45.9*	*91*	*42.8*	*88*	*44.5*	*99*	*22.6*	*105*	*57.5*	*101*	*58.5*	*99*	*95.2*	*59*	*92.7*	*57*	*93.4*	*30*	*100.0*	*1*
دول الأداء المنخفض	***66.8***	***96***	*60.1*	*98*	*60.9*	*83*	*54.2*	*94*	*92.1*	*54*	*77.0*	*56*	*46.5*	*90*	*44.8*	*83*	*52.4*	*70*	*33.9*	*72*	*72.7*	*81*	*74.6*	*75*	*90.7*	*91*	*79.3*	*87*	*95.1*	*23*	*95.1*	*23*
أوروبا وآسيا الوسطى	**70.8**	**74**	65.7	72	65.1	86	60.2	85	91.6	57	80.3	59	67.5	41	62.1	43	63.4	49	41.2	41	83.0	43	84.5	43	94.3	72	90.6	68	84.2	41	88.1	31
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**69.5**	**63**	64.7	64	79.5	60	80.6	58	84.2	76	72.1	78	59.8	69	55.2	69	56.1	61	36.3	58	83.8	42	84.2	44	88.8	60	85.6	58	84.4	36	83.0	41
المتوسط العالمي	73.0	55	68.3	55	79.7	55	78.9	55	91.5	55	81.0	55	63.0	55	58.7	55	60.9	55	39.5	55	78.2	55	79.0	55	94.9	55	91.4	55	93.6	19	94.0	19

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 72.1 مقارنة بـ 68.7 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 65 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 52 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشرالوساطة المالية والقدرات التمويلية لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشرالوساطة المالية والقدرات التمويلية				معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي				الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**30.9**	**27**	30.3	28	30.7	25	30.3	25	43.3	31	41.3	33	18.6	27	19.3	28
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**22.4**	**29**	22.8	28	16.7	35	16.9	34	43.9	28	44.2	27	6.5	35	7.3	36
المنطقة العربية	**11.9** ★	**59** ★	11.5	60	13.3	45	12.7	48	18.3	64	17.0	66	4.1	52	4.7	52
دول المشرق العربي	***16.6***	***42***	*16.7*	*42*	*19.3*	*23*	*19.1*	*23*	*25.6*	*50*	*25.1*	*49*	*4.9*	*44*	*5.9*	*41*
دول الخليج العربي	***14.7***	***44***	*13.5*	*48*	*14.6*	*35*	*13.3*	*42*	*23.1*	*50*	*20.0*	*55*	*6.3*	*30*	*7.1*	*30*
دول المغرب العربي	***12.9***	***52***	*13.0*	*52*	*14.8*	*33*	*14.8*	*32*	*20.8*	*58*	*20.6*	*57*	*3.2*	*60*	*3.8*	*59*
دول الأداء المنخفض	***3.4***	***99***	*3.4*	*100*	*5.6*	*87*	*5.5*	*89*	*3.7*	*102*	*3.8*	*101*	*1.0*	*86*	*1.0*	*86*
جنوب آسيا	**11.7**	**57**	11.1	59	13.7	42	13.0	43	17.2	63	15.5	66	4.3	48	4.9	47
أوروبا وآسيا الوسطى	**11.0**	**63**	11.3	61	10.7	66	10.8	65	19.8	59	20.3	57	2.5	67	2.9	66
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**8.0**	**75**	7.9	75	6.1	84	6.2	83	15.7	69	14.8	69	2.4	70	2.7	69
أفريقيا	**7.0**	**84**	6.8	84	6.5	82	6.4	82	11.6	85	11.1	84	2.9	71	3.0	71
المتوسط العالمي	**15.0**	**55**	**15.0**	**55**	**13.2**	**55**	**13.1**	**55**	**26.5**	**55**	**26.0**	**55**	**5.4**	**52**	**5.9**	**52**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 11.9 مقارنة بـ 11.5 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 59 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 60 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشر البيئة المؤسسية لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر البيئة المؤسسية				المشاركة والمحاسبة				الاستقرار السياسي وغياب العنف				فعالية السياسات والاجراءات الحكومية				نوعية الأطر التنظيمية				سيادة القانون				السيطرة على الفساد			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**78.3**	**21**	78.6	21	82.8	20	82.8	20	79.6	29	81.0	29	77.8	21	77.8	21	77.7	22	78.9	22	81.0	22	81.0	22	70.8	23	70.3	23
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**51.7**	**54**	51.0	54	37.9	72	38.8	72	62.1	54	62.5	55	58.6	44	56.6	46	56.1	50	55.4	51	53.0	52	51.1	53	42.5	53	41.4	54
أوروبا وآسيا الوسطى	**50.0**	**56**	49.2	57	51.7	57	51.5	57	62.5	53	64.7	52	50.1	54	47.3	56	53.5	52	52.7	53	48.9	58	47.1	58	33.1	63	31.7	64
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**39.8**	**68**	39.0	69	50.6	57	50.4	57	57.2	62	56.4	64	35.0	75	33.4	74	38.1	72	37.9	71	32.0	80	30.0	80	25.7	74	25.7	73
المنطقة العربية	**36.8** ★	**74** ★	36.6	73	23.5	89	24.0	88	43.6	75	44.4	75	39.5	68	38.1	68	39.1	70	38.9	70	43.1	66	42.1	65	31.9	64	31.9	63
دول الخليج العربي	***52.8***	***49***	*52.8*	*48*	*19.6*	*93*	*20.3*	*93*	*67.8*	*47*	*69.3*	*45*	*59.1*	*42*	*57.6*	*42*	*57.5*	*45*	*57.2*	*45*	*61.4*	*40*	*61.5*	*39*	*51.3*	*37*	*51.1*	*37*
دول المغرب العربي	***37.2***	***74***	*36.3*	*73*	*37.5*	*73*	*36.3*	*73*	*43.7*	*82*	*43.7*	*82*	*39.7*	*67*	*38.3*	*65*	*31.1*	*82*	*30.3*	*81*	*40.3*	*66*	*38.7*	*66*	*31.1*	*60*	*30.7*	*58*
دول المشرق العربي	***34.1***	***80***	*34.0*	*79*	*29.5*	*84*	*31.1*	*81*	*32.3*	*93*	*33.0*	*92*	*35.4*	*75*	*33.6*	*73*	*38.6*	*70*	*39.5*	*68*	*41.2*	*69*	*40.1*	*67*	*27.8*	*70*	*26.9*	*69*
دول الأداء المنخفض	***14.5***	***105***	*14.2*	*105*	*14.4*	*99*	*15.2*	*99*	*15.5*	*100*	*16.2*	*101*	*13.1*	*104*	*12.1*	*104*	*18.0*	*101*	*17.3*	*100*	*19.3*	*102*	*16.9*	*102*	*6.5*	*103*	*7.7*	*102*
أفريقيا	**36.0**	**76**	35.3	76	41.4	68	40.6	70	50.0	69	51.6	68	30.2	82	28.2	81	34.7	78	34.3	78	35.7	75	33.8	75	24.2	76	23.5	76
جنوب آسيا	**29.3**	**89**	27.2	90	34.3	77	33.4	78	29.9	93	27.8	96	31.4	81	28.2	83	24.4	93	22.0	95	32.5	80	30.6	81	23.3	76	21.0	80
المتوسط العالمي	**51.7**	**55**	**51.4**	**55**	**52.9**	**55**	**52.8**	**55**	**60.3**	**55**	**61.3**	**55**	**50.8**	**55**	**49.4**	**55**	**51.9**	**55**	**51.9**	**55**	**52.6**	**55**	**51.4**	**55**	**41.9**	**55**	**41.3**	**55**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على36.8 مقارنة بـ 36.6 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 74من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 73 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشر بيئة أداء الأعمال لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر بيئة أداء الأعمال				سهولة بدء الأعمال			
	2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	76.6	32	75.8	29	88.1	34	85.6	32
أوروبا وآسيا الوسطى	74.3	38	71.8	41	87.7	35	85.8	32
شرق آسيا والمحيط الهادئ	73.5	47	70.9	51	75.8	68	69.3	64
المنطقة العربية	65.9★	69★	64.0	69	78.7	64	72.7	66
دول الخليج العربي	*71.2*	*49*	*70.2*	*48*	*78.4*	*61*	*72.7*	*65*
دول المغرب العربي	*65.7*	*67*	*62.2*	*70*	*78.1*	*67*	*71.7*	*67*
دول المشرق العربي	*62.1*	*83*	*59.7*	*84*	*83.8*	*50*	*78.6*	*56*
دول الأداء المنخفض	*61.0*	*87*	*59.4*	*87*	*75.5*	*77*	*68.8*	*75*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	65.6	68	64.0	67	69.7	74	62.1	76
جنوب آسيا	64.2	78	63.2	74	72.6	82	67.1	78
أفريقيا	62.9	78	60.5	80	77.8	66	70.4	68
المتوسط العالمي	69.8	55	68.1	55	80.6	55	75.5	55

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	التعامل مع تراخيص البناء				تسجيل الملكية			
	2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	80.5	46	79.3	45	80.8	41	81.1	40
أوروبا وآسيا الوسطى	78.3	53	71.6	67	81.6	39	80.8	44
شرق آسيا والمحيط الهادئ	71.5	60	70.4	59	76.2	52	77.6	49
المنطقة العربية	78.0	51	76.4	53	77.3	49	77.5	49
دول الخليج العربي	*80.2*	*39*	*81.3*	*36*	*85.1*	*30*	*85.0*	*31*
دول المغرب العربي	*78.7*	*54*	*75.7*	*57*	*71.1*	*61*	*72.1*	*59*
دول المشرق العربي	*72.7*	*73*	*68.8*	*76*	*67.3*	*81*	*67.2*	*82*
دول الأداء المنخفض	*78.2*	*50*	*75.4*	*58*	*77.8*	*43*	*78.0*	*44*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	72.0	67	71.8	63	68.2	74	68.6	74
جنوب آسيا	68.8	65	70.8	55	70.3	64	76.6	57
أفريقيا	75.7	61	74.7	59	66.7	75	66.9	75
المتوسط العالمي	76.7	55	75.2	55	75.0	55	75.5	55

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	الحصول على الكهرباء				الحصول على الائتمان			
	2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	77.6	49	77.5	48	67.6	39	67.8	37
أوروبا وآسيا الوسطى	65.3	76	66.7	71	67.4	36	63.3	39
شرق آسيا والمحيط الهادئ	83.2	32	80.7	37	69.1	34	65.2	38
المنطقة العربية	77.2	50	77.4	46	34.8	84	33.0	84
دول الخليج العربي	*78.1*	*46*	*78.0*	*46*	*48.4*	*73*	*47.4*	*72*
دول المغرب العربي	*77.1*	*49*	*76.8*	*48*	*37.4*	*84*	*31.9*	*88*
دول المشرق العربي	*76.0*	*56*	*72.8*	*59*	*35.4*	*80*	*35.4*	*78*
دول الأداء المنخفض	*76.9*	*51*	*80.3*	*36*	*11.8*	*102*	*10.3*	*104*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	71.4	63	71.8	61	65.2	45	65.7	41
جنوب آسيا	72.2	64	71.6	66	51.0	63	44.8	69
أفريقيا	69.9	61	68.2	64	41.0	72	38.7	73
المتوسط العالمي	74.3	55	73.8	55	56.4	53	54.8	53

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	حماية المستثمرين				تنفيذ العقود			
	2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	61.8	37	59.0	36	80.0	41	80.2	40
أوروبا وآسيا الوسطى	57.7	43	52.0	45	82.1	36	82.4	35
شرق آسيا والمحيط الهادئ	64.1	41	59.4	43	74.4	47	74.1	48
المنطقة العربية	37.6	74	33.4	76	78.0	51	77.7	51
دول الخليج العربي	*47.0*	*57*	*45.4*	*56*	*81.42*	*39*	*81.1*	*39*
دول المغرب العربي	*37.1*	*76*	*27.6*	*83*	*80.24*	*43*	*79.9*	*43*
دول المشرق العربي	*31.1*	*89*	*26.6*	*87*	*68.69*	*82*	*68.4*	*83*
دول الأداء المنخفض	*28.5*	*88*	*25.0*	*91*	*78.26*	*51*	*77.9*	*52*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	42.1	69	38.1	68	70.1	71	70.2	70
جنوب آسيا	49.9	54	46.9	52	64.3	77	64.5	76
أفريقيا	42.8	68	39.0	67	66.1	76	65.8	78
المتوسط العالمي	51.1	54	47.3	55	74.7	55	74.6	55

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 65.9 مقارنة بـ 64.0 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 69 من أصل 109 دول.

أداء مجموعات الدول في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ				الطلب المحلي الحقيقي للفرد				تقلبات الطلب المحلي				الأداء التجاري				نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي				تطبيق التعرفة الجمركية				الانفتاح على العالم الخارجي			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**60.9**	**22**	61.0	22	46.1	21	46.7	21	84.2	30	85.1	29	38.3	29	38.2	29	19.8	49	18.6	50	83.3	33	83.0	33	93.6	21	94.5	23
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**50.8**	**48**	51.4	47	14.1	64	14.1	64	59.9	75	59.1	73	38.3	33	38.4	32	37.1	37	36.4	37	73.7	50	73.1	50	81.7	52	87.1	52
أوروبا وآسيا الوسطى	**50.5**	**46**	50.2	49	12.4	54	12.2	54	76.9	44	75.4	47	25.8	54	25.2	55	24.6	41	23.9	40	74.0	55	73.1	54	89.1	34	91.2	35
المنطقة العربية	**43.8** ★	**65** ★	44.3	64	16.9	57	16.8	57	63.4	66	61.7	68	21.5	74	20.2	75	18.0	49	18.2	47	75.9	46	74.1	48	69.5	76	78.1	77
دول الخليج العربي	***48.4***	***53***	*48.7*	*53*	*36.8*	*26*	*36.5*	*25*	*62.0*	*72*	*56.8*	*77*	*20.1*	*81*	*18.6*	*82*	*23.2*	*33*	*23.5*	*30*	*75.0*	*44*	*74.6*	*43*	*73.2*	*71*	*81.9*	*68*
دول المشرق العربي	***46.3***	***56***	*46.4*	*58*	*7.0*	*66*	*7.2*	*66*	*76.2*	*47*	*69.9*	*57*	*29.7*	*48*	*28.5*	*48*	*17.1*	*51*	*17.1*	*50*	*75.1*	*48*	*74.8*	*47*	*72.7*	*72*	*81.1*	*71*
دول المغرب العربي	***42.9***	***65***	*43.5*	*67*	*6.1*	*68*	*6.0*	*69*	*71.4*	*57*	*68.2*	*61*	*26.9*	*56*	*26.1*	*57*	*15.4*	*56*	*15.3*	*53*	*66.9*	*67*	*67.3*	*66*	*70.9*	*71*	*78.2*	*80*
دول الأداء المنخفض	***35.7***	***91***	*36.8*	*84*	*2.6*	*89*	*2.5*	*88*	*49.7*	*81*	*58.2*	*68*	*13.4*	*95*	*11.7*	*97*	*12.7*	*68*	*13.3*	*64*	*84.6*	*33*	*79.3*	*42*	*57.5*	*95*	*70.0*	*94*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**41.1**	**73**	41.3	74	7.6	65	7.6	65	68.5	61	66.8	62	25.2	64	24.5	64	11.0	76	11.3	73	64.5	72	63.5	71	70.1	72	74.4	75
جنوب آسيا	**37.8**	**83**	39.4	81	2.8	90	2.7	90	69.1	59	69.6	55	27.8	53	26.5	57	6.7	95	6.4	95	53.3	73	51.9	71	67.1	82	79.3	77
أفريقيا	**35.8**	**86**	37.5	85	3.9	87	3.8	88	54.9	77	54.7	76	18.3	83	17.7	82	14.2	61	13.4	63	59.0	67	59.0	66	64.7	79	76.6	75
المتوسط العالمي	**47.9**	**55**	**48.5**	**55**	**20.7**	**55**	**20.8**	**55**	**69.7**	**55**	**69.3**	**55**	**28.4**	**55**	**27.9**	**55**	**18.6**	**55**	**18.0**	**55**	**71.9**	**52**	**71.2**	**52**	**78.7**	**54**	**84.3**	**54**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 43.8 مقارنة بـ 44.3 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 65 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 64 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشرالموارد البشرية والطبيعية لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية				نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي				متوسط نمو إنتاجية العمل				متوسط سنوات الدراسة للبالغين				سنوات التعليم المتوقعة للأطفال				مؤشرالتنمية البشرية			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**62.7**	**24**	62.5	25	3.7	82	4.0	81	62.4	60	62.3	65	86.1	23	85.5	23	71.9	21	71.5	21	89.6	20	89.3	20
أوروبا وآسيا الوسطى	**58.3**	**40**	58.9	38	12.5	57	14.7	56	61.4	64	64.0	59	83.4	29	82.8	29	58.9	43	58.2	44	75.4	45	74.8	45
المنطقة العربية	**49.4**★	**58**★	49.6	58	36.6	30	40.0	27	58.8	46	57.6	54	49.2	72	48.6	72	41.0	68	40.8	68	61.2	62	60.7	62
دول الخليج العربي	***62.7***	***25***	*63.0*	*26*	*55.3*	*12*	*58.7*	*12*	*63.3*	*45*	*63.0*	*50*	*62.7*	*57*	*61.9*	*57*	*52.5*	*53*	*52.2*	*53*	*79.8*	*38*	*79.4*	*39*
دول المغرب العربي	***48.0***	***67***	*48.4*	*66*	*17.2*	*39*	*19.3*	*38*	*68.8*	*23*	*70.2*	*33*	*43.8*	*80*	*43.0*	*81*	*50.2*	*58*	*50.4*	*58*	*59.7*	*70*	*59.1*	*69*
دول المشرق العربي	***46.5***	***72***	*46.3*	*73*	*6.5*	*71*	*8.3*	*67*	*55.7*	*82*	*53.9*	*82*	*59.9*	*60*	*59.5*	*60*	*46.2*	*65*	*46.0*	*65*	*64.2*	*64*	*63.8*	*63*
دول الأداء المنخفض	***32.6***	***89***	*32.7*	*91*	*45.8*	*18*	*51.4*	*13*	*47.0*	*38*	*42.9*	*53*	*25.1*	*96*	*24.8*	*96*	*12.9*	*101*	*12.8*	*101*	*32.1*	*93*	*31.6*	*92*
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**48.8**	**62**	49.2	61	6.5	66	8.0	62	63.2	32	65.3	36	61.4	58	61.0	57	46.7	63	46.3	64	66.4	56	65.6	56
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**47.7**	**67**	48.6	66	10.9	51	11.1	53	60.4	57	66.9	44	55.6	66	54.7	66	48.7	59	48.5	59	62.6	65	61.8	65
جنوب آسيا	**41.4**	**77**	40.3	81	15.4	51	13.9	52	71.1	27	69.8	41	38.8	84	37.8	84	35.1	78	35.0	76	46.3	79	45.2	79
أفريقيا	**34.8**	**90**	34.4	90	23.3	32	23.9	35	62.4	58	62.4	52	33.3	88	32.6	88	24.9	90	24.6	90	29.9	93	28.6	93
المتوسط العالمي	**50.6**	**55**	**50.7**	**55**	**15.1**	**55**	**16.1**	**55**	**61.9**	**54**	**62.9**	**54**	**61.6**	**55**	**60.9**	**55**	**49.8**	**55**	**49.5**	**55**	**64.6**	**55**	**63.9**	**55**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 49.4 مقارنة بـ 49.6 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 58 من أصل 109 دول.

أداء مجموعات الدول في مؤشرعناصر التكلفة لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر عناصر التكلفة				ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية				إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية				زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً				تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**80.9**	**37**	81.3	35	71.6	38	71.6	38	80.1	38	81.0	38	90.7	46	90.8	47	81.3	53	81.7	49
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**78.9**	**47**	79.0	47	55.8	63	55.3	63	73.8	58	74.6	58	93.0	40	93.3	40	92.9	23	92.6	22
أوروبا وآسيا الوسطى	**76.4**	**55**	76.0	56	51.3	73	50.3	73	75.7	53	76.6	53	91.2	50	91.6	51	87.4	38	85.3	38
المنطقة العربية	**76.0**★	**56**★	75.2	58	66.3	52	66.4	51	80.1	41	80.9	41	92.1	40	92.5	40	65.4	79	61.1	83
دول الخليج العربي	***85.0***	***24***	*85.2*	*23*	*75.8*	*33*	*75.8*	*33*	*96.6*	*5*	*96.9*	*4*	*98.2*	*5*	*98.3*	*5*	*69.3*	*82*	*69.9*	*77*
دول المشرق العربي	***77.3***	***53***	*74.6*	*60*	*60.9*	*64*	*60.9*	*64*	*80.2*	*39*	*81.1*	*39*	*90.6*	*52*	*91.2*	*52*	*77.8*	*61*	*65.1*	*73*
دول المغرب العربي	***68.1***	***83***	*66.4*	*89*	*50.5*	*82*	*49.9*	*81*	*58.2*	*93*	*58.9*	*94*	*90.5*	*56*	*90.3*	*57*	*73.4*	*71*	*66.4*	*82*
دول الأداء المنخفض	***67.4***	***85***	*67.3*	*85*	*68.2*	*48*	*68.7*	*47*	*71.6*	*57*	*73.1*	*57*	*85.3*	*72*	*86.5*	*71*	*44.4*	*95*	*41.0*	*98*
أفريقيا	**74.7**	**61**	74.6	61	71.0	44	70.9	45	73.6	57	74.5	57	86.6	69	87.4	68	67.6	75	65.7	76
جنوب آسيا	**73.9**	**66**	74.2	64	66.5	52	66.2	52	73.8	55	74.8	55	85.8	84	86.0	84	69.5	74	69.8	69
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**68.3**	**71**	68.1	71	63.9	55	63.2	56	61.6	73	62.4	73	77.3	84	78.3	84	70.4	70	68.7	69
المتوسط العالمي	**76.0**	**55**	**75.8**	**55**	**62.9**	**55**	**62.5**	**55**	**73.8**	**55**	**74.7**	**55**	**88.9**	**55**	**89.4**	**55**	**78.3**	**54**	**76.8**	**54**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 76.0 مقارنة بــ 75.2 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 56 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 58 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر الأداء اللوجستي				كفاءة أداء التخليص الجمركي				كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل				أداء الشحن الدولي				جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية				تتبع وتعقب الأداء				زمن انجاز الاجراءات				تكلفة الطرق (أكثر 100 كم مربع أو نسبتها من إجمالي المساحة)				أداء النقل الجوي			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**74.4**	**24**	74.0	22	74.8	23	73.7	22	74.4	24	73.7	22	73.9	27	78.6	25	75.0	24	75.2	21	78.9	23	77.1	23	82.0	22	81.4	23	68.2	28	65.9	28	67.9	29	66.4	30
شرق آسيا والمحيط الهادى	**61.9**	**40**	62.3	37	60.2	42	61.6	35	58.0	45	60.8	36	69.3	33	73.3	32	60.4	42	59.6	37	63.6	43	65.9	36	68.2	42	65.0	44	56.1	43	53.6	43	59.5	44	58.6	41
المنطقة العربية	**44.2**★	**64**★	39.4	67	38.3	70	35.5	70	41.8	65	36.6	64	48.9	59	42.4	71	42.1	65	33.8	68	45.7	66	42.4	67	48.6	66	41.6	72	43.3	59	41.5	58	47.7	56	45.2	56
دول الخليج العربي	**65.9**	**33**	60.1	38	59.6	40	54.4	43	64.1	34	57.4	36	73.5	29	62.9	46	61.8	38	52.4	44	64.9	40	59.5	44	66.9	42	56.3	54	72.5	23	73.5	21	64.2	37	64.5	34
دول المشرق العربي	**46.3**	**61**	39.6	64	41.8	64	37.6	69	45.0	58	33.3	66	54.2	52	42.0	74	44.2	62	41.9	56	50.3	59	50.4	54	49.6	67	39.3	77	30.9	75	24.4	78	54.6	47	48.2	50
دول المغرب العربي	**36.0**	**77**	35.0	77	22.7	96	30.2	79	33.5	78	33.3	69	37.2	74	44.1	71	38.2	72	27.0	80	38.6	78	33.6	82	41.7	79	45.1	68	37.9	63	33.8	64	37.9	73	32.8	72
دول الأداء المنخفض	**16.0**	**103**	11.4	106	15.6	101	9.6	107	12.2	106	10.4	100	16.7	100	10.9	105	13.8	103	5.2	105	18.9	101	17.4	102	25.5	92	18.5	100	13.0	97	12.1	94	2.6	104	1.5	105
أوروبا وآسيا الوسطى	**43.9**	**65**	43.8	60	41.1	67	42.2	62	43.5	62	39.2	58	44.1	65	56.1	56	43.5	63	39.4	59	49.7	61	48.9	58	52.5	63	57.0	53	28.7	76	25.3	76	48.4	58	42.5	60
جنوب آسيا	**40.9**	**69**	35.0	75	35.9	74	35.7	73	42.0	65	28.9	74	43.2	67	45.5	69	40.3	68	32.8	70	46.2	68	38.3	74	48.1	68	37.6	78	40.0	63	34.6	64	31.3	79	26.5	78
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**37.6**	**74**	36.3	72	34.3	76	37.5	69	34.9	77	29.1	74	36.8	75	43.8	71	36.8	74	32.4	71	41.0	74	41.4	70	43.4	75	41.7	71	32.1	71	28.8	72	41.6	66	35.9	67
أفريقيا	**33.3**	**81**	27.7	85	35.7	75	28.2	85	33.5	79	20.5	88	31.4	82	33.4	83	33.1	80	20.7	88	35.8	82	29.7	85	36.0	81	34.2	81	29.6	75	25.9	76	31.4	76	30.0	75
المتوسط العالمي	51.5	55	49.1	55	50.3	55	48.6	55	50.5	55	45.4	55	52.3	55	55.6	55	51.0	55	46.0	55	54.9	55	52.5	55	57.3	55	55.3	55	46.1	55	43.2	55	50.4	53	47.8	53

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 44.2 مقارنة بـ 39.4 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 64 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 67 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات				اشتراكات النطاق العريض (البرودباند)				اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة				نسبة مستخدمي الانترنت من السكان				اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	64.1	23	63.8	22	67.9	21	67.5	21	61.5	24	62.5	24	81.4	24	80.2	23	45.4	51	45.2	50
أوروبا وآسيا الوسطى	53.0	39	52.1	38	47.3	37	45.5	37	45.5	35	46.6	35	66.6	43	63.3	44	52.5	36	53.0	34
شرق آسيا والمحيط الهادئ	40.6	55	39.8	55	27.5	56	27.3	55	30.1	58	31.3	57	48.4	60	45.4	60	56.3	34	55.4	35
المنطقة العربية	★ 34.7	★ 63	33.0	64	15.4	70	13.9	70	18.3	68	18.7	68	53.8	53	50.3	54	51.5	44	49.0	45
دول الخليج العربي	*52.2*	*40*	*49.9*	*41*	*23.7*	*57*	*22.3*	*57*	*28.4*	*54*	*28.7*	*53*	*83.9*	*21*	*80.0*	*24*	*72.9*	*7*	*68.6*	*9*
دول المشرق العربي	*34.6*	*62*	*31.9*	*65*	*22.0*	*59*	*17.9*	*61*	*18.4*	*68*	*18.8*	*67*	*52.4*	*58*	*48.1*	*59*	*45.7*	*51*	*42.9*	*54*
دول المغرب العربي	*28.5*	*71*	*27.4*	*70*	*9.9*	*70*	*9.4*	*70*	*14.2*	*72*	*15.1*	*71*	*44.0*	*65*	*40.7*	*64*	*45.7*	*49*	*44.2*	*51*
دول الأداء المنخفض	*13.3*	*94*	*12.6*	*92*	*1.9*	*98*	*1.8*	*98*	*6.0*	*89*	*6.2*	*88*	*17.2*	*89*	*14.5*	*88*	*27.9*	*91*	*27.9*	*88*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	33.2	64	32.0	64	18.5	63	17.3	63	25.1	58	24.8	59	44.9	65	41.7	65	44.1	56	44.2	55
جنوب آسيا	19.0	86	17.0	87	8.0	78	6.7	79	19.7	71	19.7	72	21.8	86	17.6	86	26.4	93	24.0	94
أفريقيا	14.1	92	12.7	92	3.5	92	3.3	93	6.1	93	6.1	93	16.3	92	13.6	92	30.4	77	28.1	79
المتوسط العالمي	40.6	55	39.7	55	32.8	55	32.1	55	33.2	55	33.7	55	52.7	55	50.1	55	43.8	55	42.8	55

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 34.7 مقارنة بـ 33.0 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 63 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 64 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشراقتصاديات التكتل لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشراقتصاديات التكتل				عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية لـ24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة				رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي				الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**25.5**	**32**	25.9	31	21.3	25	21.7	25	10.3	29	11.2	28	44.8	38	44.8	37
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**21.5**	**38**	21.6	37	16.2	38	15.5	39	9.7	30	10.0	31	38.6	45	39.1	44
أوروبا وآسيا الوسطى	**17.7**	**40**	17.7	40	7.8	46	7.9	46	2.7	53	3.0	53	42.5	35	42.1	35
جنوب آسيا	**14.6**	**54**	14.9	54	4.9	73	4.7	72	2.5	62	2.6	63	36.6	47	37.5	46
المنطقة العربية	★ **13.2**	★ **55**	12.8	56	2.4	77	2.3	77	1.9	64	1.9	64	35.2	46	34.2	48
دول المغرب العربي	***16.1***	***41***	*15.6*	*42*	*4.1*	*53*	*4.0*	*53*	*1.7*	*60*	*1.7*	*60*	*42.6*	*32*	*41.1*	*33*
دول الخليج العربي	***13.3***	***53***	*12.6*	*55*	*2.5*	*72*	*2.4*	*72*	*2.3*	*57*	*2.4*	*57*	*35.2*	*45*	*33.1*	*48*
دول المشرق العربي	***18.4***	***38***	*18.3*	*38*	*2.1*	*75*	*2.0*	*77*	*2.1*	*54*	*2.1*	*54*	*51.1*	*26*	*50.9*	*25*
دول الأداء المنخفض	***6.7***	***82***	*6.8*	*82*	*1.1*	*104*	*1.1*	*105*	*1.2*	*85*	*1.2*	*85*	*17.9*	*75*	*18.1*	*75*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**8.0**	**78**	8.0	77	4.0	66	3.9	66	2.4	65	2.6	65	17.6	77	17.4	77
أفريقيا	**6.1**	**88**	5.9	89	1.9	84	1.8	84	1.3	89	1.3	90	15.0	83	14.5	84
المتوسط العالمي	**15.9**	**55**	**15.9**	**55**	**9.9**	**55**	**10.0**	**55**	**5.1**	**55**	**5.5**	**55**	**32.6**	**54**	**32.3**	**54**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 13.2 مقارنة بـ 12.8 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 55 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 56 عام 2016.

أداء مجموعات الدول في مؤشرعوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2017

المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي				تطور السوق				تطور بيئة الأعمال				المعرفة				المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)				الحكومة الإلكترونية			
	2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016		2017		2016	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**47.0**	**22**	49.2	22	57.2	25	59.6	24	44.5	25	50.7	26	43.9	22	50.4	22	5.3	34	6.0	34	77.9	22	76.9	22
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**40.7**	**41**	41.5	42	54.2	34	56.2	36	40.3	39	44.3	41	36.1	37	40.1	41	12.6	25	12.7	25	56.3	58	53.0	59
أوروبا وآسيا الوسطى	**36.1**	**46**	37.4	46	42.9	58	47.6	54	32.6	55	36.6	55	31.7	48	37.1	44	1.5	55	1.6	54	67.9	39	62.6	42
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**30.6**	**66**	30.9	66	42.3	60	44.8	62	30.9	62	33.6	62	22.5	79	24.1	78	1.3	60	1.4	60	53.4	63	50.0	62
المنطقة العربية	**27.2** ★	**72** ★	28.8	70	31.9	78	36.5	80	25.6	79	29.9	73	23.4	73	25.6	70	1.1	63	1.1	65	50.6	65	50.1	61
دول الخليج العربي	***36.3***	***44***	*37.5*	*45*	*44.1*	*53*	*45.9*	*60*	*31.9*	*59*	*39.7*	*48*	*27.0*	*60*	*28.8*	*61*	*1.1*	*64*	*1.1*	*67*	*69.7*	*37*	*68.4*	*34*
دول المشرق العربي	***29.3***	***71***	*31.1*	*66*	*34.7*	*87*	*39.1*	*85*	*30.7*	*63*	*34.9*	*59*	*24.4*	*72*	*28.1*	*63*	*1.1*	*52*	*1.1*	*53*	*51.2*	*69*	*50.9*	*64*
دول المغرب العربي	***25.3***	***83***	*26.9*	*77*	*32.9*	*91*	*39.0*	*85*	*21.0*	*98*	*24.0*	*92*	*22.1*	*80*	*24.5*	*75*	*1.1*	*50*	*1.1*	*49*	*46.2*	*73*	*45.2*	*70*
دول الأداء المنخفض	***13.6***	***106***	*15.5*	*105*	*10.8*	*101*	*18.8*	*102*	*15.7*	*106*	*15.9*	*106*	*16.3*	*92*	*17.8*	*93*	*1.0*	*79*	*1.0*	*82*	*24.6*	*99*	*25.9*	*94*
جنوب آسيا	**25.4**	**82**	24.6	87	38.4	72	37.5	85	25.1	83	26.1	86	21.5	81	22.5	80	2.5	38	2.8	38	38.3	84	33.2	88
أفريقيا	**22.5**	**89**	23.0	88	31.8	83	36.5	80	26.0	78	27.0	81	22.8	77	23.5	80	1.0	83	1.0	81	31.2	91	28.4	92
المتوسط العالمي	**34.5**	**55**	**35.7**	**55**	**44.0**	**55**	**47.2**	**55**	**33.9**	**55**	**37.7**	**55**	**31.3**	**53**	**34.9**	**54**	**3.4**	**53**	**3.7**	**53**	**56.7**	**55**	**54.4**	**55**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

★ بلغ متوسط قيمة المؤشر داخل مجموعة المنطقة العربية على 27.2 مقارنة بـ 28.8 عام 2016. كما حصلت مجموعة دول المنطقة على متوسط ترتيب 72 من أصل 109 دول مقارنة بمتوسط ترتيب 70 عام 2016.

للاستفسار عن محتويات التقرير أو طلب الحصول على نسخة يرجى الاتصال على إدارة البحوث والدراسات							
د. رياض بن جليلي		مدير إدارة البحوث والدراسات		+965-24959558		riadh@dhaman.org	
منى قمحية	رئيس وحدة البحوث والمعلومات	+965-24959561	mona@dhaman.org	أحمد الضبع	رئيس وحدة الدراسات والنشر	+965-24959562	aeldabh@dhaman.org
سامر ولد علي	مساعد باحث	+965-24959553	samer@dhaman.org	أيمن غازي	سكرتير	+965-24959529	aymang@dhaman.org

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت

هاتف: 24959555 (965+) فاكس: 24835489 (965+)

البريد الإلكتروني: research@dhaman.org

www.dhaman.org